نموذج ترخيص

أنا الطالب : أحمد نبيه أحمد زيادة ______ أمنح الجامعة الأردنيـــة و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو اســتغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونيـــة أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر تطبيق أحكام الرشوة في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات وسط الضفة الغربية

______

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: أحمد نبيه زيادة

التوقيـــــع: أحمد زيادة

التاريـــــخ: 2014-12-25

أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية

إعداد

أحمد نبيه أحمد زياده

المشرف

الأستاذ الدكتور حلمي شحادة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة العامة

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، 2014م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة " أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية" ونوقشت بتاريخ : 4/12/ 2014م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور حلمي شحادة يوسف، أستاذ دكتور – تحليل سياسات عامة	مشرفاً	....
الأستاذ الدكتور موسى سلامة اللوزي، أستاذ دكتور – موارد بشرية وسلوك تنظيمي	عضواً	....
الدكتور رضا مصطفى البطوش، أستاذ مساعد – تخطيط استراتيجي	عضواً	....
الدكتور محمد عبد الفتاح ياغي، أستاذ مشارك – اتخاذ القرارات الادارية	عضواً خارجياً	....

متقاعد

الإهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح...

(أبي)

والى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها...

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه...

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي...

(أمي)

إلى الروح التي سكنت روحي... إلى من أشعر بالسعادة لأنها بجانبي....

إليك خطيبتي العزيزة...

إلى من ضحوا بوقتهم وجهدهم ونالوا ثمار تعبهم...

إلى الأستاذ الدكتور حلمي شحادة...

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي... الأستاذ الدكتور محمد ذنيبات...

الأستاذ الدكتور محمد ياغي... الأستاذ الدكتور ربحي الحسن...

والى كل الأصدقاء...

والمعلمين وكل من ساعدني وأعطاني القوة لأصل هنا...

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأصلي وأسلم على خير من تعلم وعمل وعلم، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فأشكر الله كثيراً على عونه وتوفيقه، ثم أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل سعادة الأستاذ الدكتور: حلمي شحادة المشرف على هذه الرسالة على ما أولاه إليّ من جهد واهتمام، وما قدمه من نصح وتوجيه وإرشاد خلال مراحل هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهه السديد الأثر الكبير في إظهار هذه الرسالة المتواضعة إلى حيز الوجود،أرجو له دوام التوفيق والسداد.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهما مناقشة هذه الرسالة.

واتقدم بخالص الشكر والتقدير الى الدكتور رضا البطوش لما قدمه الى من عون ومساعدة في انجاز هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى لجنة المحكمين الذي ساعدوا بآرائهم السديدة في إخراج أدوات الدراسة في أحسن صورة.

وشكري الخاص إلى أستاذي ودكتوري ومعلمي الدكتور أيمن الزرو على ما قدمه لي من نصح وإرشاد لانجاز هذا العمل.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية

إعداد

أحمد نبيه أحمد زياده

المشرف

الاستاذ الدكتور حلمي شحادة

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية، وتبيان مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية، وتكوَّن مجتمعُ الدراسة من جمهور رؤساء واعضاء الهيئات المحلية، ومراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية، محافظات، (رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات، وقد تم توزيع الإستبانة على عينة مكونة من (813) عضو ومراجع هيئة محلية، وتم استرداد (775) استبانة مستكملة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها وذلك بالاستعانة بالرزمة الإحصائية (SPSS).

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الشفافية، المساءلة، الاستجابة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية الفلسطينية وتوفر كل من الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية، والصحة العامة، والبيئية في المحافظات الفلسطينية وان قوة هذا الاثر متفاوتة بين مجالات الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة اعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (الجنس،المحافظة). بينما يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة اعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (العمر،المؤهل العلمي،سنوات الخبرة،الوظيفة،تصنيف الهيئة المحلية)
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة اعضاء الهيئات المحلية في مدى مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير (الجنس،المحافظة). بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة اعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية تعزى لمتغير (العمر،المؤهل العلمي،سنوات الخبرة،الوظيفة،تصنيف الهيئة المحلية).

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة مراجعو الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (الجنس،العمر،المؤهل العلمي).بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة مراجعو الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (المحافظة،تصنيف الهيئة المحلية).
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اراء عينة الدراسة مراجعو الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير (الجنس،العمر،المؤهل العلمي).بينما توجد فروق بين اراء عينة الدراسة مراجعو الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير (المحافظة،تصنيف الهيئة المحلية).

وأوصت الدراسة بما يلي:

- يتوجب على الهيات المحلية الفلسطينية الاهتمام والمحافظة على تطبيق الحكم الرشيد بكافة ابعاده في الهيئات المحلية لما له من اثر واضح على التنمية المحلية.
- يوصي الباحث بضرورة وضع سياسات عمل واستراتيجيات من قبل وزارة الحكم المحلي للحد من تدخلات سلطات الاحتلال الصهيوني في عمل الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث ان مثل هذا التدخل قد يعيق عمل الهيئات المحلية الفلسطينية في تطبيق الحكم الرشيد والتنمية المحلية.
- يوصي الباحث بضرورة توفير الموارد المالية والمادية الكافية للهيئات المحلية الفلسطينية وذلك لتسهيل قيامها بعملها على اكمل وجه.
- يوصي الباحث بضرورة العمل على منح الهيئات المحلية مرونة كافية ومزيد من اللامركزية للقيام بعملها على اكمل وجه دون تدخل من السلطات المركزية، هذا فضلا عن ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات عمل محددة بوضوح وواضحة لعمل الهيئات المحلية في مجتمعاتها المحلية.
- يوصي الباحث بضرورة إيجاد وسن نصوص قانونية واضحة ومتعلقة بأهمية تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية.
- يتوجب على الهيئات المحلية الاهتمام بدرجة اكبر بالخدمات الاجتماعية، والاقتصادية والصحة العامة والبيئية، من خلال الالتزام بتقديمها بشكل مستمر ودائم، وبما يتناسب مع احتياجات اهالي المجتمع المحلي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

بات موضوع الحكم الصالح من الموضوعات البارزة والمهمة على المستوى العالمي،لا سيما لجهة علاقته بالتنمية، فقد نص اعلان الأمم المتحدة بشأن ألالفية،(الألفية الثالثة, او بداية القرن الحادي والعشرين) على الا تدخر الحكومات جهداً في سبيل تعزيز الديموقراطية وسيادة القانون، وكذلك احترام حريات الإنسان وحقوقه، بما في ذلك الحق في التنمية،بحيث يرتبط إخفاق او نجاح جهود أي دولة في تعزيز التنمية ارتباطا وثيقاً بطبيعة وجود الحكم (الفرنجي، 2012).

ولقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التغيرات العميقة التي حدثت عقب الحرب العالمية الثانية والتي كان من أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني وظهور حاجة هذه الدول المستقلة الى تنمية مجتمعاتها اقتصادياً واجتماعياً (عبد الله، 2006).

وإن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في التطبيق الديموقراطي لنظم الإدارة المحلية لادارة تحديات التنمية المحلية هو إتجاه لا يمكن تجاهله في العصر الحديث،كما وأن تعميق هذا المفهوم لا يمكن ان يتم إلا من خلال المحاولات الجادة عبر فترات زمنية لتطوير نظم الإدارة المحلية، ليجسد هذا النظام أداة الدولة في تحقيق رفاهية المجتمع المحلي (بربر، 1996).

وإن كانت التنمية من ضرورات المجتمعات المعاصرة إلا انها حتمية ومطلباً اساسيا بالنسبة للمجتمعات النامية، بوصفها الوسيلة المأمونة لعبور وتخطى التخلف ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة وتوفير فرص الحياة الكريمة لكافة افراد المجتمعات المحلية.

وتعتبر الادارة المحلية في فلسطين واحدة من جوانب التنظيم اللامركزي في الإدارة، حيث ان عمل الهيئات المحلية قد جاء لتخفيف الأعباء الملقاة على السلطة المركزية وخاصة في ظل زيادة عدد السكان، والتشتت الجغرافي للأقاليم، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية التنمية المحلية، وزيادة رغبة المواطنين في المشاركة في العمل الإداري والسياسي هذا فضلًا عن تعدد

العوامل الثقافية، حيث أن تطوير وحوكمة هذه الهيئات المحلية قد ارتبط بشكل كبير بتاريخها الإداري الطويل لما واجهته من تحديات عديدة بدءاً بالعهد العثماني وانتهاءً بالاحتلال الاسرائيلي ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تسعى إلى إلقاء الضوء على مبادئ او معايير الحوكمة الرشيدة للكشف عن أثرها على التنمية المحلية في فلسطين، حيث أن مصطلح حوكمة الهيئات المحلية يعبر عن مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها والسير بمقتضاها من قبل هذه الهيئات ومنها على سبيل المثال لا الحصر: سيادة القانون، النزاهة، الشفافية، المشاركة، المساءلة. وبناء على ذلك فإن إحداث التنمية المحلية مرتبط بالعمل الإداري المحلي لهذه الهيئات المحلية، ومصطلح التنمية المحلية يعبر عن رفع المستوى المعيشي لمتلقي الخدمات في المناطق المحلية، وتطور البيئة الحياتية اليومية، والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة، والتحسن في مجمل الاوضاع الاقتصادية، والاجتماعية،الصحية، والبيئة المحلية.

1-2 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تطبيق مفهوم الحكم الرشيد او ما يعرف بالحوكمة الرشيدة مع محاولة تبيان أثرها على التنمية المحلية المتمثلة بالخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة،والبيئية في محافظات الضفة الغربية وبهذا فإن هذه الدراسة سوف تسعى الى إلقاء الضوء على اهم مبادئ الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وتبيان الحكم الرشيد، لمعرفة اثرها على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية.

لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ما مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية وهل هناك فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة على مستوى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغيرات الدراسة الوظيفية والديموغرافية؟

2- ما هو مستوى التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية وهل هناك فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة على مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة الوظيفية والديموغرافية؟

3- ما هو اثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية؟

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية.

2- التعرف على مستوى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية في الهيئات المحلية الفلسطينية.

3- التعرف فيما اذا كان هناك اختلافات بين اراء عينة الدراسة في مدى تطبيق الحكم الرشيد والتنمية المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة الوظيفية والديموغرافية.

4- التعرف على اثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية المتمثلة بالخدمات الاجتماعية، والاقتصادية والصحة العامة والبيئية في المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية.

5- تبيان اهم المشكلات والعوائق التي تواجه تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المحلية.

6- تبيان اهم الحلول المناسبة للمشكلات او المعوقات التي تواجه الهيئات المحلية لتطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية.

7- تقديم النتائج والتوصيات بناءً على نتائج الدراسة التي تمكن من تعزيز الحكم الرشيد والتنمية المحلية.

4-1 أهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وذلك من خلال دراسة أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية، وذلك بإعتبار أن الهيئات المحلية هي المسئولة عن تحقيق التنمية المحلية وتقديم افضل الخدمات العامة في منطقتها، وسوف تتم دراسة هذا الموضوع نظرا لقلة عدد الدراسات التي دمجت مفهوم الحكم الرشيد بالتنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية، وانه ومن خلال كثرة الحديث حول مفاهيم التنمية المحلية وزيادة الإهتمام من قبل الحكومات المركزية بتوزيع سلطاتها للأقاليم والقرى المجاورة، وبالإضافة الى رغبة السكان في هذه القرى والأقاليم بتلقي خدمات مناسبة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم وزيادة

إهتمامهم بتنمية مناطقهم المحلية وحب المشاركة في إدارة هذه الخدمات والمشاركة في التنمية، تم اختيار إجراء هذه الدراسة للتعرف على اثر تطبيق الحكم الرشيد في هذه الهيئات المحلية للمساهمة في التنمية المحلية، ومن أهميتها العملية فيمكن الإستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في مساعدة الهيئات المحلية والسكان المحليين في تحسين التنمية المحلية.

5-1 فرضيات الدراسة:

تناقش هذه الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحة العامة، والبيئية.** (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات الاجتماعية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).**

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).**

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر خدمات الصحة العامة(من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).**

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات البيئية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).**

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون)في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بالخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة، والبيئية. (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات الاجتماعية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات الاقتصادية(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر خدمات الصحة العامة(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**
- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **و وتوفر الخدمات البيئية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في **مدى تطبيق الحكم الرشيد** تعزى **لمتغير** (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة المحلية، المحافظة).

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في **مدى تطبيق الحكم الرشيد** تعزى **لمتغير** (العمر، الجنس، المؤهل العلمي،تصنيف الهيئة المحلية، المحافظة).

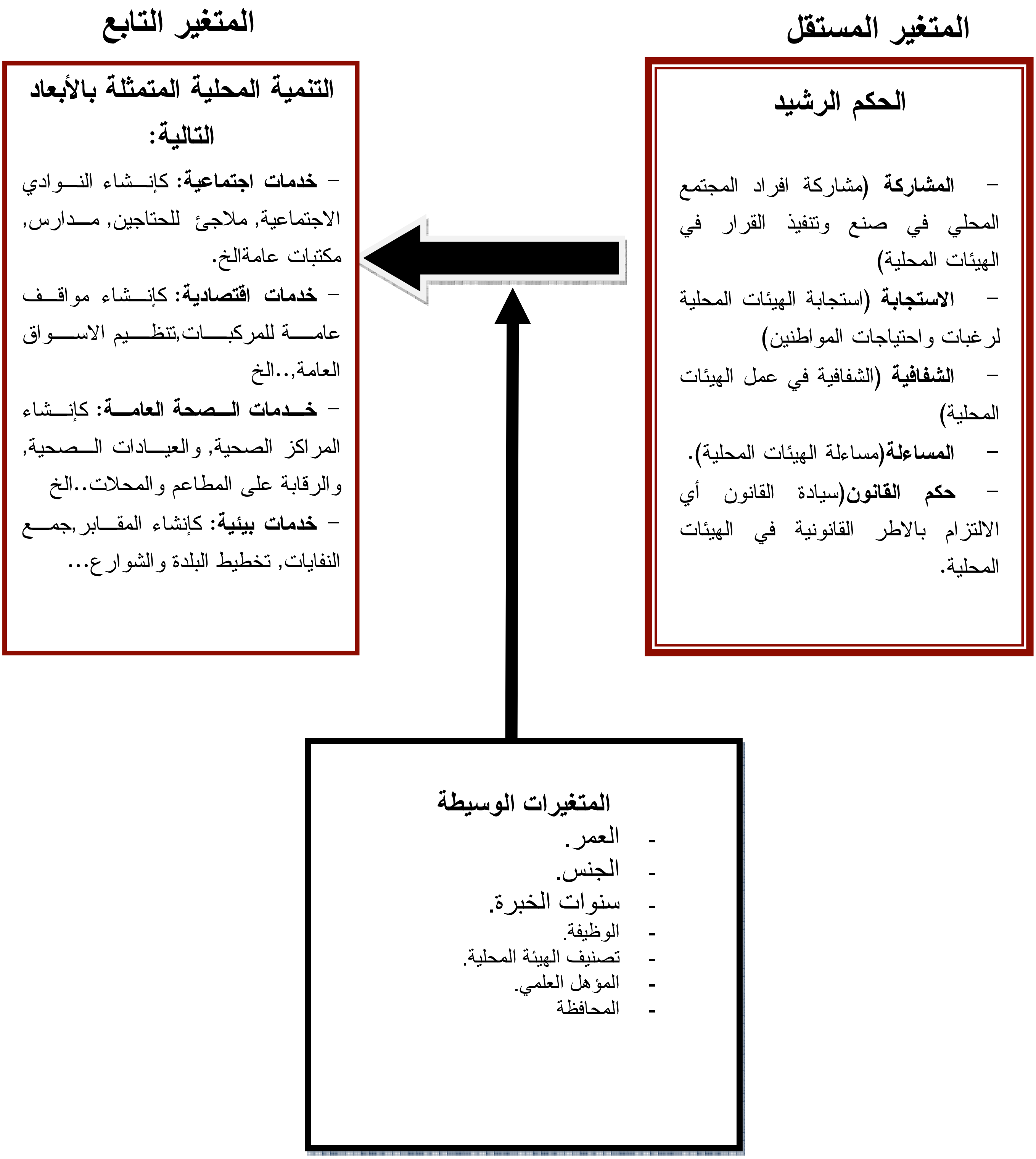
الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (اعضاء الهيئات المحلية) في **مستوى التنمية المحلية** تعزى **لمتغير** (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة المحلية، المحافظة).

الفرضية الرئيسية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في **مستوى التنمية المحلية** تعزى **لمتغير** (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة المحلية، المحافظة).

1-6 نموذج الدراسة:

الشكل رقم (1)

نموذج الدراسة



المصادر: - احمد، ايمن (2008)، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية.

- الربابعة، فاطمة (1995)، دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الاردن.

7-1 حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذه الدراسة على:

الحدود البشرية: جمهور روؤساء وأعضاء ومراجعي الهيئات المحلية في ثلاث محافظات وهي رام الله والبيرة، ونابلس، والخليل.

الحدود المكانية: سوف يتم إجراء هذه الدراسة على البلديات والمجالس القروية في محافظات الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الجامعي الاول من العام الدراسي 2014/2013.

الحدود الموضوعية: تحد موضوع الدراسة الحالية بمعايير الحكم الرشيد من مشاركة،استجابة،شفافية، مساءلة، وسيادة القانون في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية دون عيرها من معايير اخرى للحكم الرشيد.

8-1 محددات الدراسة:

من محددات هذه الدراسة:

- اقتصار هذه الدراسة على خمس معايير للحكم الرشيد وهي: المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون.
- اقتصار هذه الدراسة على ثلاث محافظات من محافظات الضفة الغربية وهي محافظة رام الله والبيرة، ومحافظة نابلس، ومحافظة الخليل.
- هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية ولكن في هذه الدراسة سيتم دراسة أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية.

1-9 مفاهيم الدراسة:

- **الهيئة المحلية:** وهي وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين والتي تعمل وفق الصلاحيات التي نص عليها قانون الهيئات المحلية الفلسطيني لسنة 1997.
- **الحكم الرشيد:** حيث يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، وقد عرفه البنك الدولي في إصداره الصادر عام 1992 بعنوان الحكمانية والتنمية "بأنها الوسلية التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتنمية. (عبد القادر، 2012)، وهو عبارة عن مفهوم يحاول تقليص الفجوات والحدود ما بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ السياسيات والبرامج العامة للدولة وايجاد مؤسسات اخرى لتنفيذ هذه السياسات والبرامج العامة.(Morgan,2010).
- **المشاركة:** بمعنى إيجاد السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين، لتمكنهم من المساهمة في عمليات صنع وتنفيذ القرارات التنموية.(الظاهر،1999).
- **الاستجابة:** بمعنى ان تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة كافة الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها. (عبد القادر، 2012).
- **الشفافية:** وتعبر عن القدرة على الوصول للمعلومات وسهولة تدفقها والحصول عليها من جميع الاطراف المعنية.(طاشمة،2010).
- **المساءلة:** وهي تعبر عن خضوع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الاخرى ذات العلاقة. (طاشمة، 2010).
- **سيادة القانون:** وهو يعبر عن إتباع الإجراءات والأطر القانونية المنصوص عليها بوضوح وعدالة اثناء تأدية الخدمات للمواطن.(محمد ورحال،2003).
- **التنمية المحلية:** مستوى التحسن في مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية(الربابعة، 1995) والتي تتمثل بدور الهيئات المحلية في تحقيق أهدافها والتي تشمل مجموعة متكاملة من: الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحة العامة، والبيئية، مثل انشاء الاندية الاجتماعية والثقافية والمدارس والمكتبات والحدائق والاسواق العامة، وتنظيم الحرف والصناعات وإنشاء المراكز الصحية وتخطيط الشوارع وجمع النفايات والفضلات وغيرها من الخدمات الموضحة في نموذج البحث.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

اولا: الإطار النظري

2-1 المبحث الأول

2-1-1 مفاهيم أساسية

يعبر مفهوم الحكم الرشيد عن حالة شعبية مرغوبة وكثيرة التكرار في أذهان المواطنين واصطلاحاً كثير التكرار في معظم القطاعات في المجتمعات العربية , ومن ضمن هذه المجتمعات المجتمع الفلسطيني وذلك لارتباط الثقافة والتصورات الذهنية للمواطن الفلسطيني بالتسلسل التاريخي الطويل للحالة الفلسطينية وتطور ونشأة الهيئات المحلية كما سيتم ايضاحه في المبحث الثالث والمتعلق بالهيئات المحلية في فلسطين.

2-1-2 مفهوم الحكم الرشيد

قد بات موضوع الحكم الصالح او ما يعرف بالحوكمة الرشيدة من الموضوعات البارزة والمهمة على المستوى العالمي، وقد عمل البنك الدولي على الانتقال من "الحاكمية" او الحكم الى الحكم الصالح منذ ثمانينات القرن العشرين وذلك كأسلوب وطريقة عمل سياسي متقدم من اجل الوصول الى التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد ,خاصة في الدول الافريقية (الفرنجي, 2012).

ويعبر مفهوم الحكم (governance) عن ادارة وممارسة السلطة السياسية لشؤون المجتمع وتطوره الاجتماعي والاقتصادي,بالإضافة الى إدارة وممارسة السلطات الاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية منها واللامركزية و بهذا المعنى يعتبر مفهوم الحكم اوسع من مفهوم الحكومة لأنه يتضمن عمل المؤسسات الغير رسمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ولا يقتصر فقط على عمل اجهزة الدولة الرسمية, وهو بهذا المعنى الحيادي ليس بجديد بل هو قديم قدم الحضارات الانسانية نفسها,اما مفهوم صالح او رشيد او جيد ربطا او لصقا بالحكم فتستخدم (good governance) منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الامم المتحدة والبنك الدولي وذلك لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطات السياسية من اجل ادارة شؤون المجتمعات باتجاه تنميتها وتطويرها والحرص على تقدمها (كريم,2004).

أي ان الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به وتتبعه قيادات سياسية شرعية منتخبة من المجتمع وكوادر ادارية تكون ملتزمة بتطوير وإدارة موارد المجتمع ومسئولة عن تقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم وزيادة رفاهيتهم وذلك من خلال مشاركتهم ودعمهم (كريم, 2004).

لذلك سوف يقوم الباحث بعرض مجموعة من تعريفات للحكم الصالح ومحاولة استخلاص تعريف شامل يبين مفهوم الحكم الصالح.

2-1-3 تعريف الحكم الرشيد

الحكم الرشيد: كما عرفه البنك الدولي يعبر عن " الوسيلة او الطريقة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للتنمية" حيث يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات (عبد القادر، 2012).

وكما جاء في تعريف برنامج الامم المتحدة الإنمائي فقد تم تعريفه بأنه " العملية التي يتم فيها صنع القرار وتنفيذه او عدم تنفيذه". (محمد و رحال, 2003، ص19).

و في تعريف المجلس الثقافي البريطاني حيث عرف الحكم على انه "عملية تضمن التفاعل المستمر بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني"(محمد ورحال ,2003، ص20).

وقد عرف تقرير التنمية الانسانية العربية الحكم الرشيد بأنه: "نظام الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا سيما بالنسبة لأكثر افراد المجتمع فقرا وتهميشاً"(محمد ورحال, 2003، ص21).

وقد تم تعريفه بأنه: "ذلك الحكم الذي تنهجه قيادات سياسية شرعية،أي منتخبة بصورة نزيهة وحرة، تشكل، في سياق عملها، كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وتحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة والرضا وبين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما."(المشاقبة و علوي،2010ص 54). ولكن لا بد من التنويه ان مفهوم الحكم من اكثر المفاهيم تداولاً سياسيا واجتماعيا,ومن المدرك ان مفهوم الحكم اوسع من مفهوم الحكومة, وذلك لأنه وبالإضافة الى ما تقدم يشمل أجهزة الدولة الرسمية والغير الرسمية من اعمال ,والى جانب ممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

هذا فضلا عن انه " عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية والغير حكومية، الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة او تبني سياسات معينة" (عبد النور،2010ص 48).

ومن خلال ما سبق يستنتج الباحث بان الحكم الرشيد هو عبارة عن اسلوب وطريقة عمل يتم الالتزام بها من قبل المؤسسات الرسمية والغير رسمية والمجتمعية وعلى كافة المستويات العليا والدنيا والوسطى وعلى جميع القطاعات بحيث تضمن حماية المصالح العامة للمواطنين والمساهمة في التنمية.

2-1-4 خصائص الحكم الرشيد

وقد اختلف تحديد هذه المعايير او الخصائص من منظمة الى اخرى او بين مؤسسة عالمية وأخرى فمثلا البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادية للتنمية قاموا بتحديد هذه المعايير بناء على ما يحفز مؤشرات النمو الاقتصادي وحرية التجارة العالمية ,وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت الى النواحي السياسية والقانونية, اما دراسات برنامج الامم المتحدة الانمائي فقد كانت اكثر شمولية من غيرها من الدراسات حيث تضمنت العديد من المعايير والتي تشمل (المشاركة ,وحكم القانون,والشفافية, والمحاسبة والمساءلة,الاستجابة,والتوافق,والمساواة والفاعلية والرؤية الاستراتيجية) (الفرنجي,2012).

ويمكن ايضاحها كما حددها برنامج الامم المتحدة كما يلي:

1- **المشاركة:** وتعني مشاركة الرجال والنساء ,وتكون اما مباشرة او غير مباشرة من خلال مؤسسات تمثيلية في عمليات صنع القرارات.

2- **سيادة القانون او حكم القانون:** حيث ان الحكم الصالح يتطلب وجود اطر قانونية واضحة وعادلة بحيث تضمن حماية لحقوق الانسان وهذا يتطلب وجود سلطة قضائية مستقلة وقوة تنفيذية صالحة.

3- **الشفافية:**وتعني حرية الوصول الى المعلومات لمن يطلبها وبالإضافة الى وجود تدفق معلومات سلس ومناسب وواضح عن النظام وطبيعة عمله.

4- **الإستجابة:** وتعني وجود اطر او جداول زمنية محددة وملائمة يتم من خلالها تقديم الخدمات والقيام بالعمليات وتلبية رغبات واحتياجات المواطنين.

5- **التوجه الإجماعي:** بمعنى ان يكون هناك متوسط اجتماعي لاهتمامات جميــع فئــات المجتمع وكيفية تحقيقها.

6- **المساواة والشمول:** بمعنى شعور الفرد انه شريك متساوي في حياة المجتمــع وانــه غير مستبعد من حياة المجتمع اوالاتجاه العام للمجتمع.

7- **التأثير والنجاعة:** وهي تعبر عن تلبية رغبات المجتمع وحاجاتهم عن طريق استثمار افضل الموارد.

8- **المساءلة:** وتعني وجود اطر او آليات لمساءلة الحكم او المسئولين من قبل المجتمــع الذي يتأثر ويؤثر في عملية الحكم. (محمد ورحال,2003).

في حين ركزت دراسات اخرى علــى ســتة معــايير للحكــم الــصالح منهــا المــساءلة والمحاسبة،الاستقرار الــسياسي، فعاليــة الحكومــة، نوعيــة تنظــيم الاقتــصاد، ســيادة القانون،والتحكم بالفساد هذا وقد ركزت منظمة التعاون الاقتصادي على اربعة معايير فقــط وتتمثل ب دولة القانون،وإدارة القطاع العام،وخفض النفقات العسكرية،والسيطرة على الفساد (كريم 2004).في حين ركز علماء الغرب على اربع خصائص اساسية وتتضمن وجــود شرعية للسلطة على ان تكون نابعة من سلطة الشعب، وجود المواطن فــي عمليــة صــنع القرار، وجود برامج يكون مركزها المجتمع وتقوم على الاســتماع للمــواطن، التكيــف السريع من قبل الادارة العامة مع احتياجات المواطنين في تحديد التمويل العام وحدود انفاقه. (محمد ورحال,2003).

اما برنامج الامم المتحدة الانمائي فكان اكثرها شمولا كما سبق ايضاحه فقد حدد برنــامج الامم المتحدة الانمائي ثمانية خصائص شاملة للحكم الصالح (محمد ورحال,2003).

معايير من اجل تقييم جودة وفعالية الحكم وهي كما يلي :

- اولا: مدى قدرة الحكومة على الحصول والإلمام بالمعلومات اللازمة.
- ثانيا: درجة انعكاس ذلك على قراراتها.
- ثالثا: طبيعة العلاقة بين الحكومة من جهة وجماعات المصالح والقوى المجتمعيــة مــن جهة اخرى مدى تمكن وقدرة الحكومة من تنفيذ قراراتها بكفاءة وفاعليــة. **(مــشاقبة وعلوي، 2010).**

2-1-5 أبعاد الحكم الرشيد

يتضمن الحكم الصالح ثلاثة ابعاد مترابطة:

اولا: البعد السياسي: والذي يتعلق بطبيعة وشرعية تمثيل السلطة السياسية.

ثانيا: البعد التقني: والذي يتعلق بطبيعة وعمل الادارة العامة وفاعليتها وكفاءتها.

ثالثا: البعد الاقتصادي – الاجتماعي: والذي يتعلق بالمجتمع المدني وطبيعة بنيته ومدى حيويته ودرجة استقلاله عن الدولة وطبيعة السياسات العامة في الدولة ودرجة تأثيرها في الاهالي او المواطنين وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي. **(كريم,2004)**.

وتؤثر وتترابط هذه الابعاد مع بعضها البعض في انتاج وإيجاد الحكم الصالح.

2-1-6 سبل تعزيز الحكم الرشيد

هناك العديد من الطرق او الوسائل التي من شأنها تعزيز الوصول الى الحكم الصالح:

- **التربية:** حيث ان التربية من المحاور الرئيسية المساهمة في تشكيل شخصية المواطن والتي يمكن الاعتماد عليها في بناء القناعات والافكار لدى اجيال من المواطنين والأفراد الذين سيشكلون اليد العاملة المفكرة والمنتجة في المجتمع ,فمن خلال تثقيف المواطنين بأهمية الحكم الصالح يكون قد تكون لدى افراد المجتمع القناعات والأفكار المؤكدة على اهمية وقيمة الحكم الصالح والتي تنعكس بدورها على مواقف وتصرفات المواطنين فالتربية عامل هام لتعزيز الحكم الصالح.

- **ادارة المال العام:** حيث ان عملية الاصلاح تحتاج الى التمويل المناسب لتنفيذ خطط التنمية في اي دولة من الدول,ويشكل التمويل وإدارة المال العام عامل هام وأساسي للوصول الى تعزيز الحكم الصالح ,ولكن ومن خلال الاطلاع على اساليب التمويل لهذه المؤسسات التي غالبا ما تكون قروض طويلة الامد ,فقد تؤدي الى سيطرة الدول المانحة على هذه المؤسسات ويصبح مفهوم الحكم الصالح في تشتت وتبعية لما تريده الدول المانحة ,وقد يصبح الحكم الصالح وكأنه شرط للحصول على المنح والمساعدات من الدول الاخرى.

- **ممارسات النظام السياسي:** حيث ان طريقة وأسلوب ممارسة الحكم في أي دولة من الدول يلعب دورا مهما في تمهيد الطريق لنشوء او عدم نشوء الحكم الصالح,فعندما

يشرف الاشخاص المؤهلين ذو الكفاءة وعندما يشرفون على انتخابات نزيهة ومبدأ تداول السلطة يكونون قد خطوا خطوة باتجاه الحكم الصالح وعندما تسود الشفافية والمساءلة والديمقراطية داخل النظام السياسي تكون اقرب الى الحكم الصالح وتعزيزه. (الفرنجي,2012).

2-1-7 شروط الحكم الرشيد

هناك مجموعة من الشروط والمسلمات التي لا بد منها لوجود الحكم الصالح:

1- ضرورة وجود قاعدة اجماع عامة على نوعية وشكل الحكم والمكونة عن توافق النخب الاجتماعية والسياسية,والذي يجعلها تشكل عقدا اجتماعيا سياسيا فيما بينها بحيث لا يمكن تخطيه.

2- ضرورة وجود دستور لترجمة هذا العقد الاجتماعي السياسي بما يضمن ويكفل الحريات الاساسية للأفراد والجماعات ويحميها.

3- وجود قنوات مؤسسية تعمل على تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة بحيث تكون ضمن قوانين وقواعد محددة. (محمد ورحال,2003).

2-2 المبحث الثاني: الإدارة المحلية

2-2-1 تمييز الإدارة المحلية عن الحكم المحلي:

ينصب مفهوم الإدارة المحلية على وظيفة الدولة الإدارية ولا يتعداها الى غيرها وبذلك فإن الهيئات المحلية تتمتع من خلاله بسلطات اصيلة تخولها القيام ببعض او جزء من الاعمال الإدارية ذات الطابع او الصبغة المحلية في نطاق دائرتها المحلية , مشاركة بذلك الحكومة المركزية في ممارسة وظيفتها الإدارية التي تنصب غالبا على الاعمال القومية , والتي تهم الدولة ككل بحيث تتعدى نطاق وحدة إدارية معينة لتشمل اقليم الدولة ككل او بكامله ويأخذ الحكم المحلي طابعا سياسيا ودستوريا ويقوم على حساب وحدة الدولة السياسية فالإدارة المحلية تنشأ بموجب القانون، وتوزع اختصاصتها بواسطة القوانين والتعليمات الإدارية المنبثقة عن الحكم المركزي، بينما ينبثق الحكم المحلي عن الدستور ويستمد سلطته منه ومن القوانين والتعليمات الإداري وتعنى الادارة المحلية بتوزيع وظيفة الدولة الإدارية بين السلطة او الاجهزة المركزية وسلطات محلية, وذلك من خلال قيام السلطة المركزية بالتخلي عن اختصاصاتها او بعض صلاحياتها في إدارة بعض الشؤون المحلية الى تلك السلطات المحلية ,وبالتالي فإن هذا التوزيع لا يتعدى ذلك أي تبقيان وظيفتي الدولة التشريعية او القضائية من اختصاص وضمن صلاحيات السلطة المركزية وحدها فقط ومن هنا فلا مساس بوحدة الدولة السياسية ولا تعديل في شكلها وهي بهذا المفهوم تختلف عن ما يعرف بالحكم المحلي من ناحية وعن اسلوب إدارة المصالح المحلية عن طريق الفروع المحلية للسلطات المركزية من ناحية اخرى ، وبالتالي فإن الاختلاف ما بين الإدارة المحلية والحكم المحلي هو اختلاف في الطبيعة والجوهر رغم التشابه في توزيع الاختصاصات وإن الحكم المحلي يعنى بتوزيع الاختصاصات الادارية والتشريعية والقضائية، وان الإدارة المحلية تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية، بينما الحكم المحلي يمارس عمله دون اي رقابة مباشرة من الحكومة المركزية.(المعاني،وابو فارس 1991).

ويعبر الحكم المحلي عن اعلى درجات اللامركزية الاقليمية , اما الادارة المحلية فتقع على مستوى ادنى واهم ما يميز الحكم المحلي عن الادارة المحلية هو مصدر الاختصاص , ومدى الاستقلالية في العمل عن المركز فكلما كانت النظم المحلية قائمة على نقل الصلاحيات والسلطة الادارية من المركز الى الوحدات المحلية مع منحها درجة كبيرة من الاستقلالية كلما كان اقرب الى الحكم المحلي ,اما اذا كان عكس ذلك فانه يكون اقرب الى ما يعرف بالإدارة المحلية (المبيضين واخرون,2011).

ويمكن تعريف الإدارة المحلية بأنها المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بوساطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين،وذلك تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية (الشيخلي،2001)، وتحتوي هذا التعريف على عدة عناصر او خصائص اساسية لنظام الإدارة المحلية وتتمثل بوجود مناطق او اقسام جغرافية محددة، ومنح الشخصية المعنوية لهذه الاقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي، ووجود هيئات منتخبة تمثل السكان المحليين،ووجود الرقابة والإشراف المركزي على هذه الهيئات.

2-2-2 مقومات الإدارة المحلية

تقوم الادارة المحلية بمعناها العلمي في حال توافر المقومات الاساسية التالية (المعاني، وابو فارس 1991):

- وحدات إدارية مستقلة تمثل المصالح المحلية (الشخصية المعموية).
- مجالس منتخبة لإدارة هذه المصالح.
- رقابة وإشراف من جانب السلطة المركزية على الوحدات المحلية ونشاطاتها.

اولاً: وحدات إدارية مستقلة تمثل المصالح المحلية

حيث ان نظام الادارة المحلية مرتكز بالدرجة الاولى على وجود وحدات إدارية مستقلة بحيث تمثل المصالح المحلية و تتمتع بالشخصية المعنوية, ضمن نطاق جغرافي معين من اقليم الدولة , وهي بذلك مستقلة عن الدولة او اشخاص ممثليها او خالقيها, وهذا الامر يستتبع ان يكون لها ذمة مالية مستقلة.

ثانيا: مجالس محلية منتخبة

ان وجود وحدات إدارية مستقلة وذات شخصية معنوية يثير نقاش حول طريقة اختيار الاشخاص فهل يكون بالتعيين او الانتخاب او كليهما , فهناك من يرى ان كليهما مناسب للوحدة المحلية وذلك بحجة ان الانتخاب هو وسيلة تؤيد استقلالية هذه الوحدات المحلية وبالتالي ضمان تمتع هذه الوحدات بالشخصية المعنوية والاستقلالية , ولكن التعيين كان بحجة ان الانتخاب ليس بالضرورة يبرز الاشخاص ذو القدرات والمهارات على الرغم من ان الاختيار من قبل المواطنين إلا انه احيانا يبرز اشخاص غير مؤهلين لقيادة هذه الوحدات المحلية وبالتالي فإن الانتخاب والتعيين هما الاساس لهذه المجالس.اما الرأي المقابل فيرى ان اشتراط الانتخاب هو

الاساس في تكوين هذه المجالس المحلية على الرغم من ان بعضهم لا يرى مانعا من تطعيم هذه المجالس المحلية ببعض افراد يتم اختيارهم اما من اصحاب الكفاءات من اهالي الوحدة والذين لم يصبحوا اعضاء في تلك المجالس لسبب او لأخر او ممن كانوا يتولــون ادارة هــذه المــصالح المحلية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم على ان تكون الغلبة للأعضاء المنتخبين فــي جميــع الحالات.

رابعاً: علاقة المجالس المحلية بالسلطة المركزية

يعتبر استقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من اهم الاركان الاساســية التي تقوم عليها الإدارة المحلية، ولكن لا بد من التنويه ان الاستقلال التام غير قائم وذلك لانـــه يسبب للدولة العديد من المشاكل كنشوء الكيانات السياسية التي تطالب بالانفصال عن الدولة مما يهدد وحدتها وسلامة اراضيها، ولضمان ذلك ولتحقيق الإدارة المحلية الجيدة وضعت الهيئـــات المحلية تحت إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية او ما يعرف بالوصايا الإدارية وتعني هذه الوصاية "مجموعة السلطات التي يقررها القانون للسلطة المركزية لتمكينها من الإشـــراف على نشاط الهيئات اللامركزية وأعمالها لحماية المصلحة العامة"، والتـــي تمارســـها الـــسلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون، وبناء عليه فإن العلاقة بـــين الهيئـــات المحليـــة والإدارة المركزية لا تقوم على التبعية والسلطة الرئاسية.

وجدير بالذكر ان هناك علاقة مالية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية وتعتبر هذه العلاقة وثيقة جداً بين الحكومة المركزية ووزاراتها المتخصصة كل بحسب اختصاصتها وبـــين السلطات المحلية والتي تتركز بالمعونات المالية التي تقدمها الحكومة المركزية الى موازنـــات السلطات المحلية (شكري،2000).

2-2-3 أهداف الوصاية الإدارية

يمكن تلخيص اهداف الوصايا الإدارية على المجالس المحلية فيما يلي:

اولا: تأكيد وحدة الدولة السياسية والادارية عن طريق وضع بعض القيود على استقلال المجالس المحلية خوفا من ان يؤدي استقلالها المطلق الى تفتيت وحدة الدولة السياسية والادارية.

ثانيا: ضمان مشروعية أعمال المجالس المحلية التي تضطلع بفرض ضرائبها المحلية، ووضع اللوائح والقوانين اللازمة لحسن أداء وظيفتها كالتأكد من الالتزام بتنفيذ الخطط المالية وذلك بمطابقة مدى ملاءمة تحصيل الايرادات المحلية مع التقديرات الموضوعية، والانفاق الفعلي وفقا للاعتمادات الواردة في الموازنة المحلية، والتثبت من صحة المصادر المالية وأوجه إنفاقها.

ثالثا: تأكيد مستوى ادنى للخدمات التي تؤديها المجالس المحلية على صعيد الدولة حتى لا تتفاوت مستويات المعيشة من مجلس محلي الى اخر في نطاق الدولة الواحدة.

رابعا: ضبط نقاط الضعف في النظام المحلي ومعالجتها، وترشيد النظام بما يلائم احتياجات المجتمع المحلي للدولة.(بربر،1996).

2-2-4 اسباب ظهور الإدارة المحلية

هناك العديد من الاسباب التي ادت الى ظهور الإدارة المحلية (المعاني 2013) ويمكن ابرازها كما يلي:

اولا: الاسباب الإدارية:

1- التخفيف من اعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة فقط.
2- التنسيق فيما بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم المحلية.
3- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية والعمل على الحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
4- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.

5- العمل على إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.

ثانيا: الأسباب السياسية:

1- تحقيق مشاركة السكان للسلطة المركزية دون اللجوء الى ممارسة العنف او خلق الاضطرابات.

2- ارساء قواعد الديموقراطية بين المواطنين وذلك لان عملية الترشيح والانتخاب واحترام الرأي تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي واحترامه.

3- إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفؤة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية او النيابية في الدولة.

4- إعطاء سكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها بما يتلائم ويتناسب مع ظروفهم الخاصة.

5- العمل على زيادة قدرة الدولة على التصدي للظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر مما يساعد على تماسك السكان، وتدعيم الوحدة الوطنية.

ثالثا: الاسباب الاقتصادية والتنموية:

1- اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية مما يوفر الوقت والكلفة والإنفاق، ويحسن انجاز العمل.

2- توفير التمويل المحلي يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة ولا يثقل الخزينة المركزية.

3- تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات استثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.

4- إشراك المواطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها باعتبار ان الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع الى التنمية مما يسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: الاسباب الاجتماعية والصحية:

1- قيادة عملية التغيير الايجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته.

2- مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية.

3- إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم المحلية والحد من هجرتهم الى العاصمة او المدن الكبرى.

4- تنمية القيم الثقافية والاجتماعية من خلال استحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي والاجتماعي للمدينة مثل استحداث المسارح والمتاحف والمكتبات ومؤسسات رعاية الشاب وغيرها.

5- حماية حياة الانسان من كل ما يضرها وبخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.

5-2-2 الاشكال الاقليمية لنظم الادارة المحلية

هناك ثلاثة انماط لنظم الادارة المحلية والتي تتمثل في (المبيضين،واخرون 2001):

اولا: المحافظات او المقاطعات:

وتعبر عن مساحة جغرافية كبيرة نسبياً بحيث تتضمن عدداً من المدن والقرى ,وتأخذ كثير من الدول بنظام المقاطعات ومن هذه الدول: مصر,والولايات المتحدة الامريكية,وانجلترا, فتشمل الولايات المتحدة الامريكية على ما يقارب 3000 مقاطعة.

ثانيا:المدن والعواصم:

وتمثل المدن اهم الوحدات المحلية في المجتمع المعاصر وذلك نظراً لزيادة معدلات اتساعها وكثرة عدد القاطنين بها بالإضافة الى كثرة المشاكل التي تواجهها ,كالتخطيط العمراني وتلوث البيئة والصحة العامة والإسكان والتعليم.

ثالثاً: القرى:

حيث تختلف القرى عن المدن اختلافا كيفيا وكميا في نفس الوقت,وقد تلجأ بعض الدول الى انشاء مجالس قروية بحيث تضم قرية واحدة او مجالس قروية تضم عدة قرى في وحدات مجمعة وهناك العديد من العوامل التي تدل للتفرقة بينهما:

حجم المجتمع المحلي وكثافة السكان هذا فضلا عن اختلاف العلاقات الاجتماعية والحراك الاجتماعي والحرف او المهن التي يمتهنونها .

2-2-6 متطلبات تنفيذ الواجبات الملقاة على عاتق الادارات المحلية:

هناك العديد من المتطلبات الواجب توافرها في الادارات المالية بالوحدات المحلية للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقها بأكمل وجه ومن هذه المتطلبات:

- متطلبات خاصة بالجوانب التنظيمية لهذه الوحدات المالية المحلية وذلك من اجل القيام بأداء واجباتها على اكمل وجه,وهذا بالإضافة الى متطلبات خاصة بالعنصر البشري القائم بعمل هذه الوحدات المحلية.
- متطلبات خاصة بالجوانب الفنية للعمليات المالية في هذه الوحدات المحلية كالتنظيم المحاسبي,وتنظيم المعلومات,والتحليل المالي,والموازنة المحلية.
- متطلبات خاصة بأنظمة الرقابة المالية على اداء هذه الوحدات المحلية(المبيضين واخرون,2011).

2-2-7 الادارة المحلية بين المركزية واللامركزية:

يعد تعبيرا المركزية واللامركزية وصفان لمدى تركيز السلطة او عملية اتخاذ القرار بيد المسئول او مدى تفويضه او تفويض جزء منه للمستويات الدنيا,وان التنظيم الاداري في الدول الحديثة يتخذ صورتين هما المركزية واللامركزية (العكش واخرون,1996).

اولا: المركزية: ان مفهوم المركزية يقوم على اساس تجمع السلطة في يد شخص او هيئة رئاسية في كافة انحاء الدولة او المؤسسة وبالتالي لا يوجد في هذه الحالة الا سلطة واحدة تتولى عملية اتخاذ القرار والبت النهائي بالأمور., والهدف من المركزية التوحيد في عملية اتخاذ القرار وعدم التجزئة في كافة الانشطة الخاصة بالدولة او المنظمة من قبل سلطة واحدة. (العكش واخرون,1996).

ويوجد في الدول المعاصرة ثلاث مجالات للمركزية (عبد النور،2010):

- **المركزية السياسية:** وفيها يخضع اقليم الدولة لإدارة سلطة سياسية واحدة وبالتالي فان وظيفة التشريع والقضاء والتنفيذ تكون مركزة في يد الحكومة المركزية دون أي مشاركة من الاقاليم في هذه السلطات.
- **المركزية الاقتصادية:** حيث تدل على تركز السلطة الاقتصادية من توجيه وتخطيط في يد المركز او الحكومة المركزية فقط.
- **المركزية الادارية:** وهي التي تعنى بالجانب الاداري للدولة , بحيث تكون سلطة البت النهائي للشؤون الادارية بيد السلطة المركزية في العاصمة وتتلخص المركزية الادارية في حصر الوظيفة الادارية بيد الحكومة المركزية مع وجود علاقة تبعية رئاسية وتدرج بين اعضاء السلطة المركزية والتي تحقق في النهاية انحصار الوظيفة الادارية في يد سلطة المركز.

مزايا المركزية(عبد النور،2010).:

1- يساعد النظام المركزي على حماية الدولة والمجتمع.

2- حماية المجتمع من مخاطر المصالح الضيقة للمجموعات.

3- تساعد عملية الرقابة الحكومية على الموارد الوطنية في عدالة توزيعها على الاقاليم المختلفة.

عيوب المركزية (المبيضين واخرون,2011).:

تتمثل عيوب المركزية في إهمالها للجانب المحلي في تقديم الخدمات وفي كثرة التعقيدات التي يتعرض لها المتعاملون مع المركز كما انه لم يعد ممكنا للدولة الحديثة ان تستند الى نظام المركزيه وحده وذلك لصعوبة تطبيقه من جانب وإرهاقه لأصحاب المصالح والحاجات من جانب اخر.

ثانيا: اللامركزية:

وهي عبارة عن أسلوب في التنظيم يقوم على اساس توزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانوناً"(الطعامنة و الوهاب،2005ص14).

وان النظام اللامركزي يتخذ احدى الصور التالية(عبد النور,2010).:

1- **اللامركزية السياسية:** وهي التي تقوم على توزيع السلطات السياسية (القضاء, التشريع, الادارة) بين السلطة او الدولة المركزية و الولايات وعدم تركيزها في يد السلطة المركزية.

2- **اللامركزية المرفقية او المصلحية:**وتعني اعطاء إدارة مرفق من مرافق الدولة العامة الى جهة معينة تستطيع إدارة المرفق دون الرجوع الى السلطة او الوزارة المختصة ويطلق على هذه المرافق اصطلاح الهيئات او المشروعات العامة او المؤسسات.

3- اللامركزية الاقليمية او اللامركزة المحلية: وتعني تقسيم الدولة الى مناطق وأقاليم إدارية بحيث تضمن توزيع السلطة الإدارية على هذه المناطق والاقاليم بحيث يكون لهذه المجالس المحلية سلطات البت واتخاذ القرارات في كثير من المسائل الإدارية دون الرجوع الى الحكومة المركزية.

وللامركزية العديد من المزايا ومنها(العكش واخرون,1996).:

1- اتاحة الفرصة للقوميات والعرقيات المختلفة في الدولة ادارة وتسيير شؤونها بنفسها وبما تراه مناسبا وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة.

2- تؤدي الى المشاركة الشعبية ضمن الحدود والاطر التي تسمح بها الدولة في تخطيط وإدارة الخدمات في مناطق الدولة المختلفة.

3- تؤدي الى سرعة اتخاذ القرار في المناطق والأقاليم المختلفة داخل الدولة.

4- إيجاد حلول للمشاكل المحلية متميزة بالواقعية والإبداع.

5- تفرغ الحكومة المركزية للقضايا الهامة للدولة والرئيسية مثل رسم السياسة العامة للدولة بدلا من إضاعة الوقت والجهد في قضايا محلية يمكن معالجتها محلياً.

6- تؤدي الى تدريب المواطن على إدارة منطقته بنفسه وبالتالي إيجاد كوادر مدربة تعمل وتشارك مستقبلا على المستوى القومي.

7- توفير المعلومات الاساسية للحكومة المركزية وخاصة بسبب قرب هذه المعلومات من الواقعية مقارنة بما تستطيع الحكومة المركزية وأجهزتها من الحصول عليه

اما سلبيات اللامركزية فتتمثل بالتالي:

حيث يرى البعض ان النظام اللامركزي يتخذ العديد من السلبيات،وذلك كما اشار اليها المؤتمر العربي الخامس بعنوان الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي المنعقد بالشارقة والتي من أهمها(عبد الوهاب،2007):

1- عدم المساواة فيما بين المجتمعات والمناطق المحلية.

2- المجتمعات المحلية ليس لديها من الموارد الاقتصادية والبشرية والتكنولوجيا التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية،وكذلك الامر تميزها بالجهل والفقر يعمل على خلق مواقف خطيرة من السيطرة والكبت، ولذلك فإن مدى فاعلية الحكومات المحلية يتحدد ويتوقف على مدى رضاء الأفراد عن احتياجاتهم الاساسية.

3- قد يؤدي النظام اللامركزي الى ظهور ما يسمى بالنخب او الطبقات النخبوية على المستوى المحلي والتي بدأت تلعب دورا اكبر من اللازم في التخطيط والإدارة داخل هذه المحليات.

2-3 المبحث الثالث: الهيئات المحلية الفلسطينية

2-3-1 نشأة وتطور البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين

تعبر الإدارة المحلية عن أسلوب من أساليب التنظيم الاداري للدولة,بحيث تقوم على فكرة توزيع السلطات والاختصاصات والواجبات بين الاجهزة والسلطات المركزية والمحلية وذلك بغرض ان تتفرغ الاولى للقيام برسم السياسة العامة للدولة,وإدارة المرافق العامة في البلاد,وان تتمكن الاجهزة او الهيئات المحلية من تسيير مرافقها بكفاءة وتحقيق اغراضها المشروعة. (المطيري واخرون,1989).

وتعتبر البلديات والمجالس القروية الجهات الرئيسية المخولة بتقديم الخدمات الاساسية والعامة للسكان في الاراضي الفلسطينية, ومن المعروف ان هذه البلديات والمجالس وهيئات الحكم المحلي قد عانت من وجود سلطات متعاقبة وعلى مدار اكثر من قرن ابتداءً من العهد العثماني والانتداب البريطاني ثم الادارة المصرية في قطاع غزة والحكم الاردني في الضفة الغربية وتلاها الاحتلال الاسرائيلي في عام 1967 وهذا الحال حتى انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية 1994.(إشتية وحباس,2004).

وسوف يتم عرض هذه الفترات كالتالي:

اولا: البلديات وهيئات الحكم المحلي قبل عام 1967.

وفي هذه الفترة خضعت الهيئات المحلية لسيطرة السلطات المركزية الاجنبية في البلاد من خلال تعيين رؤساء البلديات والمجالس البلدية الموالية لهذه السلطات المركزية والتي كانت تقوم بتعيينهم من اجل خدمة مصالح وأهداف السلطة المركزية بغض النظر عن مصالح واحتياجات ورغبات المواطنين وبدلا من تقديم الخدمات الاساسية للسكان وتمثلت بالسيطرة المباشرة,وهذا بالإضافة الى ايجاد نوع من السيطرة الغير مباشرة والتي كانت عن طريق القوانين والتي كانت تصدرها هذه السلطات بحيث تراعي عند اصدارها أهداف ومصالح السلطة المركزية على حساب مصالح واحتياجات السكان, وفي العهد العثماني (1516-1917) قد نظمت الادارة المحلية في فلسطين وخاصة بعد صدور قانون الولايات العثماني لعام 1834 وكذلك نظام إدارة الولايات لعام 1871، وبموجبها قد وضعت الدولة العثمانية الاسس القانونية لنظام الادارة المحلية في فلسطين (عمرو،2011)، وعلى الرغم من ان عددا كبيرا من البلديات كانت قد نشأت إلا انه قد تم اعتماد قانون البلديات العثماني الصادر في عام 1877 على انه الاساس القانوني

لعمل البلديات والمجالس القروية في ذلك الوقت وهو فضلا عن ذلك, الاساس الذي بناءً عليه يتم تنظيم وهيكلة هذه الهيئات المحلية (الجرباوي،1996).

الانتداب البريطاني خلال الفترة (1917–1948) بقي القانون العثماني الصادر بتنظيم البلديات نافذاً, مع تعديل صادر في عام 1926 يتعلق بشروط الترشيح والانتخاب للهيئات المحلية حتى عام 1934. وفي تلك السنة قامت حكومة الانتداب البريطاني بإصدار قانون البلديات لسنة 1934 ليكون المرجعية المعتمد عليها لتنظيم عمل البلديات في الاراضي الفلسطينية (اشتية وحباس,2004).وخلال الاحتلال البريطاني لفلسطين قامت ادارتها بإحداث تغييرات متكررة على التقسيمات الادارية السابقة والموجودة في ظل الدولة العثمانية وقد عملت على سن العديد من القوانين التي من شأنها تسهيل كفالة إقامة وطن قومي لليهود فيها،ومن بين هذه القوانين قانون المجالس المحلية لعام 1921 وقانون البلديات لعام 1934، والتي قد طبقتها في إطار سياسة واضحة وتمييزية لصالح المجالس البلدية والمحلية اليهودية، (عمرو،2011).

وعقب حرب 1948 وقيام ادارة مصرية في قطاع غزة بقيت البلديات تعمل بموجب قانون البلديات البريطاني لعام 1934 بالإضافة الى بعض الاوامر المصرية في تلك الفترة مع ملاحظة عدم وجود أي محاولة لتطوير بلديات وهيئات الحكم المحلي في قطاع غزة، اما الضفة الغربية فقد خضعت البلديات والهيئات المحلية في تلك الفترة لنظام الادارة الاردنية والذي يعمل على اساس تقسيمات ادارية ومحلية يعمل بنظام المحافظات والاقضية والألوية والنواحي.وقد صدر اول قانون اردني شامل بخصوص البلديات والهيئات المحلية في سنة 1954 وبعد فترة قليلة من العمل به تم اصدار قانون جديد في سنة 1955 حيث فرض على الهيئات المحلية والبلديات سيطرة مركزية شاملة وبموجب هذا القانون اصبحت البلديات والهيئات المحلية مؤسسات رسمية تقوم بتلبية رغبات واحتياجات الحكومة المركزية متمثلة بوزير الداخلية والقائم مقام , وقد انحصرت صلاحيات هذه البلديات في تلك الفترة بتقديم وأداء بعض المهمات الخدمية لسكان المنطقة. (إشتية وحباس,2004).

ثانياً: البلديات وهيئات الحكم المحلي في ظل الاحتلال الاسرائيلي:

قامت اسرائيل باحتلال البقية الباقية من الاراضي الفلسطينية في العام 1967 ,وبالتالي خضعت الضفة الغربية وقطاع غزة للسيطرة الاسرائيلية وتكثيفا لما كان عليه الوضع دائما في علاقة تسلط وهيمنة السلطة المركزية الغريبة في فلسطين على السلطة المحلية الفلسطينية، استخدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي هيئات السلطة المحلية في الضفة والقطاع لبسط سيطرتها على الفلسطينيين، وإحكام إختراقها للمجتمع الفلسطيني، والحد من نمو الانتشار الفلسطيني الطبيعي فوق ارض فلسطين. فهذه الهيئات شكلت بالنسبة لسلطات الاحتلال آليات محلية للاستغلال والتوظيف من أجل تحقيق ألاهداف الصهيونية في البقية المتبقية من فلسطين، والتي تحددت السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية والقطاع بعد احتلالهما من قبل موشي ديان بصورة أساسية، فقد شغل منصب وزير الجيش الإسرائيلي لمدة سبع سنوات متتالية بعد هذا الاحتلال، وكان بسبب ذلك المسؤول المباشر عن تصريف شؤون حكم الاحتلال في الاراضي المحتلة، والمهندس الرئيسي للسياسة الاسرائيلية التي كانت في طور التشكيل حول مستقبل علاقة إسرائيل بالضفة والقطاع.(الجرباوي،1996). وقد قام الحكم العسكري الاسرائيلي بالابقاء على البلديات التي كانت قد انتخبت قبل عام 1967، الا انها قامت بإصدار العديد من الاوامر العسكرية التي كان من شأنها زيادة السيطرة على الهيئات المحلية المتمثلة بالبلديات والمجالس القروية.(وهدان وطريش، 2004).

وقد قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في سنة 1976 السماح بإجراء انتخابات بلدية وكان هدفها ان تأتي برؤساء بلديات مواليين لسلطة الاحتلال إلا انها فشلت في ذلك وجرت الانتخابات وقد فاز في الانتخابات مرشحو الكتل الوطنية الفلسطينية , عندها قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بالادعاء ان نشطاء وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية هم الذين قد فازوا في الانتخابات وهذه حجة لتبرير ما سوف تقوم به من اعتداءات على رؤساء وأعضاء البلديات وبالتالي العمل على حل هذه المجالس البلدية ولكن في سنة 1980 تم الغاء الانتخابات بإصدار قرار الغاء من قبل حزب الليكود وتم تنفيذ القرار في عام 1982, وفي نفس العام تم فيه استحداث ما يسمى (الادارة المدنية) لسلطات الاحتلال الاسرائيلي.ومع انشاء الادارة المدنية ومحاولة حل المجالس البلدية المنتخبة قامت سلطات الاحتلال بإنشاء ما يسمى "روابط القرى"والتي هدفت من ورائها بث الفرقة بين السكان في القرى والمدن ومحاربة ومقاومة

الاشخاص المؤيدين والموالين لمنظمة التحرير وجميع القيادات الوطنية في القرى والمدن. (إشتية وحباس,2004).

ثالثا: البلديات وهيئات الحكم المحلي في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية العمل في العام 1994 للتخلص من الواقع المرير الذي عانته البلديات وهيئات الحكم المحلي الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي على مجمل نواحي الحياة وعلى وجه الخصوص ما احدثته من تدمير للبنى التحتية وانعكاسها على تدمير البلديات والهيئات المحلية في تلك الفترة.

وبناء على هذه الخلفية التاريخية للحكم المحلي في فلسطين، وعلى ضوء اتفاقية اوسلو وتركيبة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج خلال الثلاثين عاماً التي سبقت اتفاقية اوسلو، وأداء مؤسسات المنظمة في الشتات،قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء وزارة الحكم المحلي كوزارة مستقلة لتكون الجهة المنظمة والمشرفة على الشؤون المحلية للحكم المحلي في فلسطين (وهدان وطريش،2004)، وقد تبنت الوزارة ثلاث قضايا رئيسية:

1- بناء نظام حكم محلي يكون لا مركزيا بحيث يتناسب مع طموحات الشعب الفلسطيني وظروفه.

2- العمل على تحسين الخدمات في المناطق الريفية ومحاولة جسر الهوة بين الريف والمدينة.

3- العمل على تحسين وتقوية الإدارة والاداء في هيئات الحكم المحلي

وقد قامت الوزارة بتحضير قانون الهيئات المحلية لعام 1997 وقد تم اعتماده من قبل المجلس التشريعي ليكون هذا القانون الإطار الموحد لعمل هيئات الحكم المحلي سواء في غزة او في الضفة الغربية بحيث يكون ساريا على البلديات والمجالس القروية.(وهدان وطريش،2004).

وبذلك فقد عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على دعم وتشجيع اللامركزية والتوجه الى عدم التركيز الاداري , وهو استجابة للرؤية السياسية للسلطة الفلسطينية.وقد تم في هذه الفترة نقل صلاحيات واختصاصات من السلطة المركزية الى هيئات الحكم المحلي وانتقلت الهيئات المحلية من قيامها بدور تنفيذي الى دور اخر يقوم على حقها التشريعي, وقامت السلطة الفلسطينية على تأكيد اجراء الانتخابات البلدية وهذا يمثل ويعكس رغبة السلطة الوطنية

الفلسطينية بترسيخ مبادئ الديمقراطية والاستقلالية للهيئات المحلية للقيام بدورها التنموي في الاراضي الفلسطينية. (إشتية وحباس,2004).

2-3-2 الهيئة المحلية ودورها في تنمية المجتمع المحلي وواقع الخدمات المقدمة:

ويتلخص دور البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين فيما يلي:

1- تقديم خدمات البنية التحتية الاساسية: حيث يناط بالبلديات وهيئات الحكم المحلي تقديم خدمات البنية التحتية ضمن حدود مناطقها وتلبية رغبات واحتياجات المواطنين او الاهالي المحلية ,وتشتمل هذه الخدمات على:

أ- الكهرباء:حيث يقع على عاتق البلديات وهيئات الحكم المحلي القيام بتمديد شبكات الكهرباء وذلك لانارة المدن والقرى والشوارع وتزويد المصانع والسكان بالكهرباء مع تحديد اسعار الاستهلاك وبدل الاشتراك بما لا يتجاوز الحد الاعلى المحدد من قبل الوزارة.ومن الامثلة على البلديات والهيئات المحلية التي تقوم بتوليد الكهرباء بلديات نابلس والخليل وغزة,اما الهيئات والبلديات التي لا تقوم بتوليد الكهرباء فتتعاقد وتتعاون مع شركة كهرباء القدس للقيام بهذه الخدمات.

ب- المياه: وتعد خدمات المياه من اهم واجبات البلديات وهيئات الحكم المحلي ,حيث يتوجب على هذه الهيئات المحلية اقامة وتمديد شبكات المياه وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب او لاية استخدامات اخرى ,كذلك تعمل البلديات والهيئات المحلية على تحديد اسعارها وبدل الاشتراك وتمنع تلويث الاحواض والآبار بالتنسيق مع مصلحة المياه الفلسطينية للقيام بهذه المهمة.

ت- طرق وأرصفة: ويقع على مسؤولية البلديات وهيئات الحكم المحلي القيام بشق وتعبيد وصيانة الطرق والأرصفة داخل المدن والقرى بالإضافة الى عمل ممرات للمشاة تنظم حركة السير ضمن حدود البلدية او الهيئة المحلية.

ث- انشاء شبكة مجار للصرف الصحي وتصريف مياه الامطار:وذلك لنقل المياه العادمة والملوثة خارج اطار المناطق المأهولة بالسكان وتعمل بالتنسيق والتعاون مع الجهات المسئولة من اجل معالجة هذه المياه الملوثة وتنقيتها حفاظا على الموارد من التلوث وحفاظا على البيئة والصحة العامة.

ج- شبكات الهاتف والاتصالات:وتقوم البلديات وهيئات الحكم المحلي بالتنسيق والتعاون مع شركات الاتصالات للقيام بتمديد شبكات وخطوط الهواتف والاتصالات داخل المدن والقرى الفلسطينية ولكن بعد خصخصة شركة الاتصالات الفلسطينية اصبحت هذه الشركات المسئولة عن تقديم هذه الخدمات بالتنسيق مع البلديات.

ح- الحدائق والمتنزهات العامة: حيث يقع على عاتق البلديات وهيئات الحكم المحلي تخصيص الاراضي اللازمة لإقامة الحدائق والمتنزهات العامة وصيانتها وتنظيمها ومراقبتها للمحافظة عليها.

خ- انشاء المناطق الصناعية والمجمعات الحرفية: ومن ضمنها تخصيص الاراضي اللازمة لإقامة مشاريع ومناطق صناعية والبناء عليها وتأجيرها للمستثمرين والحرفيين لمزاولة اعمالهم في هذه المناطق. **(اشتية وحباس,2004).**

2- الخدمات العامة الاخرى كما بينها قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية، وتشمل: ملحق رقم (3)

- النظافة: وتشمل جمع النفايات من الشوارع والمساكن والمحلات التجارية ونقلها واتلافها عبر انظمة معينة.

- تنظيم الاسواق العامة وإنشاؤها وتعيين انواع البضائع التي تباع في كل منها وحظر بيعها خارجها.

- الصحة العامة والرقابة للمحافظة عليها وتشمل:

أ- اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع انتقال وتفشي الاوبئة بين الناس.

ب- مراقبة المحلات التجارية والمطاعم للتاكد من نظافة الادوات المستخدمة فيها وتصريف نفاياتها بصورة منتظمة واتخاذ التدابير اللازمة لابادة البعوض والحشرات الاخرى هذا فضلا عن مراقبة الكلاب والتخلص من الضالة منها.

ت- انشاء وتنظيم المسالخ وفحص الدواجن والحيوانات المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع اصابتها بالأمراض وتعيين مواقع لذبحها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.

ث- مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والبسطات وغيرها.

ج- مراقبة الخبز والاسماك واللحوم و والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية الاخرى والقيام باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الغش فيها والقيام بإتلاف الفاسد منها وتحديد اسعارها ومكافحة الغلاء بالتعاون مع الجهات المسئولة الاخرى.

- انشاء مراكز للإسعاف ومصحات ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

- انشاء المتاحف والمدارس والمكتبات العامة والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى.

- مراقبة الإعلانات واللوحات التجارية وتنظيمها.

- الاوزان والقبان: مراقبة الاوزان والمكاييل والمقاييس ودمغها ووزن ما يباع بالجملة في الاسواق العامة.

- تسمية وترقيم الشوارع والبنيات.

- انشاء المقابر وتخصيص الاراضي اللازمة وتعيين مواقعها والعمل على المحافظة على حرمتها بالتنسيق والتعاون مع الاجهزة الحكومية.

- إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل.

- منع التسول وإنشاء الملاجئ للمحتاجين ومراقبة جمع التبرعات في الاماكن العامة.

- الفنادق: مراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها.

- الكلاب: مراقبة الكلاب وتنظيم اقتنائها وترخيصها والوقاية من أخطارها والتخلص من الضالة او المعقورة منها.

2-3-3 تمويل الهيئات المحلية الفلسطينية

تم تعريف الادارة المالية: "بأنها تلك الوظيفة من وظائف المنشأة التي تقوم على تدبير الاموال اللازمة لها من مصادر مختلفة وفي الاوقات التي تحتاجها واقل تكلفة ممكنة,وكذلك حسن استخدام هذه الاموال بما يحقق اهداف المنشأة ويعمل على استمرارها وتقدمها وازدهارها"(العكش واخرون,1996ص 175).

وان الايرادات المحلية للهيئة المحلية تشكل جوهر بقائها واستمرارها فالمال عصبها وهو الذي يحول قراراتها من الاوراق الى ارض الواقع،وبناء على ما جاء به القانون رقم (1)لسنة 1997 فقد حدد ايرادات الهيئات المحلية في المواد 22,23,24,25,26 وتشكل القروض احدى الطرق التي من الممكن اللجوء اليها لتمويل مشروعات الهيئات المحلية لذلك فقد افرد المشرع لها المادة 21من القانون نفسه.(ابو رحمة، 2008).

وقد افترض المشرع ولأسباب عدة ان جزءا من الشعب الفلسطيني من المحتمل ان يتخلفوا او يمتنعوا عن دفع التزاماتهم تجاه الهيئات المحلية ولذلك فقد افرد المشرع المادة 27 من القانون نفسه لمعالجة الممتنعين عن تسديد التزاماتهم المالية تجاه الهيئات المحلية وقد قام المشرع بتحديد عنوانها "بجباية اموال الهيئات المحلية".

وبذلك فقد اعطت المادة 27 من قانون رقم (1)لسنة 1997 لرئيس الهيئة المحلية صلاحيات قد لا تكون متوفرة الا للقضاة وخاصة في الفقرات 5,6,7,10,11 من المادة 27 في القانون اما الفقرة 10 من المادة 27 من القانون المشار اليه سابقا قد اعطت رئيس الهيئة ما اعطته للقاضي وجعلت طلبه من دائرة الاجراء تحصيل مستحقات الهيئة المحلية كالقضايا الصادرة بها حكم قطعي.

الفقرة 10 من المادة 27 من قانون رقم (1)لسنة 1997 بشان الهيئات المحلية:

-10 التحصيل عن طريق دائرة الاجراء:يجوز للرئيس تحصيل الاموال المستحقة للهيئة المحلية بواسطة دائرة الاجراء بالطريقة التي يحصل بها الديوان العادية المحكوم بها نهائيا بدلا من تحصيلها بمقتضى هذه المادة اذا راى ذلك اضمن لمصلحة الهيئة المحلية.

-وقد اعطت الفقرة 11 من المادة 27 للقانون نفسه لرئيس الهيئة سلطة حجز رواتب الموظفين او المستخدمين الذين لم يسددوا التزاماتهم المالية تجاه الهيئات المحلية.

الفقرة 11 من المادة 27 من قانون رقم (1) لسنة 1997:

-11 حجز الرواتب: اذا كان المكلف موظفا او مستخدما له راتب او اجر ثابت يمكن استيفاء المبلغ المستحق عليه ربع راتب ذلك الموظف او الاجر فيجب على رئيس الهيئة ان يعمل على استيفاء المبلغ بهذه الطريقة قبل الاقدام على الاجراءات المنصوص عليها في الفقرات الرابعة والخامسة من هذه المادة.

2-3-4 مصادر التمويل للهيئات المحلية الفلسطينية(العكش، واخرون،1996).

1- الضرائب والرسوم التي تجبى لمصلحة البلديات والمجالس القروية والتي تكون بموجب قوانين وأنظمة خاصة تسمح بجباية هذه الضرائب والرسوم من قبل الادارات المحلية.

2- العوائد المالية الناتجة عن تقديم الخدمات للمواطنين كالمياه والكهرباء.

3- الغرامات التي يتم جبايتها من المواطنين لصالح البلديات والمجالس القروية ناتجة عن القيام بمخالفات الانظمة والقوانين تختص بتنفيذها المجالس المحلية.

4- القروض التي تقدم لهذه البلديات والمجالس والتي غالبا ما تكون هذه القروض بكفالة الدولة.

5- عوائد رخص المهن.

6- المساعدات والهبات التي تتلقاها المجالس المحلية من جهات محلية وأجنبية او من عمليات التوأمة مع بلديات في الخارج.

7- موارد اخرى من خلال بيع املاكها او من خلال استثمار اموالها، مع ملاحظة ان المجالس المحلية ايضا تستفيد من مما يخصص لها من مبالغ في قانون الموازنة العامة للدولة وذلك لأهداف الاتفاق على انشاء مشاريع محددة مثل شق الطرق وتعبيدها ويتم توزيع هذه المبالغ المخصصة في قانون الموازنة العامة لنفقات الطرق والمشاريع القروية بقرار يصدره مجلس الوزراء .

2-3-6 تمثيل النساء في الهيئات المحلية الفلسطينية

مع انتهاء فترة الادارة المدنية ودخول السلطة الوطنية الفلسطينية كان مطلوبا منها ان تقرر بشأن وضعية المجالس والهيئات المحلية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص البلديات والتي كانت تدار في تلك الفترة من قبل ضباط في الادارة المدنية الاسرائيلية او من خلال رؤساء بلديات كانوا قد عينوا او تم تعيينهم بموافقة سلطات الاحتلال الاسرائيلية, وقد اتخذت السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا بإعادة تشكيل البلديات والهيئات المحلية على اساس التعيين,وتم وضع سقف زمني محدد لتلك المجالس بعام واحد لكي تجري فيها الانتخابات, لكن استمرت هذه التعيينات لما يزيد على عشر سنوات أي حتى انتخابات سنة 2004, وقد جرت الانتخابات وأفرزت هيئات منتخبة وقد شاركت المرأة في الانتخابات المحلية حيث لعب قانون انتخاب

مجالس الهيئات المحلية رقم(10)لسنة 2005 دورا كبيرا في توسيع قاعدة مشاركة المرأة والتي اعطاها كوتا بنسبة 20%.وعلى ان تحتوي كل قائمة من القوائم حداً ادنى لتمثيل المرأة لا يقل عن(عثمان,2011):

-امرأة من بين الاسماء الثلاثة الاولى في القائمة.

-امرأة من بين الاسماء الاربعة التي تلي ذلك.

-امرأة من بين الاسماء التي تلي ذلك

وقد شاركت النساء الفلسطينيات في هذه الانتخابات، مستفيدات من عاملين رئيسين: اولهما، تراكم خبرات المشاركة السياسية للنساء الفلسطينيات عبر عقود من انخراطهن في حركة التحرر الوطني، وثانيهما، الجهود النوعية للحركة النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي استطاعت تعديل القانون الانتخابي، وضمان تمييز قانوني ايجابي لصالح المراءة، وذلك عبرنظام الكوتا الانتخابية.(ابو فشة،2009).

وقد تم تعديل هذا القانون بقانون رقم (12) لسنة 2005 وبالتالي فقد جرى تعديل الكوتا الخاصة بالمرأة لتصبح كالتالي (عثمان,2011):

1- في الهيئة المحلية التي لا يزيد عدد مقاعدها على ثلاثة عشر مقعدا يجب ألا يقل تمثيل المرأة عن مقعدين بحيث تشمل:

أ- امرأة واحدة من بين الخمسة اسماء الاولى في القائمة

ب- امرأة واحدة من بين الاسماء الخمسة التي تلي ذلك.

2- في الهيئة المحلية التي يزيد عدد مقاعدها على ثلاثة عشر مقعداً يخصص مقعد للمرأة من بين الاسماء الخمسة التي تلي بند ب اعلاه.

3- يستثنى من أحكام البند (1) اعلاه الهيئات المحلية التي يقل عدد الناخبين فيها وفقاً للجدول النهائي للناخبين عن الف ناخب,وفي هذا الحال تترك للقوائم الانتخابية حرية اختيار الاماكن المخصصة للمرأة من بين مرشحيها.

4- اذا شغر مقعد للمرأة في مجلس الهيئة المحلية فتحل مكانها المرأة التي تليها ي تسلسل المقاعد المخصصة للمرأة في نفس القائمة التي تنتمي اليها.

وقد انتهت المدة القانونية المحددة بأربع سنوات للمجالس والهيئات المحلية التي تم انتخابها في عام 2004وعام 2005 (عثمان,2011).

وقد كان من المفترض ان تجري الانتخابات للهيئات المحلية في 17 تموز من عام 2010 استنادا الى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني إلا انه وبعد فتح باب التسجيل وتسجيل القوائم الانتخابية اصدرت الحكومة الفلسطينية قرارا بتاريخ 10 حزيران 2010 بتأجيل تلك الانتخابات على انه سيتم تحديد موعد اجرائها في وقت لاحق.

2-3-7علاقة هيئات الحكم المحلي الفلسطينية بالمؤسسات والهيئات الاخرى:

وقد تبينت اطراف هذه العلاقة كما اوردها اشتية وحباس،2004 بالتالي:

اولا: علاقتها مع وزارة الحكم المحلي الفلسطينية:

تعتمد هذه العلاقة بالدرجة الاولى على سياسة وإستراتيجية وزارة الحكم المحلي الفلسطينية القائمة على ترسيخ الاسس الديمقراطية واللامركزية المالية والإدارية في هيئات الحكم المحلي الفلسطينية ,حيث قد قامت الوزارة (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني) بمنح هذه الهيئات المحلية المزيد من الاختصاصات والصلاحيات التي كانت حكرا على السلطة المركزية المتمثلة بالوزارة ,وعليه فإن علاقة الوزارة مع هيئات الحكم المحلي مبنية على اساس من التعاون وتضافر الجهود وذلك لتحقيق الاهداف الوطنية في التنمية والإعمار والبناء,ومن اهم ما تقوم به الوزارة بموجب احكام القانون:

1- القيام برسم السياسة العامة المقررة لأعمال الهيئات المحلية الفلسطينية ,والقيام بالإشراف على اختصاصات وصلاحيات ووظائف هذه المجالس او الهيئات وشؤون تنظيم المشاريع والرقابة القانونية والمالية والإدارية وأعمال الميزانيات وهذا فضلا عن الاجراءات الخاصة بتشكيل هذه المجالس.

2- القيام بالأعمال الادارية والفنية والمتعلقة بأعمال التخطيط الاقليمي والتنظيم في فلسطين.

3- القيام بوضع انظمة او لوائح لازمة من اجل القيام بالواجبات المنصوص عليها بأحكام القانون.

وبذلك فإن وزارة الحكم المحلي مسئولة عن وضع السياسة العامة لهذه المجالس المحلية , وعن توجيه وإرشاد الهيئات المحلية والبلديات لإتباع هذه السياسات والعمل بموجبها والقيام بتنفيذها.

ومن أهم ما تقوم به وزارة الحكم المحلي الفلسطينية من مهام ونشاطات بحكم الاختصاص(اشتية وحباس,2004):

-القيام بالترتيب والإعداد لانتخابات الهيئات المحلية او هيئات الحكم المحلي والمجالس البلدية.

-القيام بترفيع المجالس القروية المؤهلة الى مجالس بلدية أي بلديات والعمل على تصنيفها.

-التشجيع والاهتمام الواسع بإنجاح مجالس الخدمات المشتركة.

-مصادقة وإقرار موازنات هيئات الحكم المحلي والبلديات.

-القيام بمتابعة شكاوى هذه الهيئات (هيئات الحكم المحلي)والبلديات والتعرف على حاجياتها وطبيعة الصعوبات التي تواجهها.

-العمل على ايقاف ونقض تنفيذ القرارات الصادرة عن البلديات والهيئات المحلية التي تتعارض مع احكام القانون او في حالة كانت ليس من صلاحياتها او اختصاصها.

-القيام بالمصادقة على الاعمال التنظيمية والمشاريع والمخططات الهيكلية والتفصيلية ورخص البناء.

-اعتماد وإقرار تشكيلات الاعضاء الجدد بدل الاعضاء المستقيلين من البلديات والهيئات المحلية(هيئات الحكم المحلي).

ثانيا: علاقتها مع المنظمات غير حكومية

نظرا لوجود الاحتلال الاسرائيلي على الاراضـــي الفلــسطينية وقبــل مجــيء الــسلطة الفلسطينية وغياب الحكومة الوطنية ما قبل عام 1994, قد لعبت هذه المنظمات الغير حكوميــة دورا كبيرا في تقديم الخدمات الاساسية التي كان من المفترض تقديمها من حكومة وطنية او ما تقدمه الحكومة الوطنية من خدمات طرق ومياه وكهرباء وتعليم وصحة وكذلك الامر خــدمات المجالس المحلية او القروية ,وخلال الفترة 1997-2001 قام برنامج البنك الــدولي الخــاص بالمنظمات غير الحكومية بتوفير حوالي 7.138 مليون دولار امريكي على شــكل مــنح لهــذه المنظمات غير الحكومية وشملت 262 منحة حيث قامت بتغطية ثمانية قطاعات وتشمل التعلــيم غير رسمي ,اعادة تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة,والصحة والخدمات الاجتماعيــة,والتنميــة الاقتصادية,والتعليم الرسمي,والخدمات الزراعية,الاسكان,والتربة والبيئة.

ومع انشاء السلطة الفلسطينية في عام 1994 نشأت علاقات تعاون بين البلديات وهيئــات الحكم المحلي والمنظمات غير الحكومية في تقديم وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين في كافة القطاعات المختلفة.

ثالثاً: علاقة الهيئات المحلية بالمجلس الاقتصادي الفلــسطيني للتنميــة والإعمــار (بكدار):

حيث تتعاون البلديات وهيئات الحكم المحلي مع المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار في بناء وإعادة تأهيل وإعمار البنية التحتية في القرى والمدن الفلسطينية ,حيث قد ساهمت (بكدار) بتنفيذ العديد من المشاريع وتطوير البنية التحتية في قطاعات حيوية تخدم المجتمع الفلــسطيني وتحقق له الرفاهيــة وتخفــف مــن معاناتــه وقــد شــملت هــذه المــشاريع تــوفير ميــاه الشرب,والطاقة,والكهرباء,والارصفة سواء داخل القرى او المدن ,وانشاء الحدائق والمنتزهــات العامة وهذا فضلا عن القيام ببناء المدارس وإنشاء المراكز الصحية والثقافية وغيرها.

ويقوم المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) بتقديم الدعم المادي اللازم للبلديات والهيئات المحلية ,ويوفر لها البرامج التدريبية اللازمة والمساعدات التقنية وذلــك مــن خلال العديد من المشاريع والبرامج التنموية والتطويرية التي ساهمت بها (بكدار),كما انها تساعد وتراقب وتشرف على تنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات الممولة والبلديات وتــولي بكــدار اهتماما واسعا لتطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي بالتعاون مع الدول المانحة.

رابعا: علاقة البلديات وهيئات الحكم المحلي مع الوزارات والمؤسسات الحكومية:

لا يمكن عزل البلديات وهيئات الحكم المحلي عن الوزارات والمؤسسات الحكومية, حيث تربطها علاقات عمل تكاملية وفقا لطبيعة عملها ووظائفها (البلديات وهيئات الحكم المحلي),فتقع الهيئات المحلية تحت رقابة واشراف وزارة الحكم المحلي ,كما تقوم بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية الاخرى كل حسب اختصاصاها وصلاحياتها,فمثلا تتعاون البلديات مع وزارة التخطيط في مجالات التخطيط والتنظيم ومشاريع البناء ,ومع وزارة المواصلات في انشاء وصيانة الطرق وتنظيم حركة السير والسلامة العامة على الطرق,وتتعاون ايضا مع وزارة التربية والتعليم العالي في بناء المدارس ورياض الاطفال , وتتعاون مع وزارة المالية في مجال عوائد الضرائب وغيرها من الامور ذات الصلة والعلاقة ,وتتعاون مع وزارة الطاقة لتزويد السكان والمحلات والمنشآت بالطاقة الكهربائية وتوفيرها لكافة المناطق الاخرى.

8-3-2 معوقات تطوير وتنمية البلديات والهيئات المحلية الفلسطينية:

تطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي الفلسطينية واجه العديد من المعوقات المتعاقبة وعلى وجه الخصوص في فترات الاحتلال المتعاقبة على فلسطين كما تمت الاشارة اليه سابقاً,حيث عملت هذه السلطات المتعاقبة على الحد من تنمية وتطوير هذه الادارات المحلية ,فاصدرت القوانين والأنظمة والأوامر والإجراءات التي تصب في خدمة أهدافها ومصالحها كسلطة محتلة للبلاد.

ويمكن اجمال هذه المعيقات بما يلي:

-معوقات إدارية وتتلخص هذه المعوقات بالمركزية الشديدة وعدم تفويض السلطات,والترهل الاداري,فضلا عن تعقيد الاجراءات ومشاكل القيادات الادارية بما يتعلق بالتعيين والاختيار, وعدم وجود الفهم الكافي لعملية التنمية الادارية وضعف الرقابة والمتابعة لتحقيق الاهداف المرادة.

- معوقات اقتصاديه وتتمثل بالشؤون المالية والتمويل لهيئات الحكم المحلي ووضع الضغوط الاقتصادية عليها ,حيث تم وضع البلديات وهيئات الحكم المحلي تحت حصار اقتصادي دائم ومستمر وذلك للحرص على تبعية وضمان ولاء ارتباط هذه الهيئات بالسلطات المركزية.

-معوقات سياسية وأخرى جغرافية: فعملت سلطات الاحتلال المتعاقبة على الاراضي الفلسطينية بوضع العراقيل السياسية والجغرافية امام تنمية وتطوير البلديات وهيئات الحكم المحلي, وتمثلت في مجال الاختصاصات والصلاحيات فعملت سلطات الاحتلال

المتعاقبة بالحد والتقليل من الصلاحيات المنقولة لهيئات الحكم المحلي واعتمدت على مركزية القرار المالي والإداري وبالتالي لم تفسح المجال لهذه البلديات والهيئات لاتخاذ القرارات ,هذا فضلا عن وضع عراقيل امام مشاريع البناء وذلك في محاولة منها منع الاهالي من بناء المساكن سواء داخل القرى او المدن ,والمعوقات الجغرافية حيث قسمت الاراضي الفلسطينية الى مناطق (أ,ب,ج) وكانت صلاحيات السلطة الفلسطينية على مناطق (أ,ب)اما مناطق (ج) من الاراضي الفلسطينية والمتمثلة ب 65% من مساحة الضفة الغربية فلا تزال خاضعة لسلطة الاحتلال الاسرائيلي التي تعيق عملية البناء الفلسطيني فيها حيث تمارس سياسات الهدم في هذه المناطق (هدم البيوت وهدم مقومات التنمية والتطوير). (اشتية وحباس,2004).

2-4 المبحث الرابع: التنمية المحلية

2-4-1 تعريف تنمية المجتمعات المحلية:

تعرف التنمية المحلية بأنها: "العملية التي بواسطها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في اي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"(عبد الحميد،2001).

و يختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم تنمية المجتمعات المحلية كلٍ وفق تخصصه فقد عرفها البعض بأنها عملية توافق اجتماعي وعمل اخرون على تعريفها بأنها تنمية طاقات الفرد الى اقصى حد ممكن او الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة او انها اشباع الحاجات الاجتماعية للفرد(خاطر,1999).

وان مصطلح تنمية المجتمع المحلي يحمل العديد من المعاني المختلفة إلا انها تدور حول العمل المخطط لتحقيق الاهداف المرادة للمواطنين والذين يعيشون معا في المجتمع المحلي وينتمون الى ثقافة واحدة ويشتركون في علاقات اجتماعية واقتصادية (خاطر,2005).

وقد عرفت الامم المتحدة في عام 1956 تنمية المجتمع المحلي بأنها" مجموعة المداخل والاساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول ان تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الاداة الرئيسية لإحداث التغيير"(عبدالله,2006 ص 33).

وقد تم تعريف التنمية المحلية وفقا لدراسة بانه التحسن في مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحلية.(ربابعة,1995).

ويمكن النظر الى التنمية المحلية على انها "العملية المخططة للتعبئة الشاملة والاستخدام الامثل للموارد والامكانيات المتاحة او التي يمكن اتاحتها للنهوض بالمجتمعات المحلية في جميع مستوياتها بدءاً من الوحدة الادنى حتى مستوى الوحدة الاعلى سواء كانت تلك الموارد والامكانيات البشرية ام طبيعية ام مالية وسواء كانت حكومية ام مشتركةام خاصة، وذلك بهدف دفع عجلة التنمية والنهوض بالمجتمعات المحلية وخاصة الريفية منها، وليس هذا فحسب بل ارساء الاسس الكفيلة باستمرار عجلة الدعم الانمائي في المستقبل دون الاقتصار على تنفيذ

برنامج هنا وإقامة مشروع هناك، في فترة حماس او في فترة انتعاش"(محمود، 2000 ص199).

2-4-2 ركائز تنمية المجتمع المحلي:

هناك العديد من الركائز لتنمية المجتمعات المحلية وتشمل(خاطر،1999):

-اشراك افراد البيئة المحلية في التفكير والعمل المحلي ويتلخص ذلك بوضع وتنفيذ البرامج التي تهدف الى النهوض بهم ورفع مستوى التفكير التقليدي لديهم الى مستوى اعلى وذلك من خلال اثارة الوعي الجماهيري بمستوى افضل من الحياة تتجاوز حدود حياتهم التقليدية ومن خلال اقناعهم بالحاجات والمتطلبات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل والأدوات الحديثة في الانتاج ,وتدريبهم على انماط جديدة من العادات الاجتماعية والاقتصادية ,حيث ان ضعف الاستجابة المجتمعية وعدم اشتراك الاهالي مع السلطات المركزية العامة في برامجها ومشاريعها يشكل مشكلة حقيقية امام تحقيق التنمية المحلية, وذلك بسبب جمود تراكيبها الاقتصادية والاجتماعية واعتماد التفكير التقليدي والقيم والتقاليد الراسخة.

-اهمية الحصول على كسب ثقة الجماهير او الاهالي وذلك من خلال الوصول الى تحقيق نتائج مادية ملموسة للمجتمع وعلى ان يكون المدخل في هذا الحقل متمثلا في برامج تتضمن تأدية خدمات سريعة النتائج مثل الخدمات الطبية والإسكان,وإذا حدث وتم وضع مشروعات انتاجية في الخطة الانمائية فيجب اختيار المشروعات التي تكون ذات عائد سريع وقليلة التكاليف ما امكن ذلك وفي نفس الوقت تسد حاجة اجتماعية قائمة حيث ان هذه القاعدة ترجع الى عامل هام وجوهري في العمل الاجتماعي ألا وهو كسب ثقة الاهالي "ابناء المجتمع" والذي لا يمكن الحصول عليه بدون ان يشعر الاهالي بفوائد او منافع ملموسة يحصلون عليها من المشاريع المقامة في مجتمعهم.

-يجب ان تكون مشروعات الخدمات متكاملة ومنسقة بحيث لا تصبح متكررة او في حالة تضاد فيما بينها.

-الاعتماد على الموارد المحلية "المادية والبشرية" عند القيام بمشروعات التنمية يؤدي الى التقليل من تكلفتها وبالتالي تؤدي الى النفع الاقتصادي للمجتمع ويعطيها مجالات وظيفية اوسع.

2-4-3 مداخل دراسة المجتمع المحلي:

يوجد ثلاثة مداخل اساسية تشكل الاطار النظري للتنمية وهي كالتالي(خاطر،2005):

اولا: التنمية بوصفها عملية As a process:

حيث يكون التركيز على التنمية هنا بوصفها مدخل موجه للعمل, والعملية هي اساس الاهتمام ,ويصبح التركيز اكثر على سلسلة العمليات المتعاقبة بحيث يصبح النموذج اكثر تعقيدا وبهذا المعنى تصبح التنمية وسيلة لغاية او اسلوب يستهدف منجزات بعينها وفي هذا الاطار توجه العملية لخدمة الهدف المراد.

ثانيا: التنمية باعتبارها برنامجا As a pogram:

بحيث يمكن النظر للتنمية من خلال التركيز على مجموعة من الانشطة للوصول الى البرنامج بحيث يصبح البرنامج الهدف المراد ويصبح المنهج المتبع مجموعة من الاجراءات اما مضمون المنهج مجموعة من الانشطة للتركيز على البرنامج.

ثالثا: التنمية بوصفها حركة As a movement:

وفي هذا المدخل يمكن التركيز على العلاقات والارتباطات الجماهيرية بحيث لا يكون التركيز على البرنامج , وإنما على التفاعلات الجماهيرية التي يفترض ان يزود بها ابناء المجتمع حتى يتحولوا الى عنصر ايجابي تجاه المخطط الانمائي من خلال الايمان وإثارة الوعي بأهمية التقدم وعلى ان تكون بشكل نظامي.

ولا بد من التنويه الى ان هذه الاجزاء لا يمكن ان ننظر اليها كلٍ على حدة كما سبق تبيانها فهي مترابطة الى حد كبير في ضوء الاطار العام لمتطلبات واحتياجات وثقافة وقدرات المجتمع المحلي وأولوياته (خاطر,2005).

2-4-4 خصائص تنمية المجتمعات المحلية:

هناك مجموعة من الخصائص لتنمية المجتمعات المحلية ومنها(عبد الله،2006):

1- تهتم تنمية المجتمع المحلي بكافة سكان المجتمع وليس الاقتصار على فئة او جماعة محددة من الناس.

2- يكون تركيز تنمية المجتمع المحلي على كافة مشكلات وجوانب حياة المجتمع وعلى كافة احتياجاته وليس على مشكلات وجوانب بعينها فقط.

3- ان تنمية المجتمع المحلي يتطلب توافر المساعدات الفنية والتي تكون على شكل(عاملين,معدات,معونات مالية,استشارات فنية..الخ).

4- تنمية المجتمع المحلي تتطلب بالضرورة تعاون النظم المختلفة وذلك لجعل الخدمات اكثر فائدة ومنفعة ومن خلال معاونة التخصصات المختلفة في المجتمع(الزراعة,الصحة العامة,الادارة,التعليم...).

5- تنمية المجتمع المحلي تتم وفق جدولة زمنية محددة للعمل وهي لا تتم بطريقة عشوائية.

6- يجب ان تقوم برامج ومشاريع تنمية المجتمع المحلي على اساس المتطلبات والاحتياجات التي يرغب ويشعر بها سكان وأبناء المجتمع .

تعد تنمية المجتمع المحلي عملية تعليمية حيث تهتم بصورة اكبر بتعليم الناس خطوات وإجراءات انجاز المشروعات حتى تمكنهم من الاعتماد على انفسهم في انجازها دون مساعدات من المراكز المسئولة.

2-4-5 أهداف تنمية المجتمعات المحلية:

تهدف تنمية المجتمع المحلي الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية والعمل على رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع الكامل بامكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة قواهم وطاقاتهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الإجتماعي المنشود، اي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الإجتماعية والإقتصادية.(محمود،2000).

وهناك العديد من الأهداف للتنمية منها(عبدالله,2006).:

1- تعمل تنمية المجتمعات المحلية على تحقيق اكبر قدر من استثمار واستخدام كافة الموارد البشرية في المجتمع, وتنمية جهود المواطنين وتأكيد استمرارها,والعمل على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة وذلك للقيام بالأدوار بشكل اكثر فاعلية وايجابية.

2- تعمل تنمية المجتمعات المحلية على تحقيق تحسين مادي وتوفير نتائج مادية في حياة المجتمع, حيث يتوقف هذا التحسن على استعدادية المواطنين او الاهالي لقبول المشروعات التي تقام في مجتمعاتهم.

2-4-6 اسباب ضعف البلديات التنموي.(ابو شمالة واخرون،2003).:

هناك العديد من الاسباب التي تشكل عائق امام البلديات في دورها التنموي منها:

1- الاوضاع السياسية والاقتصادية التي مر ويمر بها مجتمعنا الفلسطيني منذ تشكيل المجالس البلدية في عهد السلطة الفلسطينية.

2- الجانب المادي والازمة المالية التي تعاني منها البلديات.

3- عدم التوجيه والإلزام وتوفير الموازنات المالية من قبل وزارة الحكم المحلي للبلديات لكي تقوم بدور تنموي مجتمعي.

4- اعتبار المجالس البلدية ان تقديم خدمات البنية التحتية هو الاساس ما دون ذلك هو ثانوي يمكن ان يتم في المستقبل البعيد.

5- انعدام فعالية العلاقات العامة داخل البلديات لتنظيم العلاقة مع المجتمع المحلي ومؤسساته.

6- النظرة السوداوية من قبل المجتمع المحلي للبلديات وانعدام الثقة

2-4-7 معوقات تنمية المجتمع المحلي:

يعتمد قبول التجديد والتغيير على الانماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الافراد والجماعات والتي تكون ما يسمى بالنظم الاجتماعية ,ومع العلم بان هذه النظم الاجتماعية لا تختفي بظهور النظم الجديدة التي تستحدثها التنمية حيث تسير وتظهر جنبا الى جنب معها وذلك لان البناء الاجتماعي التقليدي لا يمكن ان يختفي تماما من الوجود وإنما يبقى محتفظا ببعض الخصائص المميزة فعملية الصراع بين القديم والجديد يكون من اثارها قبول او رفض النظم الجديدة المستحدثة او التحديات التي من الممكن ان تطرأ على المجتمع خاصة في حالة عدم اتفاق النظم الجديدة مع ظروف المجتمع وطبيعته البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(خاطر,2005)

فهناك العديد من العوامل والتي تشكل عائقا امام تحقيق التنمية المحلية ومنها العوامل الديموغرافية والاجتماعية,والثقافية ,والتكنولوجية ,والنفسية(خاطر,2005).

اولا:العوامل الديموغرافية:

وتمثل احد اهم العوائق الاساسية امام تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية, حيث تعبر العوامل الديموغرافية عن الزيادة السريعة لنمو السكان مع انخفاضية الدخل والانتاج او استمرارها على نفس الدرجات في هذه الدول وبالتالي اعاقة خطط ومشاريع التنمية.

ثانيا:العوامل الاجتماعية:

ومن الامثلة على هذه العوامل الاجتماعية نظام الملكية والذي يشكل عائقا امام تحقيق مشروعات وبرامج التنمية المحلية,وذلك نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الاسس التي تقوم وتبنى عليها حيث تسود اتجاهات المواطنين نحو الملكية الفردية مع سيادة انماط التحضر والتغيير ومع استخدام النقود كوسيلة للتبادل ,هذا فضلا عن نظام القرابة والذي يعمل على تعرقل مجهودات التنمية من خلال الالتزامات المتبادلة فيما بين الاقارب حيث تعد معوقا للتنمية وعلى وجه الخصوص في المجتمعات التي تمثل فيها هذه الالتزامات اهمية كبيرة,وكذلك يعتبر النظام السياسي معوق من معوقات التنمية ولكن بدرجات متفاوتة ويتوقف ذلك على درجة تقبل افراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات التنموية.

ثالثا:العوامل الثقافية:

والتي تتمثل في التقاليد والمعتقدات والقيم السائدة بالمجتمع,حيث تكون قوة التقاليد والتمسك بالقديم هي السائدة خاصة في المجتمعات التقليدية حيث يتمسك الناس بالقديم ويعتزون به وبذلك فان الاتجاه نحو التغيير يكون اتجاها سلبياً.

هذا فضلا عن المعتقدات السائدة والقيم في المجتمعات ومن الامثلة عليها ,"ففي السودان قاوم افراد قبيلة البيجا استخدام الجرارات الميكانيكية لحرث الاراضي الزراعية اعتقادا منهم بانها تفسد الارض الزراعية وتقلل من خصوبتها ,ومثال اخر في الهند حيث اعاق موقف الهندوس من تقديسهم للأبقار امام الاقتصاد الهندي حيث ادى ذلك الى عدم قبولهم ادخال أي تحسينات لسلالات الابقار لزيادة الثروة الحيونية"(خاطر,2005 ص175) وهذه امثلة على المعتقدات السائدة والتي تشكل عائقا امام تحقيق التنمية.

رابعا: العوامل النفسية والتكنولوجية:

تعد العوامل النفسية احدى معوقات التنمية المحلية ,حيث ان قبول او رفض الجديد او التغيرات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية وتتوقف على كيفية ادراك الجديد وكيفية انتشاره في الثقافة السائدة لدى افراد المجتمع, هذا فضلا عن اختلاف ادراك اهداف التنمية بين كل من واضعو المشروعات والخطط والمنفذين وأفراد المجتمع.

وتعد العوامل التكنولوجية من الركائز الاساسية للوصول الى التنمية الشاملة ,غير ان كل الحقائق تشير الى هبوط وتدني مستوى التكنولوجيا في الدول النامية مقارنة مع الغرب والفجوة قد اتسعت بين هذه الدول وبين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة لما حققته من تقدم علمي كبير خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ,لذلك فان العوامل التكنولوجيا تشكل عائق امام تنمية المجتمعات المحلية في دول العالم النامية.

وإذا حدث وسار التقدم الفني التكنولوجي سيرا بطيئا في الدول النامية وتضاعفت سرعته في الدولة المتقدمة فان الفجوة ستستمر في الاتساع بينهما ولذلك يتوجب على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للارتفاع بمستواها الفني والتكنولوجي في ميادين الانتاج

ثانيا: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة (قاسم، 1993 م): بعنوان تطوير أداء القيادات المحليـــة فـــي الإدارة والحكـــم المحلي في الامارات العربية المتحدة.وقد كانت أهم الاعتبارات الاساسية في هذه الدراسة على إعتبار ان التنمية المحلية هي حجر الاساس في التنمية الوطنية خصوصا في الدول النامية وان الادارة المحلية والحكم المحلي هي المحور الاساسي لعمل الدول النامية التي ســتتحمل عــبء التغيير والنهوض بالمجتمع، وكذلك الامر ان هنالك العديد من المتغيرات التي فرضت وجودها في الفترة الاخيرة وتحتاج إلى جهود مكثفة من الوحدات المحلية لعلاجها وبالتنسيق مع السلطات المركزية مثل مشكلات التنمية الحضرية، والتقدم التكنولوجي، وحركة السكان، وان احــداث التنمية يتطلب موظفين مدربين يمكنهم حث المجتمع المحلي وتوجيهه لمساعدة الدولة، كما وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: أهمية التطوير البشري لرفع اداء الادارة فهناك اتجــاه لدى بعض القادة الاداريين لتطوير العاملين إلا أن جهدهم لم يكن مخططا او مناسبا لاحتياجات التطوير وذلك للاعتبارات التالية: ان تخطيط القوى العاملة خطوة اولى ورئيسية فـــي تطـــوير الاداء لم ينظر لها بالجدية المطلوبة، وعدم الربط بين تقييم الاداء وأغراض التطوير، كمـــا ان اغلب برامج التطوير كانت تقليدية ونمطية، وهذا فضلا عن ان الجهد المبذول للتطوير لا يقيم او يتابع بالجدية المطلوبة وبالتالي فان الباحث يوصي بما يلي: يجب العمل على التخطيط وذلك لتحديد نوعية الخبرات المطلوبة وتخطيط القوى البشرية، ويجب العمل على التطوير الجماعي، وتحديد اهداف التطوير خاصة بالنسبة للقادة المحليين، وهذا بالإضافة الى ضرورة العمل علـــى تقييم حاجات التنمية وتوجيه التطوير وفقا لذلك، وأخيرا يجب الاهتمام بتقرير اساليب التطوير وأدواته اللازمة للقيام بعملية التطوير المطلوبة.

دراسة (الربابعة،1995 م): بعنوان دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الاردن، حيث قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجــستير فـــي الإدارة العامة من الجامعة الاردنية، وقد تركزت أهداف هذه الدراسة على التعــرف علـــى دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الاردن وذلك مـــن خـــلال التعــرف علـــى خصائص مجالس الخدمات المشتركة ووظائفها وأهدافها، والتعرف على أهم المعوقات التي تؤثر على آلية تقديم الخدمات، هذا فضلا عن تقييم فعالية مجالس الخدمات المــشتركة وتقــديم أهــم الاقتراحات المناسبة لتعزيز سلامة عمل هذه المجالس في دورها التنموي، وقد تم اعتماد المنهج

الوصفي والمنهج الاحصائي في هذه الدراسة وأسلوب الدراسة الميدانية، ومن أهم نتائج الدراسة: قد كانت اتجاهات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس الخدمات المشتركة في مجال التنمية المحلية إتجاهات سلبية، وتوصلت الى عدم وجود علاقة بين الدور التنموي لمجالس الخدمات المشتركة وبين المستوى التعليمي والخبرة العملية لأعضاء هذه المجالس، وقد توصلت الى وجود علاقة بين التمويل وعدد تلك المجالس وبين الدور التنموي التي تقوم به، هذا بالإضافة الى ان هناك علاقة بين توفر الآلات والمعدات وبين دور مجالس الخدمات المشتركة في القيام بعملها التنموي.

دراسة (الظاهر،1999م): بعنوان دور المجالس المحلية في التنمية الاجتماعية في الاردن، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والتي تعني توعية الجميع وإشتراكهم لتحقيق الاهداف، وذلك على إعتبار ان المجالس المحلية هي النواة التي تتمركز فيها الطاقات الشعبية، وبالتالي فقد هدفت هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية في مجال إعداد أفراد المجتمع وتعبئتهم لكي يقوم كل فرد بدوره المرسوم للتنمية، وقد توصلت الدراسة إلى ان الدراسة قامت بإقتراح عدة توصيات للقيام بها والتي من الممكن ان تساعد المجالس المحلية في تحقيقها للتنمية الاجتماعية ومنها: بث القيم الأساسية الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار البعد التاريخي والاجتماعي والسياسي للبلد، ويجب على المجالس المحلية مواجهة التحديات التي تعترض سبيلها في تحقيق التنمية الاجتماعية، وأن تقوم المجالس المحلية بوضع نفسها كحلقة وصل بين المواطنين والحكومة المركزية، هذا فضلا عن تنمية الوعي بالجمعيات التعاونية التطوعية وإبراز أشكال التنظيمات الغير حكومية وذلك بإعتبار انها تضم مجموعة من الأفراد يعملون معا لتحقيق هدف معروف لدى الجميع ولها هيكل ينظم نشاطها وينمي قدرات الأفراد ومساهماتهم بما يحقق النفع العام المباشر لهم.

دراسة (الحوامدة، 2001 م): بعنوان فاعلية المجالس التنفيذية في تحقيق أهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر أعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الاردنية الهاشمية "دراسة ميدانية". وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة تكوين المجالس التنفيذية ودورها في عملية التنمية المحلية، وذلك من خلال التعرف إلى أهدافها وصلاحياتها والعوامل التي قد تساعدها في تحقيق أهدافها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: ينظر إلى هذه المجالس على إنها تكون فعالة في تحقيق أهدافها من خلال بعض المؤشرات مثل مؤشر الخدمات العامة، الحريات العامة، المحافظة على البيئة، ومؤشر الخدمات السياحية وإنها متوسطة الفاعلية فيما يتعلق بمؤشرات الخدمات الاجتماعية والاقتصادية

والصحية، اما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في فاعلية هذه المجالس سلبا، فقد نظر الأعضاء الى إنه نظام إنعقاد الجلسات يحتل المركز الأول يليه كل من المصادر المالية، والدوران الوظيفي وأسلوب اتخاذ القرارات، والوقت المتاح للأعضاء.

دراسة (اسماعيل، 2005م): بعنوان دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية. وقد قدمت هذه الاطروحة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية في نابلس /فلسطين، وقد ركزت هذه الدراسة على الاهداف التالية:السياسة الداخلية والمتعلقة بمؤسسات الحكم المحلي وذلك باعتبارها الاساس لخلق مجتمع مدني، وترسيخ مبدأ الديمقراطية، وذلك من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، وقد هدفت إلى الكشف عن التداخلات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية، هذا بالإضافة إلى تحديد أسس الإصلاح في مؤسسات الحكم المحلي وتحديد التضارب بين مفهوم التحديث القائم على أساس الكفاءة وبين المفهوم التقليدي المرتكز على الأسس الراسخة في تلك المؤسسات قبل مجيء السلطة الفلسطينية، ومن إستنتاجات هذه الدراسة: أوضاع الهيئات المحلية تتباين تبعا للأحوال المعيشية في مجتمعاتها وقدرة مؤسساتها المدنية في الحصول على التمويل ومصادر التمويل وصانعي القرار، وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان المشاركة الشعبية في الهيئات المحلية قد كانت ضعيفة بشكل ملحوظ، وهذه المشاركة مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المحددات الاجتماعية والثقافية والتي بدورها تحد من هذه المشاركة، وان التمويل للهيئات المحلية يشكل أحد أهم التحديات أمام الهيئات المحلية.

دراسة(عيسى،2008): بعنوان مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية في مصر، وقد هدفت هذه الدراسة على التعرف على مفاهيم التنمية المحلية وتبيان دورها في إحداث التنمية الاجتماعية، وركزت على مفهوم التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية من خلال مساهمات الاقتصاد الإقليمي باعتباره الفرع – من علم الاقتصاد– والمعنى بتوزيع الانشطة الاقتصادية داخل الدولة الواحدة بالذات، وقد تداولت هذه الدراسة تطور مفهوم المكان في الاقتصاد الإقليمي هذا بالإضافة إلى دراسة وتداول مفاهيم التنمية المحلية في اطار التجارب والخبرات الدولية.

دراسة (فارع، 2008م): بعنوان المجالس المحلية ودورها التنموي في اليمن، حيث قدمت هذه الرسالة إستكمالا للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع، حيث هدفت هذه

الدراسة إلى التعرف على دور المجالس المحلية في التنمية الريفية في اليمن، للكشف عن السلبيات والايجابيات التي تمخضت عن هذا الدور، وأسبابها ونتائج نجاحها في التنمية الريفية، ومن ما توصلت اليه هذه الدراسة: إنعدام مشاركة المرأة في عضوية المجالس المحلية في اليمن، وأظهرت الدراسة رغبة المواطنين في تطبيق اللامركزية من اجل الوصول إلى التنمية الريفية، ومن نتائجها أيضا يرى أفراد العينة ان هذه المجالس غير قادرة على تحقيق التنمية المحلية وتحتاج إلى تشجيع من المركز، وقد كشفت الدراسة عن وجود وسيطرة المصلحة الشخصية والحزبية وسيطرتها على هذه المجالس المحلية.

دراسة (احمد، 2008م): بعنوان المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، حيث قدمت هذه الاطروحة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي في جامعة النجاح الوطنية في نابلس / فلسطين. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية في فلسطين، وكذلك معرفة مدى تطبيق مبادئها، هذا بالإضافة إلى معرفة خصائص الحكم الصالح وتحديد سمات وخصائص الهيئات المحلية، هذا بالإضافة إلى تعزيز قدرة وفاعلية أعضاء الهيئات المحلية والتعرف على طرق مشاركة الجمهور، علما بأن هذه الدراسة كانت قد اجريت على محافظة قلقيلية وقراها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمنهج التحليلي في هذه الدراسة، ومن أهم نتائج هذه الدراسة:حيث اظهرت الدراسة أن الدرجة الكلية للاستجابة لمؤشرات التنمية كانت متوسطة، وأظهرت الدراسة أن متغير المؤهل العلمي لأعضاء مجالس الهيئات المحلية لا يؤثر على واقع الحكم الصالح فيها، ووجود علاقة طرديه بين اطلاع أعضاء الهيئات المحلية على القوانين والأنظمة وواقع الحكم الصالح في هذه الهيئات، وكذلك الأمر وجود علاقة احصائية بين طريقة تشكيل المجالس المحلية وواقع الحكم الصالح فيها.

دراسة(الداعور،2008): بعنوان مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية، حيث ان هذه الدراسة قد هدفت الى القاء الضوء على اهم مباديء الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية، وقد قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج والتي تدل على وجود واقع من الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية بدرجة متوسطة ومن هذه المؤشرات او المعايير: الاستجابة،المشاركة،تعزيز سلطة القانون،الكفاية والفاعلية،الشفافية،بناء توافق الاراء،المساءلة،العدالة والمساواة،الرؤية الاستراتيجية، وقد اوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: القيام بعمل دراسات اخرى لقياس مدى تطبيق الحكم الرشيد

من وجهة نظر الجمهور المستفيد من خدمات البلديات،وكذلك العمل على نشر وايجاد مساقات للحكم الرشيد على ان تدرس في المدارس والجامعات الفلسطينية، والعمل على اعتماد معايير خاصة للحوكمة في فلسطين.

دراسة (طاشمة، 2010م): بعنوان الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر، حيث ان هذه الدراسة قد تداولت مفاهيم التنمية والحكم المحلي ودورها في التنمية المحلية، وكانت الإشكالية الرئيسية كيفية بناء قدرات الإدارات المحلية في الجزائر، وقد بينت هذه الدراسة الخصائص الواجب توافرها لكي يتصف الحكم بكونه رشيداً ومنها: المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفاعلية، الشفافية، الاستجابة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توفير المناخ العام الملائم لتطبيق اصلاحات تطوير قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، واعادة النظر في بناء وأداء الجهاز الاداري حتى يواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة، ذلك بأن أي محاولة لإصلاح الجهاز الإداري المحلي تتم بمعزل عن هذه التحولات والتأثيرات البيئية محكوم عليها بالفشل ولذلك يجب مراعاة العوامل البيئية المحيطة بالإدارة.

دراسة (الصواف، 2010م): بعنوان دور المجالس الشعبية المحلية في إدارة الخدمات المحلية في مصر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وضع المجالس المحلية الشعبية في المشاركة في إدارة المجتمع من حيث تحديد الاحتياجات والتخطيط والمتابعة وجمع المعلومات وإدارتها، وصنع وإتخاذ القرارات الجماعية، ومن أهدافها أيضا دراسة العلاقات والارتباطات المؤسسية بصفة خاصة مع الجهاز التنفيذي الحكومي والمنظمات الغير حكومية، والقطاع الخاص وغير ذلك من المعنيين بالخدمات المحلية وتحسينها، وفي الختام تم تقديم المقترحات ومجالات التدخل لدفع مستوى كفاءة وفعالية المجالس الشعبية المحلية، وقد انتهت هذه الدراسة بتحديد عدد من المشكلات التي تحد من دور المجالس الشعبية المحلية في إدارة الخدمات العامة أهمها: ضعف الدور المحدد قانونا والمتعلق بالمشاركة في إدارة الخدمات العامة، وكذلك عدم انتشار ثقافة الشفافية وضعف الإقتناع بها لدى القيادات التنفيذية، وهذا بالإضافة إلى عدم الاقتناع السياسي ان المنتخبين من المجتمع المحلي قادرين على المشاركة في إتخاذ القرارات المحلية، وبالتالي فقد كشفت هذه الدراسة على ان دور المجالس المحلية محدود في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط المحلية.

دراسة (حسنى،2011م): بعنوان سوق المال ودوافع مسيرة التنمية المحلية في مصر(نماذج مقترحة في بعض التجارب الدولية)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تنمية معاملات سوق المال في مصر من خلال زيادة المعروض من الاوراق المالية وخاصة السندات بما يسهم بإيجابية وفعالية في توفير مصادر التمويل اللازمة لدفع مسيرة التنمية المحلية، وقد تناولت هذه الدراسة اساليب وطرق تداول السندات ومجالات ومبررات اصدارها "السندات" لتمويل مشروعات التنمية المحلية وهذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي والمحلي وتحسين مناخ الاستثمار وتوفير مصادر تمويلية جديدة.

دراسة (جورجي،2011م): بعنوان سبل تنمية الموارد المالية المحلية في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية. هدفت هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على أهم التطورات الدولية والمحلية والتي يجب على الإدارة المحلية في مصر ان تحاول التأقلم او ان تتناسب أهدافها مع تلك التطورات وبالتالي ان تقوم الادارة المحلية بأداء خدمات في إطار محيط تختلف دوائر تأثيره من المحلية والعالمية وان هذه الخدمة تنبع من معطيات وخصائص هذه البيئة او المحيط أي هي التي تحددها وفي ذات الوقت يرتبط تطويرها او تحديثها او حتى إلغاءها وأيضا ابتكار وإضافة خدمات ومهام أخرى جديدة للإدارة المحلية بما يحدث من تغيرات وتحولات اقتصادية وثقافية وكذلك سياسية في ذلك المجتمع، ولذلك فإن الإدارة والمهام او الوظائف لا بد وان تتغير او ان يتم إلغاءها واستحداث مسميات جديدة تتوافق مع طبيعة التحولات الاقتصادية الراهنة وأيضا الأهداف الجديدة وفي نفس الوقت في مجال ومنطقة عمل الإدارة، وقد تمحورت إستنتاجات هذه الدراسة حول:ضرورة تخفيف الرقابة المركزية على الإدارة المحلية، التقليل من القيود المفروضة على المحليات في الحصول على التمويل، تعظيم الدور الاستثماري للإدارة المحلية، تصحيح المفاهيم بين البعد الخدمي والاقتصادي في عمل المحليات، وضرورة توفير الكوادر المحلية القادرة على أداء هذه المهام.

دراسة (عبد القادر،2012م): بعنوان دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية. من أهداف هذه الدراسة التعرف على مفهوم اللامركزية وأبعادها المختلفة وعلاقتها بمفهوم الحكم الرشيد، وكذلك التعرف على مفهوم التنمية المحلية هذا فضلا على التعرف على دور المحليات من خلال الشراكة في تحقيق التنمية المحلية، حيث ان مفهوم اللامركزية يشير إلى عملية نقل سلطة ومسئولية القيام بالوظائف العامة من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية او المنظمات الحكومية شبه المستقلة وقد كانت العلاقة بين اللامركزية والحكم الرشيد متمثلة بعدة أبعاد متعلق بالحكم الرشيد منها: سيادة القانون، الشفافية، لاستجابة، المشاركة، الإنصاف،

الفعالية والكفاءة، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية، وقد كانت الخصائص الاساسية للحكم الرشيد وفقا لهذه الدراسة كالتالي: المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفاعلية، الشفافية، والاستجابة، وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية: ان تمكين المحليات من خلال تطبيق اللامركزية والحكم الرشيد يساعد على سرعة واستدامة وعدالة التنمية المحلية، ان عملية التنمية تكون اكثر سرعة واستدامة وعدالة اذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، وان الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة في تقديم الخدمات العامة الحكومية المركزية نتيجة لقربها من الجماهير، هذا فضلا عن ان للمحليات دور هام في عملية التنمية من خلال قدرتها على توفير المناخ الجاذب للاستثمار، وتنمية وتدريب الموارد البشرية، لذا يجب التمكين لها من خلال منحها المزيد من الصلاحيات والمسئوليات أي تحقيق اللامركزية.

دراسة (عيسى،2012م): **بعنوان استشراق مدى الحاجة للإهتمام بإحداث تنمية في المجتمعات المحلية بمنطقة الجوف،** حيث هدفت هذه الدراسة الى إستكشاف واقع المجتمع المحلي بالمنطقة ونظرته للتنمية المحلية ومرائياته حول الاحتياجات التنموية وهي بذلك تحاول تحقيق الاهداف التالية: التعرف على تنمية المجتمعات المحلية وكيفية وخطوات إحداثها في ادبيات التنمية، وكذلك الامر التعرف على المجتمع المحلي بمنطقة الجوف، واستطلاع مدى امكانية تطبيق ذلك على منطقة الجوف سعيا للإرتقاء بجودة حياة المواطنين ومشاركتهم في تحمل اعباء التنمية وتقاسم عوائدها. ومن إستنتاجات هذه الدراسة اتضح ان وجود مشروعات متخصصة في تنمية المجتمعات المحلية يمثل أهمية لمجتمع المنطقة من خلال المساهمة برفع عدد العاملين من أبناء المنطقة، ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية للمشروعات من خلال إتاحة فرص التدريب مما قد يؤثر إيجابا في زيادة مستوى الدخل، وقد اتضح ايضا ان هناك توقع مرتفع لإمكان استفادة المجتمع المحلي بالمنطقة من مشروعات تنمية المجتمعات المحلية.

دراسة (المجني،2013م): بعنوان الإدارة المحلية والتنمية في المغرب، وقد تمحورت مشكلة هذه الدراسة حول الوسائل القانونية والمالية والبشرية المتوفرة للإدارة المحلية؟ وما هي العوائق التي تعيق التنمية؟ وما هي الحلول الممكنة لتجاوز هذه المعيقات؟ حيث انه قد ارتبطت عوائق تنمية الإدارة المحلية في هذه الدراسة بالكشف عن مشاكل ذات طبيعة موضوعية وأخرى ذات طبيعة ذاتية مرتبطة بالإدارة نفسها، ولذلك كان من الضروري البحث عن حلول تتعلق بتقوية هذا الجوانب بقصد مساهمتها في النهوض بالجهود التنموية للإدارة المحلية عبر مجموعة من الوسائل على رأسها اتباع منهجية الحكامة كآلية للتنمية المحلية بالإدارة المحلية، ثم نهج استراتيجية للتنمية المحلية تعتمد على التخطيط كأحد الياتها الاساسية.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

دراسة (Gohnston,1974) بعنوان:

Local Effects in Voting at a Local Election.

حيث ان هذه الدراسة هدفت الى تبيان التأثيرات المحلية والحزبيـــة فـــي نتـــائج انتخابـــات المرشحين للإدارات المحلية وقد بينت عن حالات لتزوير نتائج في احدى مدن نيوزلندا وبينـــت ان القليل من الاشخاص المستقلين قد تم إنتخابهم بدون تشويه للانتخابات، حيث ان هذه الاثـــار المحلية تؤدي الى اختلافات في أداء المرشحين في العمل المحلي، وتوصل الباحث إلى ان هناك بعض الأمور الشخصية والتي لا يمكن اختبارها في علاقات احصائية وهي بحاجة إلى مقابلـــة للتعرف على أداء المرشحين والناخبين وكيفية تأثيرهم في الانتخابات للإدارات المحلية.

دراسة (Kox, mair 1988) بعنوان:

Locality and Community in the Politics of Local Economic Development .

سعت هذه الدراسة إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات المحلية في الولايات المتحدة الامريكية بما يتناسب مع الاتجاهات المعاصرة للحكم المحلي وقد تجاهلت الإختلافات فيما بين المحليات حيث ان هذه الدراسة ركزت على ابعاد التنافس وإتخاذ تحالفات بين المحليات بعيدا عن الصراعات فيما بينها من اجل تحفيز الاستثمار وتحقيق الاقتصاد المحلي الفاعل.

دراسة (Fischer,Rivas and Cendrero ,1995) : بعنوان:

Local Government Planning for Coastal Protection: A Case Study of Cantabrian Municipalities Spain.

حيث ان هذه الدراسة جاءت لتصف مدى تخطيط البلـــديات المحليـــة لحمايـــة المنـــاطق الساحلية ضمن مناطقها، وتبين من نتائج الدراسة ان هذه البلديات تفتقر الى المعلومات الكافيـــة الاساسية لتخطيط وتطوير المناطق الساحلية وتستخدم هذه المناطق للسياحة بدلا من وضع خطط إدارية لحمايتها.

دراسة :(Painter and Goodwin,1996) بعنوان:

Local Governanace , the Crises of Fordism and the Changing Geographies of Regulation

وقد بينت العديد من هذه الأزمات ومنها السيطرة المالية المركزية على الإدارات المحلية من خلال التمويل المركزي، وفقدان إستقلالية الإدارة المحلية في تقديمها للخدمات العامة وتوسيع الأجهزة الفرعية من الاشخاص الغير منتخبين وبذلك فقد جاءت هذه الدراسة لتبين هذه الأزمات وكيفية الوصول الى حلول يمكن من خلال إتباعها تقليل هذه الأزمات والتحول إلى حكم محلي مستقل.

دراسة (Coombs,1997) بعنوان:

Governance Education: Helping City Councils Learn

حيث ان هذه الدراسة تهدف الى توضيح كيفية ممارسة الحكم المحلي لدى المجالس والبلديات، وان هذه الطريقة تعمل على اعطاء حافز لتعلم الحكم المحلي لدى اعضاء هذه المجالس والبلديات وبالتالي فان الممارسة العملية للحكم المحلي سوف تقدم التعليم الكافي والمناسب لأعضاء هذه المجالس وتصبح المجالس فاعلة في تأدية عملها، ويوصي الباحث بضرورة وضع سياسات من قبل أجهزة الخدمة المدنية لتعليم الحكم المحلي ويجب وضع القادة المناسبين في هذه المجالس والعمل على تنويع هذه الادارات والحد من الحزبية أي السيطرة الحزبية على هذه المجالس.

دراسة (Woodbury, Drollery, and Rao, 2003) بعنوان:

Is Local Government Efficiency Measurement In Australia Adequate?

حيث انه قد هدفت هذه الدراسة الى تعزيز كفاءة وفاعلية الحكومات المحلية في استراليا وقياس أداء البلديات، وتزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة للإصلاح المحلي، وذلك لما ظهر من أداء للحكم المحلي في استراليا حيث ان قياس كفاءة الحكم المحلي هام جدا، وذلك لما تقدمه مؤسسات الحكم المحلي من خدمات أساسية للعامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان هناك مشاكل تواجه الحكم المحلي وقد انقسمت إلى مشكلتين رئيسيتين الاولى تتعلق بقياس أداء المنتج حيث واجهت الحكومة المحلية ضعف الإنتاج وذلك لعدة أسباب منها عدم الاتساق بين الدولة

والأقاليم والقصور في الترتيب والنشر وكذلك الأمر بالنسبة لجمع المعلومات، اما المشكلة الثانية فتعلقت بالجوانب التقنية اللازمة والضرورية لقياس الأداء للحكم المحلي في استراليا.

دراسة (Razen and Hazan, 2004) بعنوان:

Municipal Boundary Conflicts Between Jewish and Arab Local Authorities in Israel.

وقد تمت الاشارة في هذه الدراسة إلى النزاعات الحدودية بين العرب واليهــود وكيفيــة تأثيرها على الحكم المحلي وقد تم تناول الجزء المتعلق بترسيم الحدود والتي لطالما كانت قضية مختلف عليها حتى الان، حيث انه قد تم الربط بين إعتبارات الحدود السياسية وإعتبارات الحدود الإدارية حيث انه قد طالب العرب بالحصول على المساوة والعدل في الحصول على الخــدمات البلدية والمحلية ووفقاً لهذه الدراسة كان هناك إختلافات بين الجوانب اليهودية والعربية في إدارة والوصول إلى الخدمات وإدارة الحكم المحلي واختلافا على الحدود السياسية.

دراسة (Kox, 2004) بعنوان:

Globalization and the Politics of Local and Regional Development.

حيث كانت مسالة التقارب والتشابه بين المؤسسات المختلفة والتشابه التقنــي والأشــكال المؤسسية في بريطانيا، والتوجهات نحو العولمة والتنافسية بين الدول وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية والإقليمية هو محور هذه الدراسة، حيث عملت هذه الدراسة على دراسة حــالتين فــي التنمية احداهما الحالة البريطانية وما يتعلق بها من المركزية والعلاقة بين الحكومة المركزيــة والحكم المحلي والثانية الحالة الامريكية وعلاقتها بالمحليات والتنمية المحلية والإقليميــة وقــد توصلت الدراسة الى وجود العديد من الاختلافات بينهما.

دراسة (Berner, and Bronson, 2005) بعنوان:

A Case Study of Program Evaluation in Local Government: Building Consensus through Collaboration.

تهدف هذه الدراسة الى إستكشاف إمكانيات النهج التعاوني لتقييم البرامج الحكومية المحلية وخاصة التي تدار من قبل منظمات غير ربحية، وذلك من اجل توفير الوقت والجهد والتكلفة بين المحليات والمؤسسات الغير ربحية، وتشير الدراسة غلى ان تقييم برامج هذه الحكومات قد يكون طويل، قصير، بسيط، معقد، ولذلك يجب العمل على التقييم المناسب لهذه البرامج من أجل بنــاء

توافق فيما بينها يكفل تأدية العمل بالأسلوب المناسب، ومن الضروري الاخذ بعين الاعتبار ما يلي عند القيام بالتقييم: الإتفاق وتوضيح أهداف وغايات البرنــامج، والإعــلان عــن نظريــة البرنامج، تحديد والإتفاق على المعايير التي سوف يتم استخدامها لنجاح او فشل البرنامج، ومن ثم جمع البيانات وتفسيرها والوصول إلى النتائج المتوخاة من البرنامج.

دراسة (James,et all. 2006) بعنوان:

Decentralsation and NGO Municipal Government Collaboration in Ecuador.

وقد ركزت هذه الدراسة على مفاهيم اللامركزية ونقل سلطة صنع القرار والأموال مــن المركز للإدارات او الحكم المحلي وركزت عليه على اعتبار ان هذه المفاهيم هي واحــدة مــن حركات الإصلاح الاكثر أهمية في امريكا اللاتينية، وقد ساهمت التغييــرات الاخيــرة لمنطقــة الاكوادور في التوجه نحو الديمقراطية وتمكين الهيئات المحلية، وهدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نوع من التعاون بين المنظمات الغير حكومية والإدارات المحلية.

دراسة (hope, 2009) بعنوان:

Capacity Development for Good Governance in Developing Societies.

حيث ان هذه الدراسة الميدانية اهتمت بالأهداف والممارسات والمبادئ التي تتعلق بتطوير القدرات للحكم الرشيد في المجتمعات النامية، وقد كشفت هذه الدراسة عن معوقات تحــد مــن قدرات الحكم الرشيد في هذه المجتمعات منها ما يتعلق بالهيئات التشريعية التــي تعــاني مــن صعوبات في ممارسة الرقابة، هذا فضلاً عن نظم العدالة التي تحتاج إلى اصــلاحات لمعالجــة إجراءاتها القضائية، والنظم الانتخابية والتي تحتاج إلى تحسين كفاءاتهم أي المنتخبين، والخدمة المدنية والتي تتطلب اصلاحات لسد الثغرات الموجودة في قدرات السلطات التنفيذية وأيضا منها ما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية والتي بحاجة إلى تعزيز قدراتها من أجل تلبية احتياجات ومطالب الجماهير.

دراسة(Firman, 2009) بعنوان :

Decentralization Reform and Local Government Prolifernation in Indonesia.

حيث ان هذه الدراسة تحاول إصلاح ما حدث للحكومات المحلية من ضغوطات وتحملهـا لأعباء غير قادرة على أداءها وخاصة بعد ما حصل من ازمات اقتصادية، حيـث ان الـسلطة المركزية لم تسمح للحكومات المحلية بالقيام بواجبها باستقلالية عن المركز وقد عملت الـسلطة المركزية على إضافة أعباء ثقيلة على الحكم المحلي بدون اعطائهم الـسلطة المناسـبة للقيـام بواجبات هذه الأعباء الاضافية، مما أدى الى شعور الجماهير بعدم الرضـا علـى الـسياسات المركزية ولذلك فهدفت هذه الدراسة إلى إعطاء الحكومات المحلية الـسلطات اللازمـة لتأديـة عملها المنوط بها بأكمل وجه.

دراسة (Morgan,2010) بعنوان :

Governance, Policy Innovation, and Local Economic Development in North Carolina.

وقد كان تركيز الدراسة على مدى احتضان الحكومات المحلية بولاية كارولينا الـشمالية لسياسات الإبتكار من أجل التنمية الاقتصادية المحلية، وكيفية إدارتهـا للتنميـة الاقتـصادية المحلية، ومن نتائج الدراسة ان هناك العديد من المتغيرات الجديدة والتي يمكن استخدامها للتنمية الاقتصادية المحلية بالإضافة إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية التقليدية والتي يمكن للحكـم المحلي إتباعها لإبتكار التنمية الاقتصادية المحلية في تلك الولاية ويمكن ان تكون هذه الحكومات المحلية مبتكرة بغض النظر عن السياسات والأدوات التقليدية.

دراسة (Dhimitri, Cucllari, cini, 2013) بعنوان:

Local Government Reform and Regional Development in Albania.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إصلاح الحكم المحلي في البانيا وذلك لزيـادة الاحـساس بأهمية عمليات الإصلاح وذلك سواء لأسباب داخلية وخارجية تتطلب إحداث الإصلاح للحكـم المحلي، ولكن قد كشفت هذه الدراسة عن عدد من المعوقات امام تطبيق استراتيجية اللامركزية للحكم المحلي في البانيا ومنها: بطئ الأداء، وعملية الحوار بين السلطة المركزية والمحلية هي بطيئة جدا، هذا بالإضافة إلى غياب الرؤية والإرادة السياسية نحو عملية الإصـلاح، وأيـضا

النقص في الخبراء أي المقصود نقص في عدد الاشخاص ذو الخبرة لدى سلطات الحكم المحلي وكذلك الامر نقص التمويل لعملية الإصلاح المحلية.

دراسة(hossain, 2013) بعنوان:

Poor Municipal Spending for Infrastructure Development and Gap for Investment: A Case of Bangladesh.

وقد جاءت هذه الدراسة لتقييم القدرات المالية الفقيرة في تلبية المطالب والاحتياجات لتطوير مرافق البنى التحتية والخدمات الاخرى، حيث ألقت الدراسة الضوء على المطالب والاحتياجات الأساسية المتزايدة في ظل عدم وجود الموارد والقدرات المالية المتوافرة لسد مثل تلك الاحتياجات وقد كانت نتائج الدراسة تؤكد الضعف في القدرات المالية، وكشفت عن زيادة هجرة السكان المحليين إلى العيش في المناطق الحضرية لتلقي إحتياجاتهم وخدماتهم المطلوبة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد سكان المناطق الحضرية، هذا أدى الى عدم رضا الجمهور للخدمات المتوفرة وبالتالي فقد كشفت هذه الدراسة عن ان البلدية غير قادرة على توفير الخدمات المرضية، وتقترح الدراسة ان واضعي السياسات العامة للعمل المحلي من الممكن ان يؤثروا على تلبية تلك المطالب وتقديم خدمات بجودة اعلى.

ما استفادت منه الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

- بناء أداة الدراسة، وتعرف المجالات والفقرات الممكن استخدامها في أداة الدراسة، بحيث أصبح لدى الباحث بيانات شاملة ووافية عن بناء أداة الدراسة.
- تعرف العناوين التي يمكن أن تكون مفيدة عند كتابة الإطار النظري لهذه الدراسة.
- أفاد الباحث من موضوع البحث الوارد في الدراسات السابقة جميعها، ومن المنهج الوارد في بعضها، ومن الاستبانات، كما أفاد من الدراسات السابقة في تحديد مجالات الحكم الرشيد والتنمية المحلية.
- الاهتداء إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.
- تحديد المتغيرات الرئيسة والفرعية للدراسة ومدى إمكانية تأسيس العلاقة بينهما.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تم استعراض العديد من الدراسات المتاحة حول موضوع الحكم الرشيد والتنمية المحلية المتبعة في الإدارات والهيئات المحلية، سواء ما كان منها باللغة الإنكليزية أو العربية ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، لذا يمكن أن نشير إلى الأهمية الكبرى لاثر الحكم الرشيد على التنمية المحلية، فضلاً عن تحديد نقطة الانطلاق للدراسة الحالية من حيث ما توصل إليه الآخرين في بحوثهم بعد الإطلاع على النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

وبذلك تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة بأنه يتم إجرائها في واقع المحافظات الفلسطينية والهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها على التنمية المحلية مما يمكن أن يساهم في تقديم عدد من الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تعمل على تفعيل عملية تطبيق الحكم الرشيد بكافة مجالاته وأبعاده، بصورة أكثر فعالية وكفاءة لتحسين مستوى التنمية المحلية في هذه المحافظات، ومما ينعكس بصورة ايجابية على خدمة المواطن الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

الفصل الثالث

المنـهجية وإجراءات الدراسة

الفصل الثالث

المنهجية وإجراءات الدراسة

1-3 مقدمة:

يتناولُ هذا الفصل؛**المنهجية التي اعتمدها الباحث في الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة**،ووصفاً لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعها لاختيار عينة الدراسة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

2-3 منهج الدراسة:

انتهجَ الباحثُ؛المنهج الوصفي التحليلي، للوصول لأهداف الدراسة حيث قام بجمع البيانات المتعلقة بأنظمة وآليات عمل الهيئات المحلية (البلدية والقروية)،وبغرض التثبت من مدى قبولها لدى جمهور أعضاء ومراجعي تلك الهيئات، وتلمس مواضع تركيز الجمهور واهتماماته، وتبيان مدى الرضى والقبول للخدمات المقدمة،وقد تم الرجوع إلى الأدب السابق حول الموضوع لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة وإعداد الاستمارة البحثية؛ التي قام بتحكيمها من قِبل المختصين وتوزيعها على عينة الدراسة،. وبعد الانتهاء من جمع البيانات قام الباحث بتحليل هذه الاستمارة بالاستعانة بالوسائل الإحصائية المختلفة وصولاً إلى النتائج المطلوبة.

3-3 مجتمع الدراسة:

تكوَّن مجتمعُ الدراسة من جمهور**رؤساء واعضاء الهيئات المحلية، ومراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية، محافظات،رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)**،حيث يبلغ عدد **رؤساء واعضاء الهيئات المحلية** حوالي(1678) تقريباً، يبلغ عدد **جمهور مراجعي تلك الهيئات** حوالي(1.252377) تقريباً؛ وذلك حسب الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، فيما يختص بعدد أعضاء الهيئات المحلية، ومن موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يختص بأعدد السكان في المحافظات وذلك في العام الدراسي2014/2013.

4-3 عينة الدراسة:

العينة المستخدمة في الدراسة؛ هي العينة العشوائية، حيث أن حجم مجتمع الدراسة في الهيئات المحلية حوالي(1678)، فيما العينة التراكمية مكونة من عدد (297)رئيساً وعضواً، من تلك الهيئات من حجم مجتمع الدراسة، في حين بلغ حجم مجتمع الدراسة من جمهور المراجعين للهيئات المحلية حوالي(1252377)، فيما العينة التراكمية مكونة من عدد (478) من جمهور المراجعين لتلك الهيئات بمستويات مختلفة،موزعين على كل من مناطق؛محافظة رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجا،. وعليه، فقد تم توزيع (813) استبانة، فيما تم استرداد (775) استبيانا؛ وعليه فقد بلغ نسبة استجابة افرد العينة(95.3%)، وجدير الذكر أن توزيع الاستبانات تم بطريقة تناسبية فيما يختص بالأعضاء وكذلك المراجعين.

5-3 أداة الدراسة "الاستبانة":

تكونت أداة الدراسة من أسئلة الدراسة والمكونة من :

القسم الأول: المعلومات الديمغرافية، والمكونة من : الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الوظيفة، تصنيف الهيئة المحلية، المحافظة.

القسم الثاني : والذي يقيس اثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية، والتي تتمثل بـــ (43 فقرة)، والتي تتمثل في المحاور التالية:

1- **<u>محور الحكم الرشيد، والذي يتمثل في المحاور التالية:</u>**

- **محور (المشاركة): والذي يتمثل في الفقرات من (1-5).**
- **محور (الاستجابة): والذي يتمثل في الفقرات من (6-10).**
- **محور (الشفافية): والذي يتمثل في الفقرات من (11-16).**
- **محور (المساءلة): والذي يتمثل في الفقرات من (17-21).**
- **محور (سيادة القانون): والذي يتمثل في الفقرات من (22-25).**

2- <u>محور (التنمية المحلية): والذي يتمثل في المحاور التالية:</u>

- **محور (الخدمات الإجتماعية): والذي يتمثل في الفقرات من (26-31).**
- **محور (الخدمات الإقتصادية): والذي يتمثل في الفقرات من (32-34).**
- **محور (خدمات الصحة العامة): والذي يتمثل في الفقرات من (35-38).**
- **محور (الخدمات البيئية): والذي يتمثل في الفقرات من (39-43).**

3-6 طريقة تصميم الاستبيان:

استعان الباحث بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث؛ لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك، تم عرض الاستبيان على المشرفين المعنيين في الجامعة الأردنية، وجامعة بير زيت الفلسطينية؛ للتحقق من صدقه، وقد أجرى الباحث التعديلات التي أشار إليها المحكمون، بحيث تكوَّن بصورته النهائية من (43) فقرة.

3-7 متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على العديد من المتغيرات:

المتغيرات المستقلة: والتي تشمل:

أولاً المتغير المستقل : الحكم الرشيد، والذي يتفرع منه المتغيرات الفرعية المستقلة التالية:

1- المشاركة.

2- الاستجابة.

3- الشفافية.

4- المساءلة.

5- سيادة القانون.

ثانياً: (الجنس، العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، الوظيفة، المحافظة، تصنيف الهيئة المحلية).

المتغير التابع: التنمية المحلية، والذي يتفرع منه المتغيرات الفرعية التابعة التالية:

1- **الخدمات الإجتماعية.**
2- **الخدمات الإقتصادية.**
3- **خدمات الصحة العامة.**
4- **الخدمات البيئية.**

3-8 صدق الاستبانة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعرض الأداة على (9) محكمين، ملحق رقم (4)، من قسم الإدارة العامة في الجامعة الأردنية، الأردن، وجامعة بير زيت، فلسطين، وكان الهدف من عرض الأداة على المحكمين معرفة آرائهم حول الفقرات المختلفة من بنود الاستبانة من حيث انتماء الفقرات لمجالاتها ومدى وضوح العبارات، ودقة الصياغة اللغوية وملائمة الإستبانة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد استفاد الباحث من ملاحظات المحكمين وذلك بأخذ الملاحظات التي تم الإتفاق عليها بنسبة (80%) سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو التعديل إلى أن ظهرت الإستبانة بشكلها النهائي، واعتبر الباحث آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها.

3-9 ثبات الاستبانة:

لحساب الإتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة فقد قام الباحث باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (α-Chronbach) ويبين الجدول التالي نتائج الاختبار حيث كانت قي كرونباخ ألفا لجميع متغيرات الدراسة وللاستبانة بشكل عام أعلى من (60%) حيث بلغت القيمة الإجمالية للثبات(83.7) للهيئات المحلية،و(92.7) لجمهور المراجعين على التوالي وهي نسبة مقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية.

. ثبات فقرات الاستبانة				
المجال	الهيئات المحلية		المراجعون	
	العدد	م.الثبات %	العدد	م.الثبات %
(1) المشاركة	**297**	**91.8**	**478**	**87.2**
(2) الاستجابة	**297**	**91.4**	**478**	**88.5**
(3) الشفافية	**297**	**92.8**	**478**	**90.5**
(4) المسائلة	**297**	**91**	**478**	**89.8**
(5) سيادة القانون	**297**	**80.2**	**478**	**76.7**
(6) الخدمات الاجتماعية	**297**	**86.4**	**478**	**88.7**
(7) الخدمات الاقتصادية	**297**	**64.9**	**478**	**73.9**
(8) الصحة العامة	**297**	**82.6**	**478**	**84.4**
(9) خدمات بيئية	**297**	**76**	**478**	**80.9**
المجال الكلي	**297**	**83.7**	**478**	**92.7**

10-3 إجراءات الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التاليتة

- الاطلاع على الأدب السابق المتعلق بموضوع الدراسة والمختصة (بأثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية) وقد استفاد الباحث من بعض الدراسات كدراسة (الربابعة،1995) ودراسة (أحمد، 2008)، ودراسة، (الداعور، 2008)، ودراسة (morgan,2010).
- بناء محاور وفقرات الاستبانة بحيث تتماشى وأسئلة الدراسة.
- تحكيم الاستبانة من قبل مجموعة من المحكمين المختصين وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.
- القيام بالإجراءات الرسمية التي تتيح للباحث توزيع الاستبانة على عينة الدراسة من خلال الحصول على كتاب رسمي من قبل إدارة الجامعة موجه لوزارة الحكم المحلي للحصول على البيانات المطلوبة في محافظات الضفة الغربية (رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس).

- توزيع إستبانة الدراسة على جميع أفراد عينة الدراسة في محافظات الضفة الغربية وبإشراف الباحث.
- جمع الإستبانات والتي بلغ عددها (775) استبانة وفرزها.
- إدخال البيانات إلى الحاسوب وإجراء المعالجة الإحصائية لها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) وإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واستخراج النتائج.
- مناقشة النتائج.

3-11 المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) حيث تم بعد إدخالها إلى جهاز الحاسب الآلي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار كرو نباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.
- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخدام اختبار الانحدار المتعدد، واختبار (Independent Sample T-test) واختبار (One Way ANOVA)واختبار (LSD) للمقارنات البعدية لاختبار فرضيات الدراسة.

مفتاح تصحيح الأداة:

وتمّ الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، التي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع محاور الدراسة المستقلة والتابعة والفقرات المكونة لكل محور، و تمت مراعاة أن يتدرج مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة كما يلي:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	**موافق**	**موافق الى حد ما**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها على النحو الآتي:

الوسط الحسابي	الدرجة
أقل من 1.8	**منخفضة جداً**
2.6-1.81	**منخفضة**
3.4-2.61	**متوسطة**
4.2-3.41	**مرتفعة**
5-4.21	**مرتفعة جداً**

وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي :

$\frac{(5-1)}{5} = \frac{4}{5} = 0.8$ وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

-وبذلك يكون المستوى المنخفض جداً من 1 + 0.8 = 1.8

-ويكون المستوى المنخفض من 1.8 + 0.8= 2.6

-ويكون المستوى المتوسط من 2.6 + 0.8 = 3.4

-ويكون المستوى المرتفع من 3.4 + 0.8 = 4.2

-ويكون المستوى المرتفع جداً من 4.20 – 5.0

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

الفصل الرابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

4-1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفا للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن اجل تسهيل عملية تفسير النتائج، فقد اعتمد الباحث النسب المئوية.

4-2 أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس؛

الذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية؛ حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات؛ رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجالات الدراسة، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (1) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال المشاركة) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"

	المجال (1) المشاركة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
1	تفسح الهيئة المحلية المجال لأهالي المجتمع المحلي لحضور الجلسات والاجتماعات المنعقدة دون أي عوائق او محددات لحضور الجلسات.	3.63	72.6	1.002	مرتفع	3.37	67.4	1.082	متوسط
2	تقوم الهيئة المحلية بمشاورة أهالي المجتمع المحلي وإشراكهم في تحديد اولويات المشاريع المقترحة.	3.31	66.2	1.095	متوسط	3.00	60	1.074	متوسط

	المجال (1) المشاركة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
3	توفر الهيئة المحلية السبل والإمكانيات المناسبة لأهالي المجتمع المحلي لإشراكهم في تنفيذ القرار المحلي.	3.17	63.4	1.029	متوسط	2.91	58.2	1.069	متوسط
4	يقوم المواطن بحضور ندوات الهيئة المحلية المنعقدة للمساهمة بالتنمية المحلية.	3.01	60.2	1.145	متوسط	2.98	57.6	1.076	متوسط
5	تسعى الهيئة المحلية للحصول على رضا اهالي المجتمع المحلي.	3.65	73	1.077	مرتفع	3.17	63.4	1.141	متوسط
	المتوسط الحسابي العام للفقرة الأولى	3.35	67	1069	متوسط	3.08	61.3	1.088	متوسطة

يتضح من الجدول (1)؛ أن الفقرة التي تنص على أنالهيئة المحلية " تسعى للحصول على رضى اهالي المجتمع المحلي"، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية،إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.65)، وهو من المستوى مرتفع، ويظهر هذا ميل الهيئات المحلية لإبداء اهتمامهم بجمهورهم،وقد اكتسبت هذه النتيجة مصداقية،حيث أن رأي المراجعين متوافق مع هذا، ولكن بدرجة متوسطة بلغت، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.17)،في حين حصلت الفقرة التي تنص على أنالهيئة المحلية " توفر السبل والإمكانيات المناسبة لأهالي المجتمع المحلي لإشراكهم في تنفيذ القرار المحلي. " على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.91)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة متوسطة أيضاً، إذ بلغت (3.17) إلا أنها أكثر ارتفاعاً من رأي جمهور المراجعين، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.35=67%) وهي متوسطة مائلة للارتفاع، في حين بلغالمتوسط العام لاستجابات المراجعين (3.08=61.3%) وهي متوسطة، من هذا يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، في مجال المشاركة، وتثبت النتيجة أن هناك مشاركة، بدرجة

متوسطة، وهناك انسجام بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد، وإن كان هناك تفاوتاً لصالح رأي الهيئات، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من نتائج أعلى المتوسطات وأدناها.

جدول رقم (2) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال الاستجابة.

	المجال (2) الاستجابة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
6	تقوم الهيئة المحلية بتقديم الخدمات التنموية بالحياد لكافة افراد المجتمع المحلي.	3.84	76.8	.976	مرتفع	3.34	66.8	1.076	متوسط
7	تتوفر الامكانات والآليات المناسبة لدى الهيئة المحلية لتلبية رغبات واحتياجات اهالي المجتمع المحلي.	2.76	55.2	1.225	متوسط	2.95	55	1.148	متوسط
8	تقوم الهيئة المحلية بتلبية رغبات اهالي المجتمع الفعلية دون أي عوائق زمنية.	3.00	60	1.080	متوسط	2.77	55.4	1.125	متوسط
9	يوجد في الهيئة المحلية قسم لخدمات الجمهور للرد على مطالب ورغبات المواطن.	2.99	59.8	1.297	متوسط	2.87	57.4	1.231	متوسط
10	تستجيب الهيئة المحلية لشكاوى المواطنين ولا تهملها.	3.50	70	1.075	متوسط	3.06	61.2	1.150	متوسط
المتوسط الحسابي العام للفقرة الثانية		3.21	64.2	1.130	متوسط	2.99	59.1	1.146	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تقوم بتقديم الخدمات التنموية بالحياد لكافة افراد المجتمع المحلي."، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.84)، وهو مرتفع، ويبرز هذا، ميل الهيئات المحلية لإظهار حياديتهم، وقد اكتسبت هذه النتيجة مصداقية، حيث أن رأي المراجعين متوافق مع هذا، ولكن بدرجة متوسطة مائلة للارتفاع، إذ بلغت (3.34)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " يوجد فيها قسم لخدمات الجمهور للرد على مطالب ورغبات المواطن. " على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.87)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع

هذا بدرجة متوسطة أيضاً، إذ بلغت (2.99) إلا أنها أكثر ارتفاعاً من رأي جمهور المراجعين، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.21=64.2%) وهي متوسطة مائلة للارتفاع، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (2.99=59.1%) وهي متوسطة، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الاستجابة) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك استجابة، بدرجة متوسطة، ,وهناك انسجام بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد، وإن كان هناك تفاوتاً لصالح رأي الهيئات، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من نتائج أعلى المتوسطات وأدناها.

جدول رقم (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال الشفافية.

أ	المجال(3) الشفافية	الهيئات المحلية				المراجعون			
		حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
11	تقوم الهيئة المحلية بنشر تقاريرها في ندوات عامة امام المجتمع المحلي.	2.90	58	1.212	متوسط	2.87	57.4	1.266	متوسط
12	تقوم الهيئة المحلية بنشر الميزانية السنوية ليطلع عليها اهالي المجتمع المحلي.	3.12	62.4	1.144	متوسط	2.71	54.2	1.166	متوسط
13	يستطيع المواطن الحصول على أي معلومات من الهيئة المحلية حول المشاريع التنموية.	3.18	63.6	1.146	متوسط	2.95	59	1.104	متوسط
14	يوجد للهيئة المحلية صفحة الكترونية بحيث تمكن المواطن من الاطلاع على اهم النشاطات التنموية.	3.11	62.2	1.246	متوسط	3.02	60.4	1.240	متوسط
15	ان موظفي الهيئة المحلية مدربون بشكل مناسب للرد على اسئلة اهالي المجتمع حول المشاريع التنموية.	3.07	61.4	1.183	متوسط	2.84	56.8	1.227	متوسط
16	تعلم الهيئة المحلية المواطنين بالمشاريع التنموية بأسلوب مناسب ووقت كافي.	3.38	67.6	1.053	متوسط	2.95	59	1.117	متوسط
المتوسط الحسابي العام للفقرة الثالثة		3.12	62.4	1.164	متوسط	2.89	57.8	1.186	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق؛ أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تعلم المواطنين بالمشاريع التنموية بأسلوب مناسب ووقت كافٍ."، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.38)، وهو متوسط مائل للارتفاع، وفي هذا، ميل، بدرجة متوسطة،من الهيئات المحلية لإظهار إحاطة جمهورهم بمشاريعهم، وقد اكتسبت هذه النتيجة مصداقية، حيث أن رأي المراجعين متوافق مع هذا، ولكن بدرجة متوسطة بلغت (2.95)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تقوم بنشر الميزانية السنوية ليطلع عليها اهالي المجتمع المحلي. " على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.71)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة متوسطة مائلة للارتفاع بشكل ملحوظ، إذ بلغت (3.12) وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.12=62.4%) وهي متوسطة مائلة للارتفاع، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (2.89=57.8%) وهي متوسطة، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الشفافية) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك شفافية، بدرجة متوسطة، وهناك انسجام بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد.

جدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال المسائلة.

	المجال(4)	الهيئات المحلية				المراجعون			
	المسائلة	و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن .معياري	التقدير
17	هناك نظام شكاوى متبع في الهيئة المحلية بحيث يسمح للمواطن برفع الشكاوى حول المشاريع التنموية المنوي اقامتها.	3.64	72.8	1.053	مرتفع	3.46	69.2	1.063	مرتفع
18	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة اللجان المختصة من اهالي المجتمع المحلي.	3.07	61.4	1.237	متوسط	2.87	57.4	1.106	متوسط
19	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة وزارة	3.52	70.4	1.142	مرتفع	3.12	62.4	1.198	متوسط

	المجال(4)	الهيئات المحلية				المراجعون			
	المسائلة	و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
	الحكم المحلي حول اولويات المشاريع التنموية.								
20	تقوم الهيئة المحلية بتوفير الاجواء المناسبة لاستقبال اللجان الرقابية المكونة من افراد المجتمع المحلي.	3.29	65.6	1.123	متوسط	3.05	61.2	1.107	متوسط
21	تلتزم الهيئة المحلية بتقديم المعلومات اللازمة تجاه أي استفسار موجه لها من اهالي المجتمع المحلي.	3.42	68.4	1.107	مرتفع	2.97	59.4	1.217	متوسط
المتوسط الحسابي العام للفقرة الرابعة		3.38	67.6	1.132	متوسط	3.09	61.9	1.138	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق؛ أن الفقرة التي تنص على أن " هناك نظام شكاوى متبع في الهيئة المحلية بحيث يسمح للمواطن برفع الشكاوى حول المشاريع التنموية المنوي اقامتها."، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.64)، وهو مرتفع وقد اكتسبت هذه النتيجة مصداقية، حيث أن رأي المراجعين متوافق مع هذا، بدرجة مرتفعة أيضاً، لإ بلغت (3.46)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تخضع لمساءلة اللجان المختصة من اهالي المجتمع المحلي. " على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.87)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة متوسطة أيضاً، إذ بلغت (3.07) وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.38=67.6%) وهي متوسطة مائلة للارتفاع، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (3.09=61.9%) وهي متوسطة، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال المسائلة) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك مسائلة، بدرجة متوسطة، ,وهناك انسجام بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد.

جدول رقم (5) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال سيادة القانون.

	المجال(5) سيادة القانون	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن .معياري	التقدير
22	تلتزم الهيئة المحلية بالأطر القانونية اثناء تأديتها النشاطات التنموية.	3.95	79	1.010	مرتفع	3.53	70.6	1.075	مرتفع
23	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الدين.	3.85	77	1.108	مرتفع	3.22	64.4	1.214	متوسط
24	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الجنس.	3.83	67.6	1.081	مرتفع	3.27	65.4	1.271	متوسط
25	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن مكان سكن المواطن	3.30	66	1.528	متوسط	2.77	55.4	1.431	متوسط
	المتوسط الحسابي العام للفقرة الخامسة	3.73	74.6	1.181	مرتفع	3.19	63.9	1.247	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق؛ أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تلتزم بالأطر القانونية اثناء تأديتها النشاطات التنموية"، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.95)، وهو مرتفع، وقد اكتسبت هذه النتيجة مصداقية، حيث أن رأي المراجعين متوافق مع هذا، بدرجة مرتفعة أيضاً، إذ بلغت (3.53)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية "تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن مكان سكن المواطن " على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.77)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة متوسطة مائلة للارتفاع، إذ بلغت (3.30) وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.73=74.6%) وهي مرتفعة، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (3.19=63.9%) وهي متوسطة، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال سيادة القانون) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات

المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك سيادة للقانونفي أداء الهيئات المحلية، مع ملاحظة التباين رأيي الهيئات والمراجعين بهذا الصدد بشكل محدود لصالح الهيئات المحلية.

جدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال الخدمات الاجتماعية.

	المجال (6) الخدمات الاجتماعية	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن. معياري	التقدير
26	يوجد نادي اجتماعي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.	3.26	65.2	1.193	متوسط	3.19	63.8	1.265	متوسط
27	يوجد نادي ثقافي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرةمن الهيئة المحلية.	3.11	62.2	1.355	متوسط	2.78	55.6	1.227	متوسط
28	تساهم الهيئة المحلية بإنشاء المدارس في منطقتي المحلية.	3.68	73.6	1.269	مرتفع	3.21	64.2	1.225	متوسط
29	توجد مكتبة عامة في منطقتي المحلية وقد تم انشاؤها بمبادرة من الهيئة المحلية.	2.57	51.4	1.311	متوسط	2.50	50	1.282	متوسط
30	يوجد ملجأ لحماية المحتاجين في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.	2.08	41.6	1.055	ضعيف	2.16	43.2	1.194	ضعيف
31	توجد حديقة عامة في منطقتي المحلية انشئت من قبل الهيئة المحلية.	2.89	57.8	1.366	متوسط	2.68	53.6	1.411	متوسط
المتوسط الحسابي العام للفقرة السادسة		2.93	58.6	1.125	متوسط	2.75	55.0	1.267	متوسط

يتضح من نتائج الجدول السابق؛ أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تساهم بإنشاء المدارس في منطقتي المحلية."، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.68)، وهو مرتفع، بينما اتجه رأي المراجعين للتوافق مع هذا، بدرجة متوسطة، إذ بلغت (3.21)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أنه "يوجد ملجأ لحماية المحتاجين في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية." على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي

(2.16)، وهي ضعيفة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة ضعيفة، أيضاً، إذ بلغت (2.08)، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (2.93=58.6%) وهي متوسطة، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (2.75=55%) وهي متوسطة ايضاً، من هذا، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الخدمات الاجتماعية) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك خدمات اجتماعية يتم تقديمها، بدرجة متوسطة، ,وهناك انسجام بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد، ومتقارب جداً.

جدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال الخدمات الاقتصادية.

	المجال(7) الخدمات الاقتصادية	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن. معياري	التقدير
32	يوجد اسواق عامة منظمة في منطقتي المحلية تم انشاؤها من قبل الهيئة المحلية.	3.05	61	1.267	متوسط	3.01	60.2	1.284	متوسط
33	تقوم الهيئة المحلية بتنظيم الحرف والصناعات في منطقتي المحلية.	3.13	62.6	1.268	متوسط	2.92	58.4	1.223	متوسط
34	يوجد مواقف عامة للمركبات في منطقتي المحلية تم انشاؤها بمبادرة من قبل الهيئة المحلية.	2.93	58.6	1.349	متوسط	2.80	56	1.357	متوسط
المتوسط الحسابي العام للفقرة السابعة		3.03	60.6	1.294	متوسط	2.91	58.2	1.288	متوسط

فيما يتعلق بالخدمات الاقتصادية، يتضح من نتائج الجدول السابق؛ أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تقوم بتنظيم الحرف والصناعات في منطقتي المحلية."، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.13)، وهو متوسط، فيما نسبة رأي المراجعين بلغت (2.92) وهي متوسطة أيضاً، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أنه " يوجد مواقف عامة للمركبات في منطقتي المحلية تم انشاؤها بمبادرة من قبل الهيئة المحلية." على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.80)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا

بدرجة متوسطة، أيضاً، إذ بلغت (2.93)، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.03=60.6%) وهي متوسطة، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (2.91=58.2%) وهي متوسطة ايضاً، من هذا، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الخدمات الاقتصادية) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك خدمات اقتصاديةيتم تقديمها، بدرجة متوسطة، ,وهناك انسجام وتقارب بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين.

جدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال خدمات الصحة العامة.

	المجال(8)	الهيئات المحلية				المراجعون			
	الصحة العامة	و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن. معياري	التقدير
35	يوجد مركز صحي في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.	3.43	68.6	1.250	مرتفع	3.51	70.2	1.197	مرتفع
36	تقوم الهيئة المحلية باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.	3.43	68.6	1.201	مرتفع	3.18	63.6	1.169	متوسط
37	تقوم الهيئة المحلية بمراقبة المساكن والمحلات الاخرى للتأكد من تصريف نفايتها بصورة منتظمة.	3.01	60.2	1.336	متوسط	2.90	52	1.208	متوسط
38	تساهم الهيئة المحلية بمراقبة المواد الغذائية لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها	2.57	51.4	1.321	متوسط	2.62	52.6	1.374	متوسط
	المتوسط الحسابي العام للفقرة الثامنة	3.11	62.2	1.277	متوسط	3.05	59.6	1.237	متوسط

فيما يتعلق بخدمات الصحة العامة، يتضح من نتائج الجدول السابق، أن الفقرة التي تنص على أنه " يوجد مركز صحي في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية "، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (3.43)، وهو مرتفع، فيما رأي المراجعين متوافق مع هذا، بدرجة مرتفعة، أيضاً، وقد بلغت (3.51)، وكذلك الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة

للمحافظة على الصحة العامة، قد حازت على ذات المتوسط الحسابي في اختيارات الهيئات المحلية، (3.43)، وهو مرتفع، فيما رأي المراجعين متوافق مع هذا، بدرجة متوسطة، وقد بلغت (3.18).في حين حصلت الفقرة التي تنص على أنه "تساهم الهيئة المحلية بمراقبة المواد الغذائية لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها" على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.62)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق مع هذا بدرجة متوسطة، أيضاً، إذ بلغت (2.57)، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.11=62.2%) وهي متوسطة، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (3.05=59.6%) وهي متوسطة ايضاً، من هذا، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الصحة العامة) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك خدمات في مجاالصحة العامة يتم تقديمها، بدرجة متوسطة، ,وهناك انسجام وتقارب بين رأيي الجهتين؛ الهيئات والمراجعين بهذا الصدد.

جدول رقم (9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" في مجال الخدمات البيئية.

	المجال(9)	الهيئات المحلية				المراجعون			
	الخدمات البيئية	و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن. معياري	التقدير
39	تقوم الهيئة المحلية بجمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل.	4.24	84.8	.898	مرتفع جداً	4.09	81.8	.985	مرتفع
40	تقوم الهيئة المحلية بتكليف اصحاب المنازل بإقامة الاسوار حولها.	3.40	68	1.301	مرتفع	3.23	64.6	1.191	متوسط
41	تقوم الهيئة المحلية بتخطيط البلدة والشوارع وإنارتها وتشجيرها.	3.60	72	1.257	مرتفع	3.33	66.6	1.187	متوسط
42	تقوم الهيئة المحلية بإنشاء وتنظيم المقابر.	3.54	70.8	1.323	مرتفع	3.08	61.6	1.275	متوسط
43	تقوم الهيئة المحلية بإدارة المصادر الطبيعية مثل الينابيع والأحراش.	2.65	53	1.447	متوسط	2.38	47.6	1.345	ضعيف
المتوسط الحسابي العام للفقرة التاسعة		3.48	69.6	1.245	مرتفع	3.22	64.4	1.196	متوسط

فيما يتعلق بالخدمات البيئية، يتضح من نتائج الجدول السابق، أن الفقرة التي تنص على أن الهيئة المحلية " تقوم بجمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل "، قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية في اختيارات الهيئات المحلية، إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.24)، وهو مرتفع جداً، فيما رأي المراجعين متوافق مع هذا، بدرجة مرتفعة، حيث بلغت (4.09)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على أنه "تقوم الهيئة المحلية بإدارة المصادر الطبيعية مثل الينابيع والأحراش." على أدنى المتوسطات الحسابية، في اختيارات جمهور المراجعين، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.65)، وهي متوسطة، وفي المقابل فإن رأي الهيئات متوافق بدرجة ضعيفة، إذ بلغت (2.38)، وكما يلاحظ من خلال الجدول السابق ان المتوسط العام لاستجابات مبحوثي الهيئات قد بلغت (3.48=69.6%) وهي مرتفعة، في حين بلغ المتوسط العام لاستجابات المراجعين (3.22=64.4%) وهي متوسطة، من هذا، يمكن تأكيد أثر تطبيق الحكم الرشيد (في مجال الخدمات البيئية) في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، وتثبت أن هناك خدمات بيئيةيتم تقديمها، بدرجة مرتفعة من وجهة نظر الهيئات المحلية، بينما هي متوسطة، من وجهة نظر مراجعي تلك الهيئات

- **مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربيةمن وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ومراجعي تلك الهيئات"**

جدول رقم (10) قياس مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجالات الخمسة.

	المعدل العام لكافة مجالات الاستبانة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن معياري.	التقدير
1	المشاركة	3.35	67	1.069	متوسط	3.08	61.3	1.088	متوسط
2	الاستجابة	3.21	64.2	1.130	متوسط	2.99	59.1	1.146	متوسط
3	الشفافية	3.12	62.4	1.164	متوسط	2.89	57.8	1.186	متوسط
4	المسائلة	3.38	67.6	1.132	متوسط	3.09	61.9	1.138	متوسط
5	سيادة القانون	3.73	74.6	1.181	مرتفع	3.19	63.9	1.247	متوسط
	الدرجة الكلية	3.35	67	1.135	متوسط	3.04	60.8	1.161	متوسط

يتضح من الجدول (10) أن الدرجة الكلية لمجالاتمدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية من وجهة نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)"، قد بلغ المتوسط الحسابي العاملوجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية (3.35= 67%) وهو متوسط،بينما بلغ المتوسط الحسابي العام لوجهة نظر مراجعي تلك الهيئات (3.04= 60.8%) وهو متوسط أيضاً، فيما بلغ في المجالات الخمسة مدىً متوسطاً، بتفاوت بين الارتفاع والانخفاض في المدى المتوسط، في وجهتي النظر، وهذا يدل علىمدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية من وجهتي نظر؛ رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)" وأن هذا المدى متوسط، وبحاجة إلى تطوير من وجهتي نظر، الأعضاء والمراجعين، إلا أن الهيئات المحلية تبذل جهوداً لتطوير أدائها من وجهتي النظر أعلاه، ,ان الهيئات بحاجة للتطوير في الأداء نحو مستوى أكثر جودة وجدوى، وذلك عبر تطوير النظم وأساليب الأداء.

- **مستوى التنمية المحلية من خلال الخدمات؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والبيئية، في محافظات الضفة الغربية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ومراجعي تلك الهيئات.**

جدول رقم (11) قياس مستوى التنمية المحلية من خلال الخدمات؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والبيئية، في محافظات الضفة الغربية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ومراجعي تلك الهيئات بعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجالات الأربعة.

	المعدل العام لكافة فقرات الاستبانة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن .معياري.	التقدير
1	الخدمات الاجتماعية	2.93	58.6	1.125	متوسط	2.75	55.0	1.267	متوسط
2	الخدمات الاقتصادية	3.03	60.6	1.294	متوسط	2.91	58.2	1.288	متوسط
3	الصحة العامة	3.11	62.2	1.277	متوسط	3.05	59.6	1.237	متوسط
4	خدمات بيئية	3.48	69.6	1.245	مرتفع	3.22	64.4	1.196	متوسط
	الدرجة الكلية	3.13	62.6	1.235	متوسط	2.98	59.6	1.247	متوسط

يتضح من الجدول (11) أن الدرجة الكلية لمجالات مدىتطبيق التنمية المحلية من خلال الخدمات؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والبيئية، في محافظات الضفة الغربية من وجهتي

نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ومراجعي تلك الهيئات،فقد بلغ المتوسط الحسابي العام لوجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية (3.13= 62.6%) وهو متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي العام لوجهة نظر مراجعي تلك الهيئات (2.98= 59.6%) وهو متوسط أيضاً، فيما بلغ في المجالات الثلاث ألأولى، مدىً متوسطاً، بتفاوت بين الارتفاع والانخفاض في المدى المتوسط، في وجهتي النظر فيما بلغ في المجال الرابع (الخدمات البيئية) مدى مرتفعاً وهذا يدل علىمدى تطبيق التنمية المحلية من خلال الخدمات؛ الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، والبيئية، في محافظات الضفة الغربية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، ومراجعي تلك الهيئات وأن هذا المدى متوسط، وبحاجة إلى تطوير من وجهتي نظر، الأعضاء والمراجعين. إلا أن الهيئات المحلية تبذل جهوداً لتطوير خدماتها، وذلك مرتبط بتطوير أدائها، من وجهتي النظر أعلاه، ,ان الهيئات بحاجة الخدمات نحو مستوى أكثر جودة وجدوى، وذلك عبر تطوير النظم وأساليب الأداء، بشكل علمي مدروس.

- **مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية "من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً) ومراجعي تلك الهيئات، في المجال الكلي**

جدول رقم (12) قياس مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية "من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً) ومراجعي تلك الهيئات

	المجال الكلي لكافة فقرات الاستبانة	الهيئات المحلية				المراجعون			
		و. حسابي	%	ن. معياري	تقدير	و. حسابي	%	ن .معياري	التقدير
1	المجال الكلي للمد تطبيق الحكم الرشيد	3.35	67	1.135	متوسط	3.04	60.8	1.161	متوسط
2	المجال الكلي لمدى تطبيق الخدمات	3.13	62.6	1.235	متوسط	2.98	59.6	1.247	متوسط
	الدرجة الكلية	3.24	64.8	1.185	متوسط	3.01	60.2	1.204	متوسط

من خلال النظرة الكلية للنتائج العامة السابقة والمتمثلة في الإجابة عن التساؤل حول مدى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء

الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً)، فإنه "يتبين أن وجهتي نظر؛ الهيئات المحلية وجمهور المراجعين متقاربتان من حيث أن كلتيهما متوسطتان، في غالبية فقرات الاستبانة تقريباً، إلا أن متوسط الهيئات أعلى منه في متوسط المراجعين؛(3.24 مقابل 3.01) وهذا طبيعي، من حيث الهيئات المحلية تنظر بإيجابية أكثر لأعمالها، إلا أن هذا لا ينفي الموضوعية التي لوحظت من خلال إجابات الهيئات المحلية وجمهور المراجعين. وأن تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية من وجهتي نظر رؤساء واعضاء الهيئات المحلية و مراجعي تلك الهيئات في محافظات الضفة الغربية (محافظات، رام الله والبيرة، الخليل، ونابلس، نموذجاً) قد قطع مدىً لا بأس به، وأنه من الواجب أن يتدرج، بشكل علمي وموضوعي، نحو مدىً أعمق وأرحب.

3-4 ثانيا: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة،والبيئية.** (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

جدول رقم (13) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية والتنمية المحلية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
تطبيق الحكم الرشيد * التنمية المحلية	295	0.00	.661

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية)، وبهذا نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة،والبيئية. (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية)، ونقبل الفرضية البديلة.

- **قياس اثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية وتوفر خدمات التنمية المحلية(من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية)، وذلك على التوالي:**

1- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاجتماعية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل متغير **مستقل** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر الخدمات الاجتماعية) من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية، والجدول (14) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (14) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحليةوالتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.275	.074	.264	3.736	*.000
2	الاستجابة	-.001	.071	-.001	-.009	.993
3	الشفافية	.277	.069	.282	3.991	*.000
4	المساءلة	.142	.066	.143	2.149	*.032
5	سيادة القانون	.083	.046	.094	1.786	.075

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (14)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (المشاركة، الشفافية، المساءلة) لها تأثير على توفر الخدمات الاجتماعية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.736، 3.991، 2.149) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α ≤0.05)، ولم يتبين أي تأثير لــ (الاستجابة، وسيادة القانون) على توفر الخدمات الاجتماعية، فقد بلغت قيمة (t) (0.993، 0.075)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≤ 0.05).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة،الشفافية،المساءلة) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاجتماعية(من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بــمتغيري(الاستجابة، وسيادة القانون).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaيظهر أن متغير الشفافية له التأثير الأكبر على توفرالخدمات الاجتماعية، إذ بلغ (0.282).

2- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستبجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر الخدمات الاقتصادية)، والجدول (15) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (15) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحليةوالتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاقتصادية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.318	.113	.242	2.808	*0.005
2	ا لاستجابة	-.148	.108	-.114	-1.369	0.172
3	الشفافية	.280	.106	.225	2.645	*0.009
4	المساءلة	.058	.072	.053	.811	0.418
5	سيادة القانون	.318	.113	.242	2.808	*0.005

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (15)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بـــ (المشاركة، الشفافية، سيادة القانون) لها تأثير على توفر الخدمات الاقتصادية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (2.808، 2.645، 2.808) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولم يتبين أي تأثير لـــ (الاستجابة، والمساءلة) على توفر الخدمات الاقتصادية، فقد بلغت قيمة (t) (0.172، 0.418)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة،الشفافية،سيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بـــمتغيري(الاستجابة، والمساءلة).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغيرالمشاركة وسيادة القانون، لهما التأثير الأكبر على توفرالخدمات الاقتصادية، إذ بلغت فيهما (0.242).

3- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر الخدمات الصحة العامة(من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستبجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر خدمات الصحة العامة)، والجدول (16) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (16) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر خدمات الصحة العامة

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.133	.091	.108	1.466	.144
2	ا لاستجابة	.040	.088	.033	.452	.651
3	الشفافية	.313	.086	.269	3.657	*.000
4	المساءلة	.245	.082	.208	2.995	*.003
5	سيادة القانون	.139	.057	.135	2.440	*.015

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (16)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بـــ (الشفافية، المساءلة،سيادة القانون) لها تأثير على توفر خدمات الصحة العامة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.657، 2.995، 2.440) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة (α ≤0.05)، ولم يتبين أي تأثير لـــ (المشاركة، والاستجابة) على توفر خدمات الصحة العامة، فقد بلغت قيمة (t) (1.466، 0.452)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≤ 0.05).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر خدمات الصحة العامة (من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بـــمتغيري(المشاركة والاستجابة).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغير الشفافية له التأثير الأكبر على توفرخدمات الصحة العامة، إذ بلغ(0.269).

4-لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر الخدمات البيئية (من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثـــر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستبجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التـــابع (توفر الخدمات البيئية)، والجدول (17) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (17) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية في والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات البيئية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.195	.094	.175	2.079	*.038
2	ا لاستجابة	-.013	.090	-.012	-.145	.884
3	الشفافية	.092	.088	.088	1.046	.297
4	المساءلة	.160	.084	.150	1.900	.058
5	سيادة القانون	.158	.059	.169	2.669	*.008

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (17)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بـــ (المشاركة، وسيادة القانون) لها تأثير على توفر الخدمات البيئية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (2.079، 2.669) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ولم يتبين أي تأثير لـــ (الاستجابة، والشفافية، والمساءلة) على توفر الخدمات البيئية، فقد بلغت قيمة (t)

(−0.145، 1.046، 1.900)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، وسيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات البيئية (من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات(الاستجابة، والشفافية والمساءلة).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغيرالمشاركة له التأثير الأكبر على توفرالخدمات البيئية، إذ بلغ(0.175).

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة،الاستجابة،الشفافية،المساءلة،سيادة القانون) في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بالخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة، والبيئية. (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).**

جدول رقم (18) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للعلاقة بين تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية والتنمية المحلية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
تطبيق الحكم الرشيد * التنمية المحلية	**478**	**0.00**	.937

يتضح من الجدول السابق وجود علاقة طردية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة** (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وبهذا نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين **تطبيق الحكم الرشيد** (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية **والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة،والبيئية.** (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة.

- **قياس اثر تطبيق الحكم الرشيدفي الهيئات المحلية وتوفر خدمات التنمية المحلية(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وذلك على التوالي:**

1.لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاجتماعية(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثـــر كـــل متغير مستقل (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر الخدمات الاجتماعية) من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية، والجدول (19) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (19) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحليةوالتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاجتماعية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.234	.054	.220	4.357	*.000
2	الاستجابة	.162	.053	.160	3.040	*.002
3	الشفافية	.289	.052	.301	5.500	*.000
4	المساءلة	.007	.055	.007	.134	.894
5	سيادة القانون	.023	.034	.030	.690	.491

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (19)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بـــ (المشاركة، والاستجابة، والشفافية) لها تأثير على توفر الخدمات الاجتماعية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (4.357، 3.040، 5.500) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ولم يتبين أي تأثير لـــ (المساءلة، وسيادة القانون) على توفر الخدمات الاجتماعية، فقد بلغت قيمة (t)(0.894، 0.491)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، والاستجابة، والشفافية) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاجتماعية(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات(المساءلة، وسيادة القانون).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغير الشفافية له التأثير الأكبر على توفرالخدمات الاجتماعية، إذ بلغ (0.301).

2- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية).

لاختبار الفرضية الفرعيةالثانية، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر الخدمات الاقتصادية) من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية، والجدول (20) يبين هذه النتائج:

جدول رقم (20) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحليةوالتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات الاقتصادية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.134	.082	.096	1.628	.104
2	الاستجابة	.155	.082	.117	1.898	.058
3	الشفافية	.164	.080	.131	2.048	*.041
4	المساءلة	.191	.084	.145	2.268	*.024
5	سيادة القانون	-.139	.052	-.135	-2.687	*.007

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (20)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بــ (الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون) لها تأثير على توفر الخدمات الإقتصادية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (2.048، 2.268، −2.687) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \leq \alpha$)، ولم يتبين أي تأثير لــ (المشاركة، والاستجابة) على توفر الخدمات الاقتصادية، فقد بلغت قيمة (t)(0.104، 0.058)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(الشفافية، المساءة، وسيادة القانون) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات(المشاركة، والاستجابة).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغيرالمساءلة، له التأثير الأكبر على توفرالخدمات الاقتصادية، إذ بلغ (0.145).

3-لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر خدمات الصحة العامةمن وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغير التابع (توفر خدمات الصحة العامة) من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية، والجــدول (21) يبــين هــذه النتائج:

جدول رقم (21) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية في والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر خدمات الصحة العامة

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.071	.066	.058	1.085	.278
2	ا لاستجابة	.123	.065	.105	1.887	.060
3	الشفافية	.350	.064	.316	5.454	*.000
4	المساءلة	.109	.067	.094	1.623	.105
5	سيادة القانون	.068	.041	.075	1.653	.099

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (21)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغير الفرعي والمتعلق بــ (الشفافية) له تأثير على توفر خدمات الصحة العامة، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (5.454) وهي قيمة معنوية عند مستوى دلالة (0.05≥ α)، ولم يتبين أي تأثير لــ (المشاركة، والاستجابة، والمساءلة، وسيادة القانون) على توفر خدمات الصحة العامة، فقد بلغت قيمة (t)(0.1085، 1.887، 1.623، 1.653)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (α ≤ 0.05).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(الشفافية) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات الاقتصادية (من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات(المشاركة، والاستجابة، والمساءلة، وسيادة القانون).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Beta نبين أن متغير الشفافية له التأثير الأكبر على توفر **خدمات الصحة العامة**، إذ بلغ(0.316).

4-لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية و وتوفر الخدمات البيئية من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية.

لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة، تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أثـر كل متغير مستقل (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في المتغيـر التـابع (توفر الخدمات البيئية) من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية، والجـدول (22) يبـين هـذه النتائج:

جدول رقم (22) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) في الهيئات المحلية في والتنمية المحلية المتمثلة بتوفر الخدمات البيئية

رقم	المتغيرات المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t	مستوى الدلالة
1	المشاركة	.020	.060	.018	.324	.746
2	الاستجابة	.184	.060	.181	3.059	*.002
3	الشفافية	.218	.059	.226	3.685	*.000
4	المساءلة	.082	.062	.081	1.320	.188
5	سيادة القانون	.017	.038	.021	.443	.658

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (22)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة بـــ (الاستجابة، والشفافية) لها تأثير على توفر الخدمات البيئية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة (3.059، 3.685) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$)، ولم يتبين أي تأثير لــ (المشاركة، والمساءلة، وسيادة القانون) على توفر الخدمات البيئية، فقد بلغت قيمة (t)(0.324، 1.320، 0.443)، على التوالي وهي قيم ليست دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية الصفرية والتي تنص على لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد(الاستجابة، الشفافية) في الهيئات المحلية وتوفر الخدمات

البيئية(من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية)، وقبول الفرضية الصفرية فيما يتعلق بالمتغيرات(المشاركة، المساءلة، سيادة القانون).

وجدير بالذكر أنه من خلال قراءة قيمة Betaتبين أن متغيرالشفافيةله التأثير الأكبر على توفرالخدمات البيئية، إذ بلغ(0.226).

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين **بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة المحلية،المحافظة).**

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التابة

1. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الجنس.**

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الجنس، والجدول (23) يوضح ذلك:

جدول رقم (23) نتائج اختبار العينة المستقلة(Independent Samples Test) في مدى تطبيق الحكم الرشيدمن وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس

المصدر	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تطبيق الحكم الرشيد	ذكر	238	3.36	.685	1.025	294	.306
	انثى	58	3.26	.723			

يتضح من الجدول (23) عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد **تعزى لمتغير الجنس**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.36)، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث (3.26)، بمستوى دلالة احصائية أعلى من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (1.025)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين آراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير العمر

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير للعمر، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة، اعضاء الهيئات المحلية حول مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29 عاماً فما دون	69	3.24	.580
30–39	76	3.48	.787
40–49	93	3.22	.698
50 فاكثر	58	3.47	.630
المجموع	296	3.34	.692

يتضح من الجدول (24) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب أعمارهم، كانت متباينة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (25) يوضح ذلك:

جدول رقم (25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.572	3	1.524	3.252	.022*
داخل المجموعات	136.857	292	.469		
المجموع	141.430	295			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (25) وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير عمر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(3.252) وبدلالة إحصائية (0.022)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05). وبناء عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (أعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير العمر، وقد تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح ممن تراوحت أعمارهم بين (30–39) عاماً، ومن ثم كانت الفروقات لصالح أعضاء الهيئات المحلية التي تراوحت أعمارهم بين (50 سنة فأكثر)، كما يتبين من الجدول رقم (26) أدناه.

جدول رقم (26) جدول اختبار (LSD) الفروقات لمتغير العمر

العمر (I)	العمر (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
29 سنة فأقل	30–39 سنة	-.243-*	.033
	40–49 سنة	.018	.870
	50 سنة فأكثر	-.234-	.056
30–39 سنة	29 سنة فأقل	.243*	.033
	40–49 سنة	.261*	.014
	50 سنة فأكثر	.010	.935
40–49 سنة	29 سنة فأقل	-.018-	.870
	30–39 سنة	-.261-*	.014
	50 سنة فأكثر	-.251-*	.029
50 سنة فأكثر	29 سنة فأقل	.234	.056
	30–39 سنة	-.010-	.935
	40–49 سنة	.251*	.029

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	59	3.46	661.
بكالوريوس	167	3.39	688.
دراسات عليا	70	3.14	697.
المجموع	296	3.34	692.

يتضح من الجدول (27) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب المؤهل العلمي، كانت متباينة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (35) يوضح ذلك:

جدول رقم (28) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.115	2	2.057	4.390	*0.013
داخل المجموعات	137.315	293	469.		
المجموع	141.430	295			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (28) وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(4.390) وبدلالة إحصائية (0.013)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05).

وقد تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح المؤهل العلمي (دبلوم فما دون) ومن ثم كانت الفروقات لصالح المؤهل العلمي (البكالوريوس).

جدول رقم (29) جدول اختبار (LCD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي(I)	المؤهل العلمي (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
دبلوم فما دون	بكالوريوس	.075	.472
	دراسات عليا	.324*	.008
بكالوريوس	دبلوم فما دون	-.075-	.472
	دراسات عليا	.250*	.011
دراسات عليا	دبلوم فما دون	-.324*	.008
	بكالوريوس	-.250*	.011

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير سنوات الخبرة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (30) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة، اعضاء الهيئات المحلية، مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة (الهيئات المحلية)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5 سنوات فما دون	**206**	**3.29**	**.692**
6−10	**67**	**3.37**	**.650**
11 فأكثر	**23**	**3.76**	**.699**
المجموع	**296**	**3.34**	**.692**

يتضح من الجدول (30) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب سنوات الخبرة، كانت متباينة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (31) يوضح ذلك:

جدول رقم (31) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.774	2	2.387	5.118	0.007*
داخل المجموعات	136.656	293	.466		
المجموع	141.430	295			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (31) وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير سنوات الخبرةلأفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(5.118) وبدلالة إحصائية (0.007)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05).

وقد تم إجراء اختبار (LCD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح ممن كانت خبرتهم (11 عاماً فأكثر) عاماً، كما يتبين من الجدول رقم (32) أدناه.

جدول رقم (32) جدول اختبار (LCD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزىلمتغير سنوات الخبرة

الخبرة (I)	الخبرة (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
5 سنوات فأقل	6−10 سنوات	-.081-	.399
	11 سنة فأكثر	-.477*	.002
6−10 سنوات	5 سنوات فأقل	.081	.399
	11 سنة فأكثر	-.396*	.017
11 سنة فأكثر	5 سنوات فأقل	.477*	.002
	6−10 سنوات	.396*	.017

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين بين اراء عينة الدراسة (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الوظيفة

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الوظيفة، والجدول (33) يوضح ذلك:

جدول رقم (33) نتائج اختبار العينات المستقلة (Independent Samples Test) في مدى تطبيق الحكم الرشيد من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
رئيس بلدية/ مجلس القروي	30	3.65	.527	2.594	294	0.010*
عضو بلدية/ مجلس القروي	266	3.31	.701			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (33) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد **تعزى لمتغير الوظيفة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي لرؤساء البلديات (3.65)، وبلغ المتوسط الحسابي لأعضاء البلديات(3.31)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (2.594)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.

وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية يلاحظ أن الفروقات كانت لصالح رؤساء البلديات وذلك بارتفاع متوسطهم الحسابي.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≥0.05) بين بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، والجدول (34) يوضح ذلك:

جدول رقم (34) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مدى تطبيق الحكم الرشيد من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تصنيف الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
بلدية	101	3.76	.647	8.359	294	0.000*
مجلس قروي	195	3.12	.611			

- (دالة عند مستوى 0.05)

يتضح من الجدول (34) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد **تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبلديات (3.76)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية(3.12)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (8.359)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.

7. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير المحافظة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (35) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخليل	84	3.28	.888
رام الله والبيرة	121	3.42	.588
نابلس	91	3.29	.607
المجموع	296	3.34	.692

يتضح من الجدول (35) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب متغير المحافظة، كانت متقاربة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (36) يوضح ذلك:

جدول رقم (36) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.375	2	.687	1.438	0.239
داخل المجموعات	140.055	293	.478		
المجموع	141.430	295			

يتضح من الجدول (36) عدم وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير المحافظةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(1.438) وبدلالة إحصائية (0.239)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05). والفروق إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

- **لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير (العمر،الجنس،المؤهل العلمي، تصنيف الهيئة المحلية،المحافظة).**

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التابة

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الجنس.

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير الجنس، والجدول (37) يوضح ذلك:

جدول رقم (37) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مدى تطبيق الحكم الرشيد من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	321	3.07	.648	1.208	476	0.228
انثى	157	2.99	.624			

يتضح من الجدول (37) عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد **تعزى لمتغير الجنس**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.21)، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث(2.99)، بمستوى دلالة احصائية أعلى من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (1.208)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير العمر

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئـات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير العمر، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (38) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29 عاماً،	147	3.11	.650
30-39	83	2.93	.627
40-49	166	3.07	.674
50 فاكثر	82	2.97	.553
المجموع	478	3.04	.641

يتضح من الجدول (38) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب متغير العمر، كانت متقاربة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (39) يوضح ذلك:

جدول رقم (39) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغيرالعمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.428	3	.809	1.982	0.116
داخل المجموعات	193.508	474	.408		
المجموع	195.936	477			

يتضح من الجدول (39) عدم وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير المحافظةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(1.982) وبدلالة إحصائية (0.111)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05). والفروق إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

3.لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المؤهل العلمي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (40) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة؛ مراجعي الهيئات المحلية حول مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	106	3.02	614.
بكالوريوس	249	3.04	689.
دراسات عليا	123	3.06	563.
المجموع	478	3.04	641.

يتضح من الجدول (40) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب متغير المؤهل العلمي، كانت متقاربة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (41) يوضح ذلك:

جدول رقم (41) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغيرالمؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	085.	2	042.	103.	903.
داخل المجموعات	195.851	475	412.		
المجموع	195.936	477			

يتضح من الجدول (41) عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير المؤهل العلميمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(0.103) وبدلالة إحصائية (0.903)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05). والفروق إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية. وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

4-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، والجدول (42) يوضح ذلك:

جدول رقم (42) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مدى تطبيق الحكم الرشيد من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تصنيف الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
بلدية	363	3.15	.629	6.768	476	0.000
مجلس قروي	115	2.70	.559			

*دالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (42) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد **تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية،** حيث بلغ المتوسط الحسابي للبلديات (3.15)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية (2.70)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (6.768)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين **بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى لمتغير المحافظة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (43) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة، مراجعي الهيئات المحلية في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخليل	235	3.22	.677
رام الله والبيرة	120	2.84	.559
نابلس	123	2.89	.546
المجموع	478	3.04	.641

يتضح من الجدول (43) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى تطبيق الحكم الرشيد حسب متغير المحافظة، كانت متفاوتة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن

هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (44) يوضح ذلك:

جدول رقم (44) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد تعزى لمتغير المحافظة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	15.053	2	7.527	19.765	*.000
داخل المجموعات	180.883	475	.381		
المجموع	195.936	477			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (44) وجود فروق دالةإحصائياً في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزى إلى متغير المحافظةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(19.765) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (مراجعي الهيئات المحلية) مدى تطبيق الحكم الرشيديعزى لمتغير المحافظة، تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح محافظة الخليل، كما هو مبينفي الجدول رقم (45) أدناه.

جدول رقم(45) جدول اختبار (LSD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد يعزىلمتغير المحافظة

المحافظة (I)	المحافظة(J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
الخليلي	رام الله والبيرة	.376*	.000
	نابلس	.332*	.000
رام الله والبيرة	الخليل	-.376*	.000
	نابلس	-.044-	.581
نابلس	الخليل	-.332*	.000
	رام الله والبيرة	.044	.581

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير (العمر،الجنس،المؤهل العلمي،الوظيفة،سنوات الخبرة، تصنيف الهيئة المحلية،المحافظة).

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التابة:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين بين اراء عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مدى مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الجنس.

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الجنس، والجدول (46) يوضح ذلك:

جدول رقم (46) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مدى مستوى التنمية المحلية من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	237	3.28	.635	1.230	293	0.220
انثى	58	3.17	.676			

يتضح من الجدول (46) عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية **تعزى لمتغير الجنس**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.28)، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث (3.17)، بمستوى دلالة احصائية أعلى من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (1.230)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين **بين اراء عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير العمر، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (47) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة، مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29 عاماً،	69	3.13	.551
30–39	75	3.41	.755
40–49	93	3.18	.634
50 فاكثر	58	3.37	.559
المجموع	295	3.26	.644

يتضح من الجدول (47) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير العمر، كانت متفاوتة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (48) يوضح ذلك:

جدول رقم (48) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.194	3	1.398	3.459	*.017
داخل المجموعات	117.602	291	.404		
المجموع	121.796	294			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (48) وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير العمرمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(3.459) وبدلالة إحصائية (0.017)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير العمر، تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح ممن تراوحت أعمارهم ما بن (30–39) عاماً ومن ثم كانت الفروقات لصالح ممن زادت أعمارهم عن (50 عاماً)، كما يتبين من الجدول رقم (49) أدناه.

جدول رقم(49) جدول اختبار (LSD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في في مستوى التنمية المحلية يعزىلمتغير العمر

العمر (I)	العمر (J)	Mean Difference (I-J)	Sig.
29 سنة فأقل	30–39 سنة	-.279*-	.009
	40–49 سنة	-.050-	.623
	50 سنة فأكثر	-.245*-	.031
30–39 سنة	29 سنة فأقل	.279*	.009
	40–49 سنة	.229*	.021
	50 سنة فأكثر	.034	.759
40–49 سنة	29 سنة فأقل	.050	.623
	30–39 سنة	-.229*-	.021
	50 سنة فأكثر	-.195-	.067
50 سنة فأكثر	29 سنة فأقل	.245*	.031
	30–39 سنة	-.034-	.759
	40–49 سنة	.195	.067

8. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين **بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي:**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (50) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	59	3.35	544.
بكالوريوس	166	3.31	652.
دبلوم عالي	70	3.08	673.
المجموع	295	3.26	644.

يتضح من الجدول (50) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير المؤهل العلمي، كانت متفاوتة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (51) يوضح ذلك:

جدول رقم (51) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حول اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.210	2	1.605	3.952	*0.020
داخل المجموعات	118.586	292	406.		
المجموع	121.796	294			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (51) وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير المؤهل العلميمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(3.952) وبدلالة إحصائية (0.020)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي، تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح المؤهل العلمي (دبلوم فما دون) ومن ثم كانت الفروقات لصالح المؤهل العلمي (البكالوريوس).

جدول رقم(52) جدول اختبار (LSD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في في مستوى التنمية المحلية يعزىلمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي(I)	المؤهل العلمي (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
دبلوم فما دون	بكالوريوس	.035	.719
	دراسات عليا	.269*	.018
بكالوريوس	دبلوم فما دون	-.035-	.719
	دراسات عليا	.234*	.010
دراسات عليا	دبلوم فما دون	-.269*	.018
	بكالوريوس	-.234*	.010

4 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين **بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة:**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير سنوات الخبرة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (53) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة (اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة (الهيئات المحلية)	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5 سنوات فما دون	**205**	**3.21**	**.634**
6–10	**67**	**3.30**	**.625**
11 فأكثر	**23**	**3.61**	**.693**
المجموع	**295**	**3.26**	**.644**

يتضح من الجدول (53) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير سنوات الخبرة، كانت متفاوتة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (54) يوضح ذلك:

جدول رقم (54) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حول اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة:

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	3.389	2	1.695	4.179	.016*
داخل المجموعات	118.407	292	.406		
المجموع	121.796	294			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (54) وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير سنوات الخبرةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(4.179) وبدلالة إحصائية (0.016)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير سنوات الخبرة.، تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح من خبرتهم (11 عاماً فأكثر)، كما يتبين من الجدول رقم (62) أدناه.

جدول رقم (55) جدول اختبار (LSD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في في مستوى التنمية المحلية يعزىلمتغير سنوات الخبرةعلى النحو التالي.

الخبرة (I)	الخبرة (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
5 سنوات فأقل	6−10 سنوات	-.090-	.318
	11 سنة فأكثر	-.397*	.005
6−10 سنوات	5 سنوات فأقل	.090	.318
	11 سنة فأكثر	-.307*	.047
11 سنة فأكثر	5 سنوات فأقل	.397*	.005
	6−10 سنوات	.307*	.047

5− لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين **بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الوظيفة**

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الوظيفة، والجدول (56) يوضح ذلك:

جدول رقم (56) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مستوى التنمية المحلية من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير الوظيفة

الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
رئيس بلدية/ مجلس القروي	**30**	**3.52**	**.523**	**2.301**	**293**	**0.022***
عضو بلدية/ مجلس القروي	**265**	**3.23**	**.650**			

*ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (56) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية **تعزى لمتغير الوظيفة**، حيث بلغ المتوسط الحسابي لرؤساء البلديات (3.52)، وبلغ المتوسط الحسابي لأعضاء البلديات (3.23)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (2.301)، مما يشير إلى

رفض الفرضية الصفرية. ويتضح من الجدول (64) أن الفروقات كانت لصالح رؤساء البلديات بارتفاع المتوسط الحسابي لاستجاباتهم.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، والجدول (57) يوضح ذلك:

جدول رقم (57) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مستوى التنمية المحلية من وجهة نظر أعضاء الهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تصنيف الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
بلدية	**101**	**3.69**	**.617**	**9.328**	**293**	**0.000***
مجلس قروي	**194**	**3.04**	**.538**			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (57) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبلديات (3.69)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية (3.04)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (9.328)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.

ويتضح من الجدول (57) أن الفروقات كانت لصالح البلديات، بارتفاع المتوسط الحسابي لاستجاباتهم.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين **بين اراء عينة الدراسة(أعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة أعضاء الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المحافظة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (58) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة اراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخليل	84	3.17	.878
رام الله والبيرة	121	3.30	.532
نابلس	90	3.30	.507
المجموع	295	3.26	.644

يتضح من الجدول (58) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير المحافظة، كانت متفاوتة إلى حد ما، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (59) يوضح ذلك:

جدول رقم (59) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حولاراء عينة الدراسة(اعضاء الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.986	2	.493	1.192	.305
داخل المجموعات	120.810	292	.414		
المجموع	121.796	294			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (α≤0.05)

يتضح من الجدول (59) عدم وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير المحافظةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (أعضاء الهيئات المحلية)، حيث بلغت

قيمة الإحصائي (F)(1.192) وبدلالة إحصائية (0.305)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، والفروقات إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية،وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في **مستوى التنمية المحلية** تعزى **لمتغير** (العمر،الجنس،المؤهل العلمي، تصنيف الهيئة المحلية،المحافظة).

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التابة

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) بين **بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير** الجنس

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الجنس، والجدول (60) يوضح ذلك:

جدول رقم (60) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مستوى التنمية المحلية من وجهة مراجعي الهيئات المحلية تعزى لمتغير الجنس.

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	321	2.98	.637	.022	476	0.982
انثى	157	2.98	.618			

يتضح من الجدول (60) عدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية **تعزى لمتغير الجنس**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكور (2.98)، وبلغ المتوسط الحسابي للإناث (2.98)، بمستوى دلالة احصائية أعلى من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (0.022)، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر.

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير العمر، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (61) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة، مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
29 عاماً	147	3.04	.630
30-39	83	2.95	.666
40-49	166	2.98	.631
50 فاكثر	82	2.89	.591
المجموع	478	2.98	.630

يتضح من الجدول (61) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير العمر، كانت متقاربة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (62) يوضح ذلك:

جدول رقم (62) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حول اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.256	3	.419	1.054	.368
داخل المجموعات	188.272	474	.397		
المجموع	189.528	477			

يتضح من الجدول (62) عدم وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير العمرمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(1.054) وبدلالة إحصائية (0.368)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، والفروقات إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

3-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) بين **بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المؤهل العلمي، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (63) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	106	2.97	571.
بكالوريوس	249	3.00	649.
دراسات عليا	123	2.94	644.
المجموع	478	2.98	630.

يتضح من الجدول (63) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير المؤهل العلمي، كانت متقاربة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (64) يوضح ذلك:

جدول رقم (64) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حول اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	227.	2	114.	285.	752.
داخل المجموعات	189.301	475	399.		
المجموع	189.528	477			

يتضح من الجدول (64) عدم وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير المؤهل العلميمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(0.285) وبدلالة إحصائية (0.752)، وهي أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، والفروقات إن وجدت بين المتوسطات الحسابية لم تبلغ مستوى الدلالة الإحصائية، وبناءً عليه تقبل الفرضية الصفرية.

4-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بين **بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية.**

تم استخدام اختبار العينة المستقلة Independent Sample T- test للتعرف على الفروق بين آراء أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية، والجدول (65) يوضح ذلك:

جدول رقم (65) نتائج اختبار العينات المستقلة(Independent Samples Test) في مستوى التنمية المحلية من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية

تصنيف الهيئة المحلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
بلدية	**363**	**3.12**	**.600**	**9.685**	**476**	**0.000**
مجلس قروي	**115**	**2.52**	**.497**			

***دالة عند مستوى (005)**

يتضح من الجدول (65) وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين تصورات أفـراد عينـة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية **تعزى لمتغيـر تـصنيف الهيئـة المحلية**، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبلديات (3.12)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجالس القروية (2.52)، بمستوى دلالة احصائية أقل من (0.05)، وبلغت قيمة الاحصائي (T) (9.685)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين **بين اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة**

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA للتعرف الفروق بين تصورات أفراد عينة الدراسة مراجعي الهيئات المحلية في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المحافظة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج:

جدول رقم (66) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر تقديرات أفراد عينة الدراسة اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخليل	235	3.20	.656
رام الله والبيرة	120	2.77	.520
نابلس	123	2.75	.520
المجموع	478	2.98	.630

يتضح من الجدول (66) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى التنمية المحلية حسب متغير المحافظة، كانت متفاوتة إلى حد كبير، الأمر الذي يفسر بأن هناك فروقات ظاهرة بين الاستجابات، وللتعرف على الدلالة الإحصائية لهذه الفروقات تم استخدام اختبار التباين الأحادي One Way ANOVA، والجدول (67) يوضح ذلك:

جدول رقم (67) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance) حول اراء عينة الدراسة(مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	23.579	2	11.789	33.745	.000*
داخل المجموعات	165.949	475	.349		
المجموع	189.528	477			

***دالة احصائياً عند مستوى (0.05)**

يتضح من الجدول (67) وجود فروق دالةإحصائياً في مستوى التنمية المحلية يعزى إلى متغير المحافظةمن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية)، حيث بلغت قيمة الإحصائي (F)(33.745) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية.

ومن أجل تحديد الفروقات في تصورات المبحوثين (مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المحافظة، تم إجراء اختبار (LSD) للمقارنات البعدية حيث تبين أن الفروق كانت لصالح محافظة الخليل، كما يتبين من الجدول رقم (68) أدناه.

جدول رقم (68) جدول اختبار (LSD) يبين الفروقات في تصورات المبحوثين (مراجعي الهيئات المحلية) في مستوى التنمية المحلية يعزى لمتغير المحافظة

المحافظة (I)	المحافظة (J)	الفرق بين المتوسطات (I-J)	الدلالة الاحصائية
الخليل	رام الله والبيرة	.434*	.000
	نابلس	.454*	.000
رام الله والبيرة	الخليل	-.434*	.000
	نابلس	.019	.800
Nablus	الخليل	-.454*	.000
	رام الله	-.019-	.800

جدول رقم (69) اجابات افراد عينة الدراسة (اعضاء الهيئات المحلية) حول أهم المشكلات التي تواجه الهيئات المحلية في تطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية، وأهم الحلول المناسبة للحد من هذه المشكلات امام تطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية:

المشكلات وأهم الحلول ويمكن اجمالها على النحو التالي:	عدد افراد العينة الذين تم استرداد الاستبانة منهم واجابوا على هذه المشكلات:	النسبة المئوية
1- ندرة وضعف الموارد المالية اللازمة والنقص المستمر بها، وقلة تفاعل ودعم المواطنين والمؤسسات المانحة لدعم الهيئات المحلية. **فيما كانت اهم الحلول** بضرورة دعم الهيئات المحلية ماديا، وتوفير الموارد المالية اللاومة لها للقيام بعملها على اكمل وجه.	**112**	%38
2- غياب السياسات والاستراتيجيات الواضحة وكثرة تدخل التنظيمات والعمل الحزبي في الهيئات المحلية، ونقص القوانين المتعلقة بتطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية . **فيما كانت اهم الحلول** العمل على ايجاد سياسات واستراتيجيات عمل واضحة ومحددة لعمل الهيئات المحلية،وعقد برامج تدريبية لاعضاء الهيئات المحلية بشكل مستمر، وايجاد ونص قوانين متعلقة بتطبيق الحكم الرشيد في هذه الهيئات.	**74**	%25
3- كثرة تدخل سلطات الاحتلال الجائرة في عمل الهيئات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية والامنية في فلسطين. **فيما كانت اهم الحلول** العمل على الحد من تدخلات سلطات الاحتلال في عمل الهيئات المحلية بشكل قطعي.	54	%18
4- غياب الثقافة الاجتماعية بأهمية الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية، وضعف التنسيق بين الهيئات المحلية وبينها وبين الجماهير وسيطرة العقلية العائلية في عمل الهيئات المحلية. **فيما كانت اهم الحلول** بضرورة عقد ندوات تثقيفية لاهالي المجتمعات المحلية والحد من الفساد وتقليصه، وإحداث نوع من تنسيق العمل فيما بين الهيئات المحلية.	51	%17
في حين بلغ عدد الاعضاء الذين لم يقدموا اجابات:	6	%2
المجموع	**(297) عضو**	**%100**

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- ان تصورات المبحوثين (اعضاء وجمهور مراجعيين الهيئات) حول مدى تطبيق معايير الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية قد جاءت متوسطة وقد كان هناك توافق ما بين الاعضاء والجمهور حول هذا المدى .

وتلتقي هذه النتائج مع نتيجة كل من (احمد، 2008)، والتي اشارت الى وجود واقع لتطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية بمحافظة قلقيلية بدرجة متوسطة، والتي تم تطبيقها كحالة دراسية في محافظة قلقيلية. ونتيجة (الداعور، 2008) والتي اشارت الى وجود واقع لتطبيق الحكم الرشيد في بلديات الضفة الغربية بدرجة متوسطة من وجهة نظر اعضاء البلديات في الضفة الغربية.ونتيجة (طاشمة،2010) وقد بينت هذه الدراسة الخصائص الواجب توافرها لكي يتصف الحكم بكونه رشيداً ومنها: المشاركة، المساءلة، الشرعية، الكفاءة والفاعلية، الشفافية، الاستجابة.

في حين تعارضت نتائج الدراسة مع نتيجة دراسة (اسماعيل،2005) حيث قد اشارت هذه الدراسة إلى ان المشاركة الشعبية في الهيئات المحلية الفلسطينية قد كانت ضعيفة بشكل ملحوظ، وهذه المشاركة مرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المحددات الاجتماعية والثقافية والتي بدورها تحد من هذه المشاركة في الهيئات المحلية.

2- هناك خدمات اجتماعية،واقتصادية،وصحة عامة،وبيئية يتم تقديمها الا انها جاءت بدرجات متوسطة، اي ان مستوى التنمية المحلية جاء متوسط في محافظات الضفة الغربية وان هناك توافق ما بين الاعضاء والجمهور حول هذا المستوى .

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة (الحوامدة،2001) والتي اشارات الـــى ان فاعلية المجالس التنفيذية في تحقيق اهداف التنمية المحلية في الاردن فيمـــا يخـــص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية قد كانت متوسطة الفاعلية.

فيما تعارضت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة(الربابعة،فاطمـــة،1995) والتـــي اشارت الى ان اتجاهات أفراد عينة الدراسة لدور مجالس الخدمات المـــشتركة فـــي الاردن في مجال التنمية المحلية قد كانت إتجاهات سلبية.

وتعارضت ايضا مع دراسة (فارع، عبد الملك، 2008) والتي اشارت الـــى ضـــعف المجالس المحلية اليمنية في تحقيق التنمية المحلية لسيطرة المشائخ وابناهم على مقاعد المجالس المحلية،وان المصلحة الحزبية والشخصية تغلب على المصلحة العامة، وعدم الاهتمام بالبنية التحتية اهتماما كبيرا.

3-توجد علاقة بين تطبيق الحكم الرشيد (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، ســيادة القانون) فـــي الهيئـــات المحليـــة والتنميـــة المحليـــة المتمثلـــة بتـــوفر الخـــدمات الاجتماعية،الاقتصادية،الصحة العامة،البيئية.(من وجهة نظـــر اعـــضاء وجمهـــور مراجعي الهيئات المحلية) الا ان قوة هذه العلاقة من وجهة نظر جمهور المراجعين كانت اكبر من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية.

4-وقد بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيـــق الحكم الرشيد في مجالات (المشاركة، الشفافية، المساءلة،) علـــى تـــوفر الخـــدمات الاجتماعية من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية ، ومن خلال قراءة قيمـــة Beta قد كان لبعد الشفافية الاثر الاكبر على توفر هذه الخـــدمات الاجتماعيـــة تـــلاه بعـــد المشاركة ثم بعد المساءلة من وجهة نظر الاعضاء ، في حين تبين وجـــود أثـــر ذو دلالة احصائية في مجالات (المشاركة ، الاستجابة ،الشفافية) على تـــوفر الخـــدمات الاجتماعية من وجهة نظر جمهور مراجعي الهيئات المحلية ، وقد كان لبعد الشفافية التأثير الاكبر على توفر هذه الخدمات ثم بعد المشاركة ثم بعد الاستجابة من وجهـــة نظر جمهور المراجعين.

5-وقد بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيـــق الحكم الرشيد في مجالات (المشاركة، الشفافية، سيادة القـــانون) وتـــوفر الخـــدمات الاقتصادية من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية ومن خلال قراءة قيمة Beta قد

كان لبعد المشاركة وسيادة القانون التأثير الاكبر على توفر الخدمات الاقتصادية تلاه بعد الشفافية، في حين تبين وجود أثر ذو دلالة احصائية في مجالات (الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) على توفر الخدمات الاقتصادية من وجهة نظر جمهور مراجعي الهيئات المحلية .ومن خلال قراءة قيمة Beta قد كان لبعد المساءلة الاثر الاكبر على توفر هذه الخدمات الاقتصادية تلاه بعد الشفافية ثم بعد سيادة القانون من وجهة نظر المراجعين.

6-وقد بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد في مجالات (الشفافية، المساءلة، سيادة القانون) وتوفر خدمات الصحة العامة من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية ومن خلال قراءة قيمة Beta قد كان لبعد الشفافية الاثر الاكبر على توفر هذه الخدمات تلاه بعد المساءلة ثم بعد سيادة القانون وذلك من وجهة نظر الاعضاء، في حين بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد في مجال (الشفافية) وتوفر خدمات الصحة العامة من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية ومن خلال قراءة قيمة Beta فقد تبين ان بعد الشفافية له الاثر الاكبر على توفر هذه الخدمات من وجهة نظر المراجعين.

7-وقد بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد في مجالات (المشاركة، سيادة القانون) وتوفر الخدمات البيئية من وجهة نظر اعضاء الهيئات المحلية ومن خلال قراءة قيمة Beta قد كان لبعد المشاركة الاثر الاكبر على توفر هذه الخدمات ثم بعد سيادة القانون، في حين بين نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق الحكم الرشيد في مجالات (الشفافية، الاستجابة) وتوفر الخدمات البيئية من وجهة نظر مراجعي الهيئات المحلية ومن خلال قراءة قيمة Beta تبين ان بعد الشفافية له التأثير الاكبر على توفر هذه الخدمات تلاه بعد الاستجابة.

وتتفق هذه النتائج من نتيجة دراسة (عبد القادر، 2012) ان عملية التنمية تكون اكثر سرعة واستدامة وعدالة اذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، وان الوحدات المحلية أكثر قدرة وكفاءة في تقديم الخدمات العامة الحكومية المركزية نتيجة لقربها

من الجماهير، وان تمكين المحليات من خلال تطبيق اللامركزية والحكم الرشيد يساعد على سرعة واستدامة وعدالة التنمية المحلية.

8-وقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء ومراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير الجنس وهذا يشير الى ان الفوارق بين الذكور والاناث في بيئة عمل الهيئات المحلية الفلسطينية قد تقلصت الى حد كبير والى ان الذكور والاناث من جمهور الهيئات المحلية متشاركون الرأي حول مستوى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية.

9-وقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد وفي مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر، وقد كانت الفروق لصالح ممن تراوحت اعمارهم بين (30-39) عاما،تلاه ممن تراوحت اعمارهم بين(50)عاما فأكثر بينما لم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (مراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير العمر وهذا يشير الى ان كافة (مراجعو الهيئات المحلية الفلسطينية) يتشاركون الرأي حول مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية.

10- وقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد وفي مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي وقد كانت الفروق لصالح من هم دبلوم فما دون ثم البكالوريوس،بينما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اراء عينة الدراسة (مراجعو الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وهذا يشير الى ان جمهور مراجعو الهيئات المحلية يتشاركون الرأي حول مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية.

11- وقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد وفي مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة وقد كانت الفروق لصالح من هم ما بين (11 عاما فأكثر).

12- وقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد وفي مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير

الوظيفة وقد كانت الفروق لصالح رؤساء البلديات بارتفاع المتوسط الحسابي لاستجاباتهم وقد يكون مبرر ذلك الى الوظيفة التي يشغلها كونه رئيس بلدية او رئيس مجلس.

13- وقد تبين وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء ومراجعي الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير تصنيف الهيئة المحلية وقد كانت الفروقات لصالح البلديات بارتفاع متوسطهم الحسابي، ومبرر ذلك الى ان البلديات عليها التزامات أكثر من المجالس القروية وخاصة لارتفاع عدد سكانها.

14- وقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في تصورات المبحوثين (اعضاء الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد ومستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة، بينما اوجدت فروق ذات دلالة احصائية بين اراء (عينة الدراسة مراجعو الهيئات المحلية) في مدى تطبيق الحكم الرشيد وفي مستوى التنمية المحلية تعزى لمتغير المحافظة وقد كانت الفروقات لصالح محافظة الخليل وقد يكون تبرير ذلك ناتج عن عدد سكان محافظة الخليل لكونه كبير نسبيا عن باقي المحافظات. وان هذه امر طبيعي بالنسبة لاعضاء الهيئات المحلية لان ذلك يميل الى جانب عملهم.

وقد تبين من خلال إجابات اعضاء الهيئات المحلية حول اهم المعيقات التي تواجه تطبيق الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية في فلسطين بأن المشكلات الرئيسية امام هذه الهيئات المحلية هي:

أ- ندرة والضعف المستمر في الموارد المالية،وقلة تفاعل ودعم المواطنون والمؤسسات المانحة والحكم المحلي لها في حين كانت اهم الحلول بضرورة دعم الهيئات المحلية ماديا وتوفير الموارد المالية اللازمة للقيام بعملها على اكمل وجه.

وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (اسماعيل،2005) حيث قد اشار الى نقص التمويل للهيئات المحلية يشكل احد اهم التحديات امام الهيئات المحلية الفلسطينية.

وتوافقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة(**hossain, 2013**): بعنوان النفقات البلدية الفقيرة لتطوير البنية التحتية وفجوة الاستثمار "حالة دراسية في بنغلادش". وقد جاءت هذه الدراسة لتقييم القدرات المالية الفقيرة في تلبية المطالب والاحتياجات لتطوير مرافق البنى التحتية والخدمات الاخرى، حيث ألقت الدراسة الضوء على المطالب والاحتياجات الأساسية المتزايدة في ظل عدم وجود الموارد والقدرات المالية

المتوافرة لسد مثل تلك الاحتياجات وقد كانت نتائج الدراسة تؤكد الضعف في القدرات المالية.

ب- هذا وقد كان العائق الثاني يتمثل بعدم وجود سياسات واستراتجيات واضحة للعمل في هذه الهيئات وضعف في نصوص القوانين المتعلقة بالتنمية المحلية وعم وجود قوانين خاصة بتطبيق الحكم الرشيد في هذه الهيئات وهذا بالاضافة الى كثرة تدخل الاحزاب والعمل التنظيمي والتنظيمات في عمل هذه الهيئات المحلية وضعف الإدارة والتخطيط في هذه الهيئات والنقص المستمر في البرامج التدريبية لاعضاء الهيئات المحلية وقد كانت اهم الحلول العمل على ايجاد سياسات واستراتيجيات عمل واضحة ومدروسة لعمل الهيئات المحلية وعقد برامج تدريبية لاعضاء الهيئات المحلية بشكل مستمر والعمل على ايجاد قوانين خاصة بتطبيق الحكم الرشيد ومعاييره في الهيئات المحلية الفلسطينية.

وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة (الصواف،2010) والتي اشارات الى ضعف الدور المحدد قانونا والمتعلق بالمشاركة في إدارة الخدمات العامة، وكذلك عدم انتشار ثقافة الشفافية وضعف الإقتناع بها لدى القيادات التنفيذية، وهذا بالإضافة إلى عدم الاقتناع السياسي ان المنتخبين من المجتمع المحلي قادرين على المشاركة في إتخاذ القرارات المحلية، وبالتالي فقد كشفت هذه الدراسة على ان دور المجالس المحلية في مصر محدود في تحديد الاحتياجات وإعداد الخطط المحلية.

ت- وتمثل العائق الثالث بتدخل سلطات الاحتلال الصهيوني الجائرة بحق الشعب الفلسطيني وعمل الاجهزة والهيئات المحلية وذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية والامنية للمناطق الفلسطينية، وقد كانت اهم الحلول الحد من تدخلات الاحتلال في عمل الهيئات المحلية بشكل قطعي.

وتلتقي نتائج هذه الدراسة مع نتيجة (**Razen and Hazan, 2004**)**:** ووفقاً لهذه الدراسة كان هناك إختلافات بين الجوانب اليهودية والعربية في الإدارة والوصول إلى الخدمات وإدارة الحكم المحلي واختلافا على الحدود السياسية.

ث- وتمثل العائق الرابع بعدم وجود تنسيق فيما بين الهيئات المحلية وفيما بينها وبين الجماهير،وغياب الثقافة الاجتماعية بأهمية الحكم الرشيد والتنمية المحلية وسيطرة بعض جوانب الفساد كالرشوة والواسطة في عمل الهيئات المحلية وسيطرة العقلية العائلية في عمل الهيئات المحلية، وقد كانت اهم الحلول بعقد دورات وندوات تثقيفية لاهالي المجتمعات المحلية والحد من الفساد وتقليصه وإحداث نوع من تنسيق العمل فيما بين الهيئات المحلية.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما خلصت اليه الدراسة الميدانية من نتائج، وتحليل هذه النتائج فإن الباحث يتقدم بالاقتراحات والتوصيات التالية، والتي يمكن أن تعمل على زيادة مستوى تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية بما يؤدي الى تحسين مستوى التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية، وبالتالي تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين، وهذه الاقتراحات والتوصيات هي على النحو التالي:

اولا: توصيات عملية

1- يتوجب على الهيئات المحلية الفلسطينية ضرورة الاهتمام والمحافظة على سيادة القانون والمساءلة في الهيئات المحلية لما له من اثر واضح في عمل الهيئات المحلية الفلسطينية، وذلك من خلال العمل على زيادة التزامها بالاطر القانونية اثناء تأديتها النشاطات التنموية، والعمل على تقديم الخدمات التنموية بصورة عادلة لكافة افراد المجتمع المحلي، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بتطوير نظام الشكاوى والمحافظة عليه بحيث يسمح للمواطنين برفع الشكاوى حول المشاريع التنموية المنوي اقامتها.

2- يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بدرجة اكبر بمعايير المشاركة، الاستجابة، والشفافية في الهيئات المحلية لما لها من اثر على تحسين التنمية المحلية وجعلها اكثر سرعة واستدامة وذلك من خلال تشجيع المواطن على حضور جلسات الهيئات المحلية المنعقدة للمساهمة بالتنمية المحلية، ووضع برامج او سياسات محددة في كل هيئة محلية لمشاورة اهالي المجتمع المحلي وإشراكهم في تحديد اولويات المشاريع المقترحة، وكذلك الامر توفير السبل والامكانات المناسبة لاهالي المجتمع المحلي لإشراكهم في تنفيذ القرارات المحلية، والعمل على توفير الامكانيات والاليات المناسبة في الهيئات المحلية لتلبية رغبات واحتياجات اهالي المجتمع المحلي، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بنشر التقارير والمعلومات المتعلقة بالتنمية المحلية امام المجتمع المحلي.

3- يوصي الباحث بضرورة وضع سياسات عمل واستراتيجيات من قبل وزارة الحكم المحلي للحد من تدخلات سلطات الاحتلال الصهيوني في عمل الهيئات

المحلية الفلسطينية، حيث ان مثل هذا التدخل قد يعيق عمل الهيئات المحلية الفلسطينية في تطبيق الحكم الرشيد والتنمية المحلية.

4- يوصي الباحث بضرورة توفير الموارد المالية والمادية الكافية للهيئات المحلية الفلسطينية وذلك لتسهيل قيامها بعملها على اكمل وجه.

5- يوصي الباحث بضرورة العمل على منح الهيئات المحلية مرونة كافية ومزيد من اللامركزية للقيام بعملها على اكمل وجه دون تدخل من السلطات المركزية، هذا فضلا عن ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات عمل محددة بوضوح وواضحة لعمل الهيئات المحلية في مجتمعاتها المحلية.

6- يوصي الباحث بضرورة إيجاد وسن نصوص قانونية واضحة ومتعلقة بأهمية تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية.

7- يتوجب على الهيئات المحلية الاهتمام بدرجة اكبر بالخدمات الاجتماعية، والاقتصادية والصحة العامة والبيئية، من خلال الالتزام بتقديمها بشكل مستمر ودائم، وبما يتناسب مع احتياجات اهالي المجتمع المحلي.

ثانيا: توصيات علمية

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث في مجال أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية، ومن هذه الدراسات التي يمكن اقتراحها ما يلي:

- اقتصرت هذه الدراسة على خمس معايير للحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية وهي (المشاركة، الاستجابة، الشفافية، المساءلة، وسيادة او حكم القانون) وبناء على ذلك يوصي الباحث بإجراء دراسات في مجال أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية على التنمية المحلية بحيث يتم دراسة عدد أكبر من المعايير في هذه الهيئات المحلية.
- اقتصرت هذه الدراسة على ثلاثة محافظات من محافظات الضفة الغربية وهي (محافظة رام الله والبيرة،ونابلس،والخليل) وبناء على ذلك يوصي الباحث بإجراء دراسات في مجال أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية الفلسطينية على التنمية المحلية بحيث يتم دراسة عدد أكبر من المحافظات.
- كذلك الامر يوصي الباحث بإجراء دراسات مقارنة ما بين محافظات الضفة الغربية ومحافظات القطاع(قطاع غزة) وذلك لكونه مفصولا بالوضع الحالي عن الضفة الغربية، بحيث يتم اظهار أوجه التشابه والاختلاف ما بين واقع الحال في محافظات الضفة الغربية ومحافظات القطاع (قطاع غزة) فيما يخص اثر تطبيق الحكم الرشيد على التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابو رحمة، القاروط (2008)،هيئاتنا المحلية صباح الخير: **مقالات في الإدارة وعن الهيئات المحلية**، ط (1)، رام الله- فلسطين: وزارة الحكم المحلي.
- ابو شمالة، إسماعيل واخرون (2003)، **التجمع الفلسطيني للتربية من أجل التنمية**، غزة- فلسطين: معهد كنعان التربوي النمائي.
- ابو فشة، وسيم (2009)، **النساء في المجالس والهيئات المحلية واقع وتحديات**، القدس: جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية.
- أحمد، أيمن (2008)، **المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- اسماعيل، عبد الكريم (2005)، **دور الهيئات المحلية الفلسطينية في تعزيز المشاركة وإحداث التنمية السياسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- اشتية, محمد وحباس ,اسامة (2004), **البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين النشأة والوظيفة ودورها في التنمية الاقتصادية**, (ط1), المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.
- بربر، كامل (1996)، **نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (ط1)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- الجرباوي، علي (1996)، **اي نوع من السلطة المحلية نريد؟دراسة الحالة الفلسطينية**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

- جورجي، جميل (2011)، سبل تنمية الموارد المالية المحلية في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر نحو اصلاح وتطوير نظام الادارة المحلية في مصر في الألفية الثالثة، 15-16 ابريل 2007م بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، **مجلة البحوث الإدارية**، ص: 107-150.

- حسنى، حسن(2011)، سوق المال ودوافع مسيرة التنمية المحلية "نماذج مقترحة في بعض التجارب الدولية، مؤتمر نحو اصلاح وتطوير نظام الادارة المحلية في مصر في الألفية الثالثة، 15-16 ابريل 2007م بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، **مجلة البحوث الإدارية**، ص: 42-55.

- الحوامدة، نضال (2001)، فاعلية المجالس التنفيذية في تحقيق أهداف التنمية المحلية والعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر أعضاء تلك المجالس في محافظات جنوب المملكة الاردنية الهاشمية "دراسة ميدانية". **مؤتة للبحوث والدراسات**،16(6): ص 161-196.

- خاطر, احمد (2005), **تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات - بحوث العمل وتشخيص المجتمع)**, الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- خاطر, احمد(1999), **تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في اطار ثقافة المجتمع**, الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- الداعور، إسلام (2008)، **مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.

- الربابعة، فاطمة (1995)، **دور مجالس الخدمات المشتركة في التنمية المحلية في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

- رحال, عمر والصاوي, علي وابو حلاوة, كريم(2010), **الشباب والمجتمع:دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح**, (ط 1), رامالله: مركز اعلام حقوق الانسان والديموقراطية.

- شكري، فهمي (2000)، **تعميق الديموقراطية للحكم المحلي في لندن**، (ط1)، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الشيخلي، عبد الرازق (2001)، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (ط 1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- الصواف، محمد (2010)، دور المجالس الشعبية المحلية في ادارة الخدمات العامة، مؤتمر نحو اصلاح وتطوير نظام الادارة المحلية في مصر في الألفية الثالثة، 15 – 16 ابريل 2007م بمركز الاستشارات والبحوث والتطوير بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، **مجلة البحوث الإدارية**، ص: 72–84.

- طاشمة، بومدين (2010)، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، **التواصل**،(26): 28–32.

- الطعامنة، محمد و عبد الوهاب، سمير (2005)، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

- الظاهر، خالد (1999م)، دور المجالس المحلية في التنمية الاجتماعية، **إربد للبحوث والدراسات**، 2 (1): ص 107–126.

- عبد الحميد، عبد المطلب، (2001)، **التمويل المحلي(والتنمية المحلية)**،شارع زكريا غنيم: الدار الجامعية.

- عبد القادر، عيدرشاد (2012)، دور اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، 1(1): 151 – 170.

- عبد النور، ناجي (2010)، **الدور التنموي للمجالس المحلية في اطار الحوكمة**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة عنابا.

- عبد الوهاب، سمير (2007)، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، **بحوث واوراق عمل المؤتمر العربي الخامس**، الشارقة، ص 3–225.

- عبدالله, محمد (2006), **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**, الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- عثمان, زياد (2011), **الانتخابات الفلسطينية:إعادة تقييم**, رام الله: مركز راماالله لدراسات حقوق الانسان.
- العكش, فوزي و الاعرج, حسين و جبر, هشام (1996), **الادارة المحلية في فلسطين والعالم العربي**, (ط 1), منشورات جامعة القدس المفتوحة.
- عمرو،عدنان (2011)، **الإدارة المحلية في فلسطين**، الاسكندرية: منشأة المعارف.
- عيسى، عبد الناصر(2012)، استشراق مدى الحاجة للإهتمام بإحداث تنمية في المجتمعات المحلية بمنطقة الجوف، **مجلة الثقافة والتنمية**، (54): 176-204.
- عيسى، محمد (2008)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية.**بحوث اقتصادية عربية**، 15(43-44): ص156-174.
- فارع، عبد الملك (2008)، **المجالس المحلية ودورها التنموي في اليمن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.
- الفرنجي, نادين (2012), **التنمية والتربية والحكم الصالح تركيز في الحالة البنانية**, (ط 1), بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- قاسم، قاسم (1993)، تطوير أداء القيادات المحلية في الادارة والحكم المحلي، **مجلة دراسات**، (53): ص36-80.
- كريم, حسن (2004), مفهوم الحكم الصالح.**المستقبل العربي**,27 (309): 40-61.
- المبيضين, صفوان والطراونة, حسين وعبد الهادي, توفيق(2011), **المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية**, عمان:دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- المجني، محمد (2013)، الادارة المحلية والتنمية. **مجلة الفقه والقانون**،(6): ص42-61.
- محمد, جبريل و رحال, عمر 2003), **مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين**, رام الله: مركز راماالله لحقوق الانسان.
- محمود، منال (2000)، **التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- المشاقبة, امين وعلوي, المعتصم (2010), **الاصلاح السياسي والحكم الرشيد**, عمان: مطبعة السفير.

- المطيري, تامر و زروق, خالد ومحمد, عبد العظيم (1989), **الادارة المحلية في المملكة العربية السعودية**, الادارة العامة للبحوث.

- المعاني، أيمن (2013)، **الإدارة المحلية**، (ط 2)، عمان: دار وائل للنشر.

- المعاني، ايمن و ابو فارس، محمود (1991)، **الإدارة المحلية بين النظرية والتطبيق**، (ط 1)، الجامعة الاردنية.

- وهدان، وليد و طريش، منيف (2004)، **العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي الصلاحيات وإشكالية العلاقة**، بيرزيت معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Berner, Maureen. Bronson, Matt (2005), A Case Study of Program Evaluation in Local Government: Building Consensus through Collaboration**. Public Performance & Management Review**, 28(3)،309-325.

- Coombs, Vera.(1997), Governance Education: Helping City Councils Learn. **Public Administration Review,**57(6),490-500.

- Cox, Kevin R. and Mair, Andrew.(1988), Locality and Community in the Politics of Local Economic Development. **Annals of the Association of American Geographers**, 78(2)،307-325.

- Cox, Kevin R.(2004), Globalization and the Politics of Local and Regional Development: The Question of Convergence**. Transactions of the Institute of British Geographers**, 29(2), 179-194.

- Dhimitri, Eva. Cucllari, Frederik. and Cini, Mirela. (2013), Local Government Reform and Regional development in Albania. **International Journal of Innovations in Business**, 2(3), 277-292.
- Firman, Tommy.(2009), Decentraliztion Reform and Local – Government Proliferntion in Indonesia: Towards a Fragmentation of Regional Development. **Review of Urban & Regional Development Studies**, 21(2-3), 144-157.
- Fischer, W. Rivas, V.and Cendrero, A. (1995), Local Government Planning for Coastal Protection: A Case Study of Cantabrian Municipalities Spain**. Journal of Coastal Research**, 11(3), 858-874.
- Goodwin, Mark. Painter, Joe. (1996), Local Governance, the Crises of Fordism and the Changing Geographies of Regulation. **Transactions of the Institute of British Geographers**, 21(4), 635-648.
- Hope, Kempe. (2009), Capacity Development for Good Governance in Developing Societies: Lessons from the Field**. Development in Practice,** 19(1), 79-86**.**
- Hossain, Mohammad. (2013), Poor Municipal Spending for Infrastructure Development and Gap for Investment: A Case of Bangladesh**. International Journal of Business and Management**, 8(11),27-27.
- James R. Keese and Argudo.(2006), Decentralisation and NGO-Municipal Government Collaboration in Ecuador. **Development in Practice,** 16(2), 114 127.

- Johnston R. J.(1974), Local Effects in Voting at a Local Election. **Annals of the Association of American Geographers,** 64(3), 418-429**.**

- Morgan, Jonathan .(2010), Governance, Policy Innovation, and Local Economic Development in North Carolina. **The Policy Studies Journal**، 38(4), 679-702.

- Razin, Eran. Hazan, Anna.(2004), Municipal Boundary Conflicts between Jewish and Arab Local Authorities in Israel: Geography of Administration or Geopolitics? **Geografiska Annaler**, 86(2), 79-94.

- Woodbury, kim. Doollery, brain. and Rao, prasada. (2003), Is Local Government Efficiency Measurement in Australia Adequate? An Analysis of the Evidence. **Public Performance & Management Review**, 27(2),77-9.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- **موقع الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني:**

- **http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/gover.htm 2014/ 4/29 تاريخ الدخول للموقع.**

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة اعضاء الهيئات المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان اعضاء الهيئات المحلية

استبيان بعنوان: " أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية "

السادة /رئيس وأعضاء الهيئات المحلية المحترمين.

تحية طيبة وبعد:

نأمل بالإجابة على اقسام الاستبانه المرفقة والتي تهدف الى جمع البيانات حول موضوع (اثـــر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية) وذلك بغية اتمام رسالة الماجستير التي اقوم بإعدادها في الجامعة الاردنية.

علماً بان المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحث

احمد نبيه احمد زيادة

الجامعة الاردنية – كلية الدراسات العليا

<u>القسم الاول:</u>الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة (x) للإجابة المناسبة:

1- الجنس: ذكر انثى

2- العمر: 29 فما دون 30-39

40-49 50 فاكثر

3- المؤهل العلمي:

دبلوم فما دون بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه

4- سنوات الخبرة: 5 فما دون 6-10 11 فأكثر

5-الوظيفة التي تشغلها: رئيس البلدية/المجلس القروي.

عضو بلدية/مجلس قروي.

6 - تصنيف الهيئة المحلية: بلدية مجلس قروي

7- المحافظة: الخليل.

رام الله والبيرة.

نابلس.

القسم الثاني: الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة (x) للإجابة المناسبة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المشاركة						
1	تفسح الهيئة المحلية المجال لأهالي المجتمع المحلي لحضور الجلسات والاجتماعات المنعقدة دون أي عوائق او محددات لحضور الجلسات.					
2	تقوم الهيئة المحلية بمشاورة أهالي المجتمع المحلي وإشراكهم في تحديد اولويات المشاريع المقترحة.					
3	توفر الهيئة المحلية السبل والإمكانيات المناسبة لأهالي المجتمع المحلي لإشراكهم في تنفيذ القرار المحلي.					
4	يقوم المواطن بحضور ندوات الهيئة المحلية المنعقدة للمساهمة بالتنمية المحلية.					
5	تسعى الهيئة المحلية للحصول على رضا اهالي المجتمع المحلي.					
الاستجابة						
6	تقوم الهيئة المحلية بتقديم الخدمات التنموية بالحياد لكافة افراد المجتمع المحلي.					
7	تتوفر الامكانات والآليات المناسبة لدى الهيئة المحلية لتلبية رغبات واحتياجات اهالي المجتمع المحلي.					
8	تقوم الهيئة المحلية بتلبية رغبات اهالي المجتمع الفعلية دون أي عوائق زمنية.					
9	يوجد في الهيئة المحلية قسم لخدمات الجمهور للرد على مطالب ورغبات المواطن.					
10	تستجيب الهيئة المحلية لشكاوى المواطنين ولا تهملها.					
الشفافية						
11	تقوم الهيئة المحلية بنشر تقاريرها في ندوات عامة امام المجتمع المحلي.					
12	تقوم الهيئة المحلية بنشر الميزانية السنوية ليطلع عليها اهالي المجتمع المحلي.					
13	يستطيع المواطن الحصول على أي معلومات من الهيئة المحلية حول المشاريع التنموية.					
14	يوجد للهيئة المحلية صفحة الكترونية بحيث تمكن المواطن من الاطلاع على اهم النشاطات التنموية.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
15	ان موظفي الهيئة المحلية مدربون بشكل مناسب للرد على اسئلة اهالي المجتمع حول المشاريع التنموية.					
16	تعلم الهيئة المحلية المواطنين بالمشاريع التنموية بأسلوب مناسب ووقت كافي.					
المساءلة						
17	هناك نظام شكاوى متبع في الهيئة المحلية بحيث يسمح للمواطن برفع الشكاوى حول المشاريع التنموية المنوي اقامتها.					
18	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة اللجان المختصة من اهالي المجتمع المحلي.					
19	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة وزارة الحكم المحلي حول اولويات المشاريع التنموية.					
20	تقوم الهيئة المحلية بتوفير الاجواء المناسبة لاستقبال اللجان الرقابية المكونة من افراد المجتمع المحلي.					
21	تلتزم الهيئة المحلية بتقديم المعلومات اللازمة تجاه أي استفسار موجه لها من اهالي المجتمع المحلي.					
سيادة القانون						
22	تلتزم الهيئة المحلية بالأطر القانونية اثناء تأديتها النشاطات التنموية.					
23	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الدين.					
24	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الجنس.					
25	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن مكان سكن المواطن.					

القسم الثالث: التنمية المحلية

الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة (x) للإجابة المناسبة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المتغير التابع (التنمية المحلية)						
الخدمات الاجتماعية						
26	يوجد نادي اجتماعي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
27	يوجد نادي ثقافي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
28	تساهم الهيئة المحلية بإنشاء المدارس في منطقتي المحلية.					
29	توجد مكتبة عامة في منطقتي المحلية وقد تم انشاؤها بمبادرة من الهيئة المحلية.					
30	يوجد ملجئ لحماية المحتاجين في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
31	توجد حديقة عامة في منطقتي المحلية انشئت من قبل الهيئة المحلية.					
الخدمات الاقتصادية						
32	يوجد اسواق عامة منظمة في منطقتي المحلية تم انشاؤها من قبل الهيئة المحلية.					
33	تقوم الهيئة المحلية بتنظيم الحرف والصناعات في منطقتي المحلية.					
34	يوجد مواقف عامة للمركبات في منطقتي المحلية تم انشاؤها بمبادرة من قبل الهيئة المحلية.					
خدمات الصحة العامة						
35	يوجد مركز صحي في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
36	تقوم الهيئة المحلية باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.					
37	تقوم الهيئة المحلية بمراقبة المساكن والمحلات الاخرى للتأكد من تصريف نفايتها بصورة منتظمة.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
38	تساهم الهيئة المحلية بمراقبة المواد الغذائية لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها.					
خدمات بيئية						
39	تقوم الهيئة المحلية بجمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل.					
40	تقوم الهيئة المحلية بتكليف اصحاب المنازل بإقامة الاسوار حولها.					
41	تقوم الهيئة المحلية بتخطيط البلدة والشوارع وإنارتها وتشجيرها.					
42	تقوم الهيئة المحلية بإنشاء وتنظيم المقابر.					
43	تقوم الهيئة المحلية بإدارة المصادر الطبيعية مثل الينابيع والأحراش.					

<u>القسم الرابع:</u>

س1: برأيك ما هي اهم المعوقات التي تواجه الهيئات المحلية لتطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في المحافظات الفلسطينية؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

س2: برأيك ما هي اهم الحلول التي تراها مناسبة لحل المشكلات او المعوقات التي تواجه الهيئات المحلية لتطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية لتحقيق التنمية المحلية؟

……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………………………………………………………………………………
……………

ملحق رقم (2)

استبانة جمهور مراجعو الهيئات المحلية

بسم الله الرحمن الرحيم

استبيان مراجعي الهيئات المحلية

استبيان بعنوان: "أثر تطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية "

الاخوة والأخوات الكرام

تحية طيبة وبعد:

نأمل بالإجابة على اقسام الاستبانه المرفقة والتي تهدف الى جمع البيانات حول موضوع (اثرتطبيق الحكم الرشيد في الهيئات المحلية على التنمية المحلية في محافظات الضفة الغربية)وذلك بغية اتمام رسالة الماجستير التي اقوم بإعدادها في الجامعة الاردنية.

علماً بان المعلومات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الباحث

احمد نبيه احمد زيادة

الجامعة الاردنية – كلية الدراسات العليا

<u>القسم الاول:</u>

الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة (x)للإجابة المناسبة:

1- الجنس: ذكر انثى

2- العمر: 29 فما دون 30-39

40-49 50 فأكثر

3- المؤهل العلمي:

دبلوم فما دون. بكالوريوس . دبلوم عالي . ماجستير. دكتوراه.

4 - تصنيف الهيئة المحلية: بلدية. مجلس قروي.

5- المحافظة: الخليل.

رام الله والبيرة.

نابلس.

القسم الثاني:الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة (x) للإجابة المناسبة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المشاركة						
1	تفسح الهيئة المحلية المجال لأهالي المجتمع المحلي لحضور الجلسات والاجتماعات المنعقــدة دون أي عوائق او محددات لحضور الجلسات.					
2	تقوم الهيئة المحلية بمشاورة أهالي المجتمع المحلي وإشراكهم في تحديد اولويات المشاريع المقترحة.					
3	توفر الهيئة المحلية السبل والإمكانيــات المناســبة لأهالي المجتمع المحلي لإشراكهم في تنفيذ القرار المحلي.					
4	اقوم بحضور ندوات الهيئــة المحليــة المنعقــدة للمساهمة بالتنمية المحلية.					
5	تسعى الهيئة المحلية للحصول على رضا اهــالي المجتمع المحلي.					
الاستجابة						
6	تقوم الهيئة المحلية بتقديم الخدمات التنموية بالحياد لكافة افراد المجتمع المحلي.					
7	تتوفر الامكانات والآليات المناســبة لــدى الهيئــة المحلية لتلبية رغبات واحتياجات اهالي المجتمــع المحلي.					
8	تقوم الهيئة المحلية بتلبية رغبات اهالي المجتمــع الفعلية دون أي عوائق زمنية.					
9	يوجد في الهيئة المحلية قسم لخدمات الجمهور للرد على مطالب ورغبات المواطن.					
10	تستجيب الهيئة المحلية لــشكاوى المــواطنين ولا تهملها.					
الشفافية						
11	تقوم الهيئة المحلية بنشر تقاريرها في ندوات عامة امام المجتمع المحلي.					
12	تقوم الهيئة المحلية بنشر الميزانية السنوية ليطلع عليها اهالي المجتمع المحلي.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
13	استطيع الحصول على أي معلومات من الهيئة المحلية حول المشاريع التنموية.					
14	يوجد للهيئة المحلية صفحة الكترونية بحيث تمكني من الاطلاع على اهم النشاطات التنموية.					
15	ان موظفي الهيئة المحلية مدربون بشكل مناسب للرد على اسئلة اهالي المجتمع حول المشاريع التنموية.					
16	تعلم الهيئة المحلية المواطنين بالمشاريع التنموية بأسلوب مناسب ووقت كافي.					
المساءلة						
17	هناك نظام شكاوى متبع في الهيئة المحلية بحيث يسمح للمواطن برفع الشكاوى حول المشاريع التنموية المنوي اقامتها.					
18	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة اللجان المختصة من اهالي المجتمع المحلي.					
19	تخضع الهيئة المحلية لمساءلة وزارة الحكم المحلي حول اولويات المشاريع التنموية.					
20	تقوم الهيئة المحلية بتوفير الاجواء المناسبة لاستقبال اللجان الرقابية المكونة من افراد المجتمع المحلي.					
21	تلتزم الهيئة المحلية بتقديم المعلومات اللازمة تجاه أي استفسار موجه لها من اهالي المجتمع المحلي.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
سيادة القانون						
22	تلتزم الهيئة المحلية بالأطر القانونية اثناء تأديتهــا النشاطات التنموية.					
23	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهــالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الدين.					
24	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهــالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن الجنس.					
25	تقدم الخدمات التنموية وفق القانون لكافة اهــالي المجتمع المحلي بصرف النظر عن مكان ســكن المواطن.					

القسم الثالث: التنمية المحلية

الرجاء الاجابة عن الاسئلة التالية بوضع اشارة(x) للإجابة المناسبة:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
المتغير التابع (التنمية المحلية)						
الخدمات الاجتماعية						
26	يوجد نادي اجتماعي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
27	يوجد نادي ثقافي في منطقتي المحلية انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
28	تساهم الهيئة المحلية بإنشاء المدارس في منطقتي المحلية.					
29	توجد مكتبة عامة في منطقتي المحلية وقد تم انشاؤها بمبادرة من الهيئة المحلية.					
30	يوجد ملجئ لحماية المحتاجين في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
31	توجد حديقة عامة في منطقتي المحلية انشئت من قبل الهيئة المحلية.					
الخدمات الاقتصادية						
32	يوجد اسواق عامة منظمة في منطقتي المحلية تم انشاؤها من قبل الهيئة المحلية.					
33	تقوم الهيئة المحلية بتنظيم الحرف والصناعات في منطقتي المحلية.					
34	يوجد مواقف عامة للمركبات في منطقتي المحلية تم انشاؤها بمبادرة من الهيئة المحلية.					
خدمات الصحة العامة						
35	يوجد مركز صحي في منطقتي المحلية وقد انشئ بمبادرة من الهيئة المحلية.					
36	تقوم الهيئة المحلية باتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة في منطقتي المحلية.					
37	تقوم الهيئة المحلية في منطقتي المحلية بمراقبة المساكن والمحلات الاخرى للتأكد من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة.					

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
38	تساهم الهيئة المحلية في منطقتي المحلية بمراقبة المواد الغذائية لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها.					
خدمات بيئية						
39	تقوم الهيئة المحلية في منطقتي المحلية بجمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل.					
40	تقوم الهيئة المحلية بتكليف اصحاب المنازل بإقامة الاسوار حولها.					
41	تقوم الهيئة المحلية في منطقتي المحلية بتخطيط البلـــدة والـــشوارع وإنارتها وتشجيرها.					
42	تقوم الهيئة المحلية في منطقتي المحلية بإنشاء وتنظيم المقابر.					
43	تقوم الهيئة المحلية بإدارة المصادر الطبيعية مثل الينابيع والأحراش.					

ملحق رقم (3)

قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997

قانون رقم (1) لسنة 1997

بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الإطلاع على قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 الساري المفعول في محافظات الضفة الغربية،

وعلى قانون البلديات رقم 1 لسنة 1934 الساري المفعول في محافظات قطاع غزة،

وعلى قانون إدارة القرى رقم 5 لسنة 1954 المعمول به في محافظات الضفة الغربية،

وعلى قانون إدارة القرى رقم 23 لسنة 1944 المعمول به في محافظات قطاع غزة،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،

وبعد اعتماد المجلس التشريعي لمشروع القانون،

أصدرنا القانون الآتي:

المادة (1)

تعاريف

يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة الحكم المحلي.

الوزير: وزير الحكم المحلي.

الهيئة المحلية: وحدة الحكم المحلي في نطاق جغرافي وإداري معين.

المجلس: مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية أو المجلس المحلي أو المجلس القروي أو اللجنة الإدارية أو لجنة التطوير أو أي مجلس آخر يشكل وفقاً لأحكام هذا القانون ويتألف من الرئيس والأعضاء المنتخبين.

الرئيس: رئيس مجلس الهيئة المحلية المنتخب

العضو: هو عضو مجلس الهيئة المحلية المنتخب

المقيم: المواطن الفلسطيني المقيم ضمن منطقة هيئة محلية ويكون له سكن أو عمل دائم فيها

المكلف: أي شخص استحق عليه مبلغ للهيئة المحلية بمقتضى هذا القانون أو أي تشريع آخر

قانون الانتخابات: قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية لسنة 1996.

المادة (15)

وظائف وصلاحيات وسلطات المجلس

أ- مع مراعاة أحكام هذا القانون وأي قانون أو تشريع آخر تناط بمجلس الهيئة المحلية الوظائف والصلاحيات والسلطات المبينة في البنود التالية ضمن حدود منطقة الهيئة المحلية ويحق له أن يمارسها مباشرة بواسطة موظفيه ومستخدميه أو أن يعهد بها أو ببعضها إلى متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين أو أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

كما يجوز للمجلس أن يعطي بها أو ببعضها امتيازات لأشخاص أو لشركات مدة تزيد عن ثلاث سنوات شريطة موافقة الوزير.

ويجوز للمجلس إصدار الأنظمة أو اللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم أعمال الهيئة المحلية وتأمين مصالحها وحاجياتها.

1- تخطيط البلدة والشوارع

تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإلغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيفها وإنارتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها ومنع التجاوز عليها ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

2-المباني ورخص البناء

مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وترميمها وتغيير أشكالها وتركيب المصاعد الكهربائية وإنشاء الملاجئ وإعطاء رخص لإجراء هذه الأعمال وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها إلى مساحة الأرض المنوي إنشاؤها عليها وضمان توفر الشروط الصحية فيها.

3- المياه

تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب أو لأية استعمالات أخرى وتعيين مواصفات لوازمها كالعدادات والمواسير وتنظيم توزيعها وتحديد أسعارها وبدل الاشتراك فيها ومنع تلويث الينابيع والأقنية والأحواض والآبار.

4- الكهرباء

تزويد السكان بالكهرباء وتحديد أسعار الاستهلاك وبدلات الاشتراك بما لا يتجاوز الحد الأعلى المحدد من الوزارة.

5- المجاري

إنشاء المجاري والمراحيض العامة وإدارتها ومراقبتها.

6- الأسواق العامة

تنظيم الأسواق العامة وإنشاؤها وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها وحظر بيعها خارجها.

7- الحرف والصناعات

تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أماكن خاصة لكل صنف منها ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة.

8- النظافة

جمع النفايات والفضلات من الشوارع والمنازل والمحلات العامة ونقلها وإتلافها وتنظيم ذلك.

9- الصحة العامة والرقابة عليها

أ. اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس.

ب. مراقبة المساكن والمحلات الأخرى للتثبت من تصريف نفاياتها بصورة منتظمة ومن نظافة الأدوات الصحية في المحال العامة واتخاذ التدابير لإبادة البعوض والحشرات الأخرى ومكافحة الفئران والجرذان والزواحف الضارة.

ج. إنشاء المسالخ وتنظيمها وفحص الحيوانات والدواجن المعدة للذبح واتخاذ الاحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها.

د. مراقبة الخبز واللحوم والأسماك والفواكه والخضراوات وغيرها من المواد الغذائية واتخاذ الإجراءات لمنع الغش فيها وإتلاف الفاسد منها وتحديد أسعارها ومكافحة الغلاء بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

هـ- إنشاء مراكز للإسعاف ومصحات ومستشفيات وغير ذلك من المؤسسات الصحية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

10-المحلات العامة

تنظيم ومراقبة المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الأخرى وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها واستيفاء رسوم بيع تذاكرها.

11- المتنزهات

إنشاء الساحات والحدائق والمنتزهات والحمامات ومحلات السباحة في البرك والبحيرات وعلى الساحل ومراقبتها وتنظيمها.

12- الاحتياطات للسيول والفيضانات والحرائق والكوارث الطبيعية وغيرها

اتخاذ الاحتياطات لمواجهة أخطار السيول والفيضانات ولمنع الحرائق ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة واتخاذ الاحتياطات لمواجهة الكوارث الطبيعية وإغاثة المنكوبين.

13-المؤسسات الثقافية والرياضية

إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

14-وسائل النقل البري والبحري

إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود الهيئة المحلية ومراقبتها ومراقبة القوارب والسفن والبواخر التي تعمل في المياه التابعة لمنطقة الهيئة المحلية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

15-الباعة المتجولون والبسطات والمظلات

مراقبة وتنظيم الباعة المتجولين والحمالين والبسطات والمظلات

16-الأوزان والقبان

مراقبة الأوزان والمكاييل والمقاييس ودمغها ووزن ما يباع بالجملة في الأسواق العامة.

17-الإعلانات

مراقبة اللوحات والإعلانات وتنظيمها.

18- هدم الأبنية

هدم الأبنية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة أو التي تنبعث منها روائح كريهة مؤذية وذلك بعد إنذار صاحبها أو شاغلها أو المسؤول عنها.

19-فضلات الطرق

بيع فضلات الطرق مما استملك للمشاريع العامة أو استغلالها

20-التسول

منع التسول وإنشاء الملاجئ للمحتاجين ومراقبة جمع التبرعات في الأماكن العامة.

21-المقابر

إنشاء المقابر وإلغاؤها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم وتنظيم الجنازات والمحافظة على حرمة المقابر وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

22-الفنادق

مراقبة الفنادق والنزل العمومية وتنظيمها.

23-الدواب

مراقبة الدواب المستخدمة في النقل والجر وتنظيم أسواق بيع الحيوانات والمواشي وحظر بيعها خارج هذه الأسواق.

24-الكلاب

مراقبة الكلاب وتنظيم اقتنائها وترخيصها والوقاية من أخطارها والتخلص من الضالة أو العقورة منها.

25-الموازنة وملاك الموظفين

إقرار مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي وملاك الموظفين قبل إرسالها إلى الوزارة للتصديق عليها.

26-إدارة أموال وممتلكات الهيئة المحلية

إدارة أملاك الهيئة المحلية وأموالها وإقامة الأبنية اللازمة فيها وتأجيرها ورهنها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وقبول الهبات والوصايا والتبرعات.

27-الوظائف الأخرى

القيام بأي عمل آخر يقتضي عليه القيام به بمقتضى أحكام هذا القانون أو أي تشريع أو قانون آخر.

ب) تخويل المجلس صلاحية وضع أنظمة:-

يحق للمجلس وبموافقة الوزير أن يضع أنظمة لتمكينه من القيام بأية وظيفة من الوظائف أو ممارسة أية صلاحية من الصلاحيات المذكورة في هذا القانون وأن يضمن تلك الأنظمة أية ضرائب أو رسوم أو عوائد أو غرامات أو نفقات أو مخالفات.

إذا تولت إحدى الجهات الحكومية الأخرى أي عمل من الأعمال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة كجزء من أعمالها وجب عليها التنسيق مع الوزارة التي تقوم باستطلاع رأي مجلس الهيئة المحلية في جميع التشريعات والنظم والترتيبات التي تضعها لتنظيم أو مراقبة ذلك العمل.

ج) مجلس الخدمات المشترك:-

بموافقة الهيئات المحلية المعنية يجوز للوزير إنشاء مجلس خدمات مشترك لمجموعة متقاربة من الهيئات المحلية.

وفقاً لأحكام هذا القانون وبالتنسيق مع الهيئات المحلية المعنية يصدر الوزير الأنظمة اللازمة لإنشاء مجالس الخدمات المشتركة وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:-

1- تحديد وظائف مجلس الخدمات المشترك وصلاحياته في إدارة وتشغيل المشاريع المشتركة.

2- تحديد عدد الأعضاء الممثلين الذين تسميهم مجالس الهيئات المحلية وطريقة تعيين رئيس مجلس الخدمات المشترك.

3- جمع الضرائب والرسوم والعوائد والأجور على المشاريع المشتركة التي يقوم بها المجلس وتحديد طريقة تحصيلها وتوزيعها على أن لا تتعدى الضرائب والرسوم المعمول بها.

شؤون الموظفين والمستخدمين واللوازم.

النسب التي تساهم بها الهيئات المحلية المعنية في تمويل مجلس الخدمات المشترك وإعداد ميزانيته وإقرارها.

تصفية أعمال مجلس الخدمات المشترك وحقوقه والتزاماته عند حله.

المادة (27)

جباية أموال الهيئة المحلية

يعتبر الشخص مكلفاً بالضريبة أو الرسم اعتباراً من بدء السنة المالية التي تلي تملكه أو تصرفه في العقار إن كان مالكاً أو متصرفاً فيه أو أشغاله إياه إن كان مستأجراً.

إذا استحق مبلغ للهيئة المحلية بمقتضى أحكم القانون ولم يدفع خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاقه يبلغ الرئيس المكلف إنذاراً تحريرياً يبين فيه نوع المبلغ ومقداره والمدة التي استحق عنها ووجوب دفعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ.

يبلغ المكلف الإنذار بتسليمه إياه بالذات فإذا لم يعثر عليه أو رفض التبليغ يعتبر التبليغ واقعاً إذا بلغ الإنذار الى مكان إقامته الأخير المعروف أو أرسل بالبريد المسجل إلى عنوانه الأخير المعروف.

يحق لكل مكلف يعترض على صحة التكليف أن يرفع بذلك دعوى لدى المحكمة المختصة خلال المدة المعينة في الفقرة (2) من هذه المادة شريطة أن يدفع المبلغ المطلوب منه أو يقدم تأمينات بشأنه ترضى عنها المحكمة ريثما يفصل في دعواه إلا إذا كانت قد أجلت رسوم المحاكمة بسبب فقره.

حجز الأموال المنقولة وبيعها: إذا لم يدفع المبلغ خلال المدة المحددة في الفقرة (2) من هذه المادة يقرر الرئيس حجز وبيع ما يكفي لتسديد المبلغ من أموال المكلف المنقولة ويصدر إلى أحد جباة الهيئة المحلية مذكرة موقعة منه ومختومة بختم الهيئة المحلية يأمره فيها بتنفيذ ذلك.

أ – على الجابي عند استلامه المذكرة المبينة في الفقرة السابقة أن يستصحب أحد أفراد الشرطة إذا رأى لزوماً لهذا ويدخل محل عمل المكلف أو أرضه ويحجز من أمواله المنقولة ما يراه كافياً لتسديد المبلغ المطلوب مع نفقات الحجز.

ب – يحتفظ المجلس بالأموال المحجوزة مدة عشرة أيام وعند انتهاء هذه المدة تباع الأموال بالمزاد العلني إلا إذا دفع المكلف المبلغ والنفقات المذكورة.

7- الامهال

أ. يجوز للرئيس بناء على سبب معقول أبدي إليه أن يمدد الاحتفاظ بالأموال المحجوزة.

ب. يجوز بيع المال المحجوز أو بعضه قبل انقضاء المدة المذكورة في البند (أ) إذا كان مما يرجح تلفه أو هبوط قيمته إما برضاء المكلف أو بأمر الرئيس.

8- تستثنى الأموال التالية من الحجز أو المصادرة أو البيع:-

أ. الألبسة والأسِرَّة والفرش الضرورية للمكلف وأسرته.

ب. أواني الطبخ الضرورية للمكلف ولأسرته.

ج. الكتب والأدوات والآلات والأوعية والأمتعة اللازمة لمهنة المكلف أو لحرفته أو لتجارته على ألا يتجاوز مجموع قيمتها خمسة أضعاف قيمة الدين.

د. المؤونة اللازمة للمكلف وأسرته مدة ثلاثة أشهر، ومقدار البذور الذي يكفي لبذر الأرض التي اعتاد زراعتها، إذا كان مزارعاً.

هـ. حيوانان اثنان من الحيوانات التالية يختارهما المكلف إذا كان مزارعاً جمال أو أبقار أو بغال أو حمير أو خيل أو أغنام أو ماعز.

و. علف للحيوانين المستثنيين من الحجز يكفيهما مدة ثلاثة أشهر.

ز. اللباس الرسمي لموظفي الحكومة.

ح. الأثواب والحلل والأدوات والآلات الكنسية التي تستعمل خلال إقامة الصلاة.

ط. الحصة المستحقة للحكومة من الحاصلات سواء أكانت محصودة أو مقطوفة أم لم تكن.

ي. حق المطالبة بالتعويضات.

ك. حق الخدمة الشخصية.

ل. حق النفقة في المستقبل.

م. أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة.

ن. البوالص والشيكات وسندات الأمر، إلا إذا كانت قد أجري عليها الأخطار بسبب عدم تأديتها أو أعلن إفلاس حاملها، أو أصبحت في أي حال غير قابلة للانتقال فيمكن حجزها.

س. الأبنية العائدة للبلديات والهيئات المحلية والأوقاف المخصصة لأداء أعمالها وكذلك الأبنية العائدة للمستشفيات المنشأة للمنافع العامة.

9- إذا وقع الحجز على أية أشياء بموجب هذه المادة يجوز لأي شخص لحقه حيف من جراء ذلك أن يرفع دعوى على المجلس يطالب بها برد الأشياء المحجوزة أو قيمتها أو فك الحجز عنها مع المطالبة بالعطل أو الضرر أو بدون ذلك.

10- التحصيل عن طريق دائرة الإجراء: يجوز للرئيس تحصيل الأموال المستحقة للهيئة المحلية بواسطة دائرة الإجراء بالطريقة التي يحصل بها الديون العادية المحكوم بها نهائياً بدلاً من تحصيلها بمقتضى هذه المادة إذا رأى ذلك أضمن لمصلحة الهيئة المحلية.

11- حجز الرواتب: إذا كان المكلف موظفاً أو مستخدماً له راتب أو أجر ثابت يمكن استيفاء المبلغ المستحق عليه ربع راتب ذلك الموظف أو الأجر فيجب على الرئيس أن يعمل على استيفاء المبلغ بهذه الطريقة قبل الإقدام على الإجراءات المنصوص عليها في الفقرات الرابعة

والخامسة من هذه المادة.

12- استيفاء ما تجبيه السلطة التنفيذية: لا تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب أو الرسوم التي نص عليها هذا القانون أو أي قانون أو تشريع آخر التي تتولى السلطة التنفيذية استيفائها أو جبايتها لمنفعة الهيئات المحلية.

13- يجري تحصيل الإيرادات من قبل مجلس الهيئة المحلية أو من قبل السلطة التنفيذية أو بواسطة متعهدين أو ملتزمين أو مقاولين تبعاً لأحكام القانون.

المادة (39)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

المادة (40)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ 12 / 10 / 1997 ميلادية

الموافق: 10 / جماد الآخر / 1418 هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (4)

أسماء لجنة التحكيم

اسم المحكم	الرتبة العلمية	الجامعة
1. الأستاذ الدكتور حلمي شحادة	استاذ	الأردنية
2. الدكتور محمد ياغي	استاذ مشارك	الاردنية
3. الدكتور ربحي الحسن	استاذ مشارك	الاردنية
4. الدكتور عبد الحكيم اخو ارشيدة	استاذ مساعد	الاردنية
5. الاستاذ الدكتور موسى اللوزي	استاذ	الاردنية
6. الدكتور محمد ابو زايد	أستاذ مساعد	بيرزيت
7. الدكتور محمد الحنيني	أستاذ مساعد	بيرزيت
8. الدكتور ايمن الزرو	أستاذ مساعد	بيرزيت
9. الدكتور جهاد العيسة	أستاذ مساعد	بيرزيت

ملحق رقم (5)

عدد الهيئات المحلية الفلسطينية

لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين

Central Election Commission – Palestine

ملخص الهيئات المحلية حسب تصنيفها

المحافظة	مجلس بلدي	مجلس قروي	مجلس محلي	مجموع الهيئات	مجموع مقاعد الهيئات
القدس	0	18	10	28	286
جنين	13	35	0	48	498
طولكرم	12	8	0	20	210
طوباس	3	8	0	11	117
نابلس	9	44	0	53	513
قلقيلية	5	17	0	22	222
سلفيت	9	9	0	18	186
رام الله والبيرة	19	49	0	68	686
أريحا	2	6	0	8	80
بيت لحم	10	24	0	34	356
الخليل	18	27	0	45	479
مجموع الضفة الغربية	100	245	10	355	3633

THE EFFECT OF THE APPLICATION OF GOOD GOVERNANCE IN LOCAL BODIES ON LOCAL DEVELOPMENT IN WEST BANK GOVERNORATES

By

Ahmed Nabeeh Ahmed Ziada

Supervisor

Dr. Hilme Yousef Shhada, Prof

ABSTRACT

This study aimed to know the effect of the good governance application in the local institution on local development in the west bank governorates.It also aimed to show the level of applying the good governance and the level of local development in the West Bank governorates , the study community was formed of the members of the local institution and the revisers (community members) of theses institutions in west bank governorates:Ramallah and Al-Beirah ,Hebron and Nablus. To achieve the aims of this study, a questionnaire was made to collect the data ,It was given to a group of (813) members and revisers (community members) of local institution: 775 filled questionnaires brought back, Suitable statistic methods were used to analyse the study data and to examine its purpose with the help of the statistic group (Statistical Package for the Social Sciences).

The results of this study were as follow:

* There is a significant positive correlation between the application of good governance (participation, transparency, questioning, response, law primacy) in the Palestinian local institutions , and the availability of the social and economic services , public health, the environment in the Palestinian governorates.
* There are no statistically significant differences between the opinions of the study group: members of the local institutions , in the level of applying the good governance , due to the variable of the study sex, governorates. While there are statistically significant differences between the opinions of the study group: members of the local institution , in the level of applying the good governance , due to the variable of the study age, qualifications, years of experience, occupation, classification of the institution.
* There are no statistically significant differences between the opinions of the study group: members of the local institution , in the level of local development , due to the variable of the study sex, governorates,. While there are statistically significant differences between the opinions of the study group: members of the

local institution , in the level of local development , due to the variable of the study age, qualifications, years of experience, classification of the institution, occupation.

* There are no statistically significant differences between the opinions of the study group: the community members of the local institution , in the level of applying the good governance , due to the variable of the study sex, age, qualifications. While there are statistically significant differences between the opinions of the study group: the community members of the local institution , in the level of applying the good governance , due to the variable of the study governorate ,classification of the institution.

* There are no statistically significant differences between the opinions of the study group: the community members of the local institution , in the level of local development, due to the variable of the study sex, age, qualifications. While there are statistically significant differences between the opinions of the study group: the community members of the local institution , in the level of local development , due to the variable of the study governorate, classification of the institution,.

The recommendations of this study are:

- The Palestinian local institutions should concerne and insist on the application of the good governance with all its dimensions in the local institutions.
- It is necessary to put work policies and make strategies by the ministry of local government in order to restrict the Israeli actions against the work of the Palestinian local institutions.
- The sufficient economical and materials supplies should be provided to the local institution to make their work easier.
- Tha local institutions should be offered enough flexibility and decentralization in order to work efficiently.
- It is necessary to find an apparent legal texts which concern with the necessity of applying the good governance in the Palestinian local institutions.
- The local institutions should take the social and economic services , public health , the environment into consideration. in addition to a commitment of introducing them continuosly according to the local society needs.